

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته إلى قوانين الدولة :-

**قانون رقم (٧) لسنة ٢٠٢٥  
قانون معدل لقانون الجمارك**

**المادة ١ -** يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجمارك لسنة ٢٠٢٥) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا ويعمل به بعد ستين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**المادة ٢ -** تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي بإضافة تعريف (التدقيق اللاحق) إلى آخرها بالنص التالي:-

**التدقيق اللاحق:** الإجراءات التي تتخذها الدائرة بعد الإفراج عن البضاعة للتحقق من المخزون أو الوجود الفعلي للبضاعة في منشآت صاحب العلاقة أو موقع أي شخص آخر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالبيان بكافة وسائل التحري والتدقيق، والتحقق من صحة المعلومات والوثائق المتعلقة بالبيان وفحصها والاطلاع على جميع الوثائق والسجلات الورقية والإلكترونية وكافة الأنظمة والأجهزة الإلكترونية.

**المادة ٣ -** تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (ج) إليها بالنص التالي:-

**ج -** على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، للدائرة ممارسة صلاحيات الجهات الرقابية المعنية داخل المراكز الجمركية وذلك بمعاينة البضائع والكشف عليها وسحب عينات منها وتطبيق المعايير المعتمدة لدى تلك الجهات لإدارة المخاطر وعمليات الاستهداف، وفقاً لتعليمات يصدرها الوزير بناء على تنسيب المدير لهذه الغاية.



ال التاريخ ٢٠٢٥/٢/٢٠

2100

رقم الوارد

**المادة ٤- تعدل المادة (٢٠) من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها الفقرة (أ) منها وإضافة الفقرة (ب) إليها بالنص التالي:-**

بـتحسب الرسوم والضرائب المترتبة على البضائع المهرية أو التي  
هي في حكم المهرية والمختلفة بناء على القيمة المقدرة من الدائرة  
حسب واقعها الفعلي في تاريخ الضبط

**المادة ٥.** تعدل المادة (٢١) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (المطni حسب القيمة الفعلية المقررة للبضائع بتاريخ البيع أو حصل بدل البيع ليهما أعلى و) بعد عبارة (في الاستهلاك) الواردة فيها.

المادة ٦- تعدل الفقرة (ج) من المادة (٣١) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (وعناصرها المميزة) بعد عبارة (ومنشأها) الواردۃ فيها.

**المادة ٧- تعديل الفقرة (د) من المادة (١٤) من القانون الأصلي بألغاء مطلعها والاستعاضة عنه بالمطلع التالي:-**

د- بجوز للمدير أو من يفوضه وقف إجراءات التخلص والإفراج عن البضائع إذا توافت القيادة لديه بحدوث التعدي بناء على إجراءات التحقق المتخذة من الجهات الرقابية العاملة في المركز الجمركي وذلك في الحالات التي ينطبق فيها الأمر بحقوق المولف والعلماء التجارية وفقاً للأحكام التالية:-

المادة ٨- تعدل المادة (٤) من القانون الأصلي بلغاء مطلعها والاستعاضة عنه  
بالمطلع التالي:-

يسعى المقدم للبيان بناء على طلبه، بتعديل واحد أو أكثر من تفاصيل البيان بعد قبوله من قبل الدائرة، وفي جميع الأحوال لا يسع بالتعديل بناء على الطلب المقدم إذا قامت الضابطة الجمركية بأحد الإجراءات التالية:

**المادة ٩- تعدل المادة (٧١) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (وجاهها أو من خلال الوسائل الإلكترونية المعتمدة لدى الدائرة) بعد عبارة (أو من يمثله) الواردة في مطلعها.**

**المادة ١٠ - تعدل المادة (٨٤) من القانون الأصلي على النحو التالي:-**  
**أولاً: بـإلغاء نص الفقرة (أ) الوارد فيها والاستعاضة عنها بالنص**

**التالي:-**

**أ- للضابطة الجمركية وبعد الإفراج عن البضاعة القيام بالتدقيق  
اللاحق من خلال:-**

**١- إجراء معاينة البضاعة وفحصها في منشآت صاحب العلاقة  
أو أي شخص آخر له علاقة مباشرة أو غير مباشرة  
في العملية التجارية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإفراج  
عن البضاعة.**

**٢- التحقق من صحة المعلومات والوثائق والبيانات الجمركية  
والتجارية المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير لتلك  
البضاعة لدى أي شخص له علاقة مباشرة أو غير مباشرة  
في المعاملة الجمركية أو العملية التجارية خلال مدة لا تزيد  
على خمس سنوات من تاريخ الإفراج عن البضاعة.**

**ثانياً: بـإلغاء عبارة (يجوز للدائرة) الواردة في الفقرة (ب) منها  
والاستعاضة عنها بعبارة (على الدائرة).**

**ثالثاً: بـإلغاء عبارة (فلاسلطة الجمركية) الواردة في الفقرة (ج) منها  
والاستعاضة عنها بعبارة (فلاضابطة الجمركية)، وبـإلغاء كلمة  
(ثلاث) الواردة في الفقرة ذاتها والاستعاضة عنها  
بكلمة (خمس).**

**رابعاً: بإضافة الفقرة (د) إليها بالنص التالي وإعادة ترقيم الفقرة (د)  
الواردة فيها لتصبح الفقرة (ه) منها:-**

**دللدائرة أخذ صورة عن الوثائق الورقية واستخراج نسخة  
من الوثائق الإلكترونية المشمولة بالتدقيق اللاحق بعد توقيعها  
من موظف الضابطة الجمركية وصاحب العلاقة، ويتم إثبات ذلك  
بمحضر التدقيق اللاحق الذي يوقع من موظف الضابطة  
الجممركية الذي قام بالتدقيق وصاحب العلاقة، وعند رفض  
صاحب العلاقة أو مندوبيه التوقيع يتم إثبات ذلك بمحضر  
التدقيق اللاحق.**

**خامساً: بضاففة الفقرة (و) (إليها بالنص التالي):-**

و- للمدبر أو من يفowضه خطياً الطلب من أي شخص أو جهة من القطاعين العام والخاص تزويد الدائرة بشكل إلكتروني أو غير إلكتروني بأي معلومات يتطلبها عمل الدائرة، على أن تلتزم هذه الجهات بالربط مع الدائرة على قواعد البيانات الإلكترونية التابعة لكل منها، ويشترط في ذلك أن تحافظ الدائرة على سرية تلك المعلومات وعدم المساس بسرية العملات المصرفية.

**المادة ١١ تعدل الفقرة (أ) من المادة (١٣٣) من القانون الأصلي بضاففة عبارة (والبضائع المنتجة في المناطق التنموية أو المناطق الحرة أو منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة) بعد كلمة (الأجنبية) الواردة فيها.**

**المادة ١٢ يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١٤٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-**

أ- على الرغم مما ورد في هذا القانون وتغليات تيسير الإجراءات للدائرة القيام بما يلى:-

١- قبول البيان والإفراج عن البضائع على أن يكون للدائرة الحق باخضاع البيان للتدقيق اللاحق خلال خمس سنوات من تاريخ الإفراج عن البضاعة.

٢- احتساب القيمة واعتبارها وفقاً للقيود والمعلومات المتوفرة لديها في حال عدم تقديم الوثائق المحددة في المادة (١٨٣) من هذا القانون عند طلبها من الدائرة لغاية إجراء التدقيق اللاحق.

٣- التجاوز عن إجراءات معينة للبضائع والاكتفاء بقبول الوثائق لغليات التحليص المباشر عليها وفقاً للأحكام والشروط التي يقررها الوزير بمقتضى تعليمات تصدر لهذه الغاية.

**المادة ١٣ تعدل المادة (١٧٠) من القانون الأصلي بـالغاء كلمة (ثلاث) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (خمس).**

**المادة ١٤ يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١٨٢) من القانون الأصلي**  
ويستعاض عنه بالنص التالي:-

أ- لموظفي الضابطة الجمركية المكلفين بالتفتيق والتحري عن الجرائم الجمركية الاطلاع على وثائق الشحن والقوائم والمراسلات التجارية والعقود والاتفاقيات والسجلات ووثائق دفع ثمن البضاعة وجميع الوثائق والمستندات الورقية أو الإلكترونية أيا كان نوعها المنطقية بالعمليات الجمركية التجارية، وأن يضعوا اليد عليها عند الاقتضاء لدى أي جهة كانت لها صلة بالعمليات الجمركية التجارية، وعلى تلك الجهات الاحتفاظ بتلك السجلات والوثائق والمستندات داخل المملكة لمدة خمس سنوات.

**المادة ١٥ تعدل المادة (١٩٦) من القانون الأصلي على النحو التالي:-**

أولاً: بإضافة الفقرتين (ب) و(ج) إليها بالنصين التاليين:-  
بـ تحسب الغرامات المترتبة على البضائع المهرية أو التي هي في حكم المهرية والمختلفة بناء على القيمة المقدرة بتاريخ الضبط.

جـ تحسب الغرامات عند ضبط الوثائق المصطنعة أو الكاذبة أو المزورة بناء على الفرق بين القيمة المصرحة عنها في البيانات الجمركية وقيمة البضائع الواردة في الوثائق المضبوطة.

ثانياً: بإعادة ترقيم الفقرة (ب) الواردية فيها لتصبح الفقرة (د) منها.

**المادة ١٦ - يعدل البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (١٩٨) من القانون الأصلي**  
بالغاء عبارة (المعروف بها) الواردة فيه والاستعاضة عنها بعبارة (المصرح عنها للبضاعة).

**المادة ١٧** يلغى نص الفقرة (ص) من المادة (١٩٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

ص- عدم الاحتفاظ بالسجلات والوثائق والمستندات الورقية أو الإلكترونية الواردة في المادة (١٨٣) من هذا القانون خلال المدة المحددة فيها أو المحافظة عليها أو الامتناع عن تقديمها للضابطة الجمركية عند الطلب، على أن تفرض الغرامة بحدتها الأعلى الوارد في هذه المادة عن كل بيان جمركي مخالف وتضاعف هذه الغرامة عند التكرار.

**المادة ١٨** تعدل المادة (٢٠٢) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (حسب واقعها الفعلي) إلى آخرها.

**المادة ١٩**- يلغى نص البند (٤) من الفقرة (ب) من المادة (٢٠٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

٤- (٢٥٪) من القيمة عن البضائع المخالفة لأحكام التقيد إذا كانت غير خاضعة لأي رسوم جمركية أو رسوم وضرائب بما فيها الضريبة العامة على المبيعات.

**المادة ٢٠**- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٢٠٨) من القانون الأصلي بإلغاء عبارة (تعهدات مكفلة أو تعهد تسوية صلاحية أو قرار محكمة قطعي) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (تعهد أو قرار محكمة قطعي أو قرار إداري نهائي وفقاً لأحكام هذا القانون).

**المادة ٢١**- يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (٢٠٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

ب- يبلغ المخالف بالغرامة المفروضة عليه وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وقانون أصول المحاكمات المدنية والأنظمة الصادرة بموجبه وعلى المخالف دفع الغرامات خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبليغه بها أو رفض التوقيع على اشعار التبليغ.

**المادة ٢٢ - تعدل المادة (٢١٢) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (د) إليها بالنص التالي:-**

**د- لا تجري الملاحقة لأي من المخالفات وجرائم التهريب الجمركية في حال الإفصاح الطوعي عنها من قبل صاحب العلاقة قبل ورود معلومات للدائرة عنها أو شروع الدائرة بإجراء التحري أو التلقيق على المخالفات والجرائم المرتكبة من قبله.**

**المادة ٢٣ - تعدل المادة (٢٣٠) من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها الفقرة (أ) منها وإضافة الفقرة (ب) إليها بالنص التالي:-**

**بـ- تتولى الدائرة تبليغ القرارات والأوراق التي تنظم بموجب أحكام هذا القانون للأشخاص المطلوب تبليغهم بها وفق أحكامه بارسالها بالبريد المسجل أو باستخدام إحدى الوسائل الإلكترونية على عنواناتهم الإلكترونية المصرح عنها والمعتمدة لدى الدائرة وفقاً لأحكام قانون أصول المحاكمات المدنية والأنظمة الصادرة بمقتضاه والإجراءات التي يقررها المدير لهذه الغاية.**

**المادة ٢٤ - تعدل المادة (٢٤٥) من القانون الأصلي على النحو التالي:-**

**أولاً: بالغاء كلمة (المتوجبة) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بكلمة (المفروضة)، وبالغاء كلمة (ثلاث) الواردة في الفقرة ذاتها والاستعاضة عنها بكلمة (خمس).**

**ثانياً: باعتبار ما ورد في الفقرة (أ) منها البند (١) وإضافة البند (٢) إليها بالنص التالي:-**

**٢- يعتبر البيان منجزاً عند استكماله كافة متطلباته، استيراد وتصدير البضائع بما في ذلك التخليص عليها والإفراج عنها واستيفاء الرسم وชำระ الرسوم المستحقة عليها وصدور الموافقات الالزامية لها من الجهات ذات العلاقة.**

المادة ٢٥ يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٤٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-

**أ-تسقط دعوى الحق العام في جرائم التهريب والمخالفات الإدارية في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون، إذا لم تجر الملاحقة بشأنها بمضي خمس سنوات من تاريخ وقوع الفعل أو اكتشافه.**

مکالمہ



المركزية للمعلومات القانونية  
General Center for Legal Information  
Info@Adalat.gov.sa

قانون الجمارك وتعديلاته رقم 20 لسنة 1998  
المنشور على الصفحة 3935 من عدد الجريدة الرسمية رقم 4305 بتاريخ 1/10/1998

## الباب الأول

### تعريف

#### المادة 1

يسمى هذا القانون (قانون الجمارك لسنة 1998) وي العمل به بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

#### المادة 2

يكون للكلمات والعبارات التالية حسماً وردت في هذا القانون المعانى المخصصة لها اذاء ما لم تدل القراءة على غير ذلك:

الوزير : وزير المالية .

الدائرة : دائرة الجمارك .

المدير : مدير عام الدائرة .

التعريفة،

التعريفة

الجماركية

الجدول المتضمن انواع البضائع ووحدات الاستيفاء وفئات الرسوم الجمركية التي تخضع لها  
القواعد واللاحظات الوليدة فيه.

القطاع الذي يحدده الوزير في كل ميناء بحري او جوي او في اي مكان آخر يوجد فيه مركز  
الجرائم الجمركي : للدائرة يرخص فيه بال تمام كل الاجرامات الجمركية او بعضها.

الخط المطابق للحدود السياسية الفاصلة بين المملكة وبين الدول المتأفة لها وتشواطن البحر  
الخط الجمركي : المحطة بالمملكة.

الجزء من الارضي او البحر الخاضع لرقابة واجراءات جمركية محددة في هذا القانون وهو

على توقيع:

أ - النطاق الجمركي للبحري : ويشمل منطقة البحر الواقعة ما بين الشواطئ ونهاية حدود

النطاق

الجملة الإقليمية.	<b>الجماركي</b>
+ بـ. النطاق الجمركي البري : ويشمل الأرضي الواقع ما بين الشواطئ أو الحدود البرية من جهة وخط داخلى من جهة ثانية على أن يحدد بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية.	+ بـ. النطاق الجمركي البري
+ كل مادة طبيعية أو منتج حيوانى أو زراعي أو صناعي بما في ذلك الطاقة الكهربائية.	+ البضاعة
+ التسمية للواردة في جدول التعريفة الجمركية.	+ نوع البضاعة
+ كل بضاعة بمنع استيرادها أو تصديرها بالاستناد إلى أحكام هذا القانون او اي تشريع آخر.	+ البضائع الممنوعة
+ للبضائع الممنوعة التي يعينها الوزير بقرار ينشر في الجريدة الرسمية لغرض الرقابة الجمركية.	+ للبضائع الممنوعة
+ للقيمة المعتمدة للبضائع وفقاً لاحكام هذا القانون ولجميع الاوضاع الجمركية إلا إذا نص على غير ذلك.	+ القيمة الجمركية
+ البضائع التي تتفق مع البضائع التي يجري تقييمها من جميع النواحي بما في ذلك الخصائص المادية والتوصية والشهرة وبلد الإنتاج ، ولا تؤدي الاختلافات الطفيفة في المظهر إلى استبعاد البضائع التي يطبق عليها هذا التصريف من ان تعتبر بضائع مطابقة .	+ البضائع المطابقة
+ البضائع التي تكون من انتاج بلد واحد ولها خصائص ومكونات مادية مشابهة للبضائع التي يجري تقييمها وتمكنها من اداء الوظائف نفسها والقيام مقامها تجاريًا على الرغم من أنها ليست مشابهة في جميع النواحي ، مع الاخذ بين الاعتبار التوصية والشهرة وجود علامة تجارية في تحديد ما إذا كانت البضائع مشابهة .	+ البضائع المشابهة
+ البضائع التي يصدر قرار من مرجع مختص بحصر استيرادها او تصديرها بجهة معينة او لجهة معينة.	+ البضائع المخصوصة
+ للبضائع التي تعين بقرار من المدير لغرض الرقابة الجمركية وذلك بقرار ينشر في الجريدة الرسمية.	+ البضائع الخاصة
+ البضائع التي يعلق استيرادها او تصديرها على لجأة او رخصة او شهادة او اي مستند آخر من قبل الجهات المختصة.	+ البضائع المقيدة
+ التصریح الذي يقدم للدائرة والمتضمن تحديد العناصر المميزة للبضاعة المصرح عنها وكمياتها بالتفصيل وفق احكام هذا القانون وتعتبر الوثائق المطلوبة قانوناً والمرفقة به جزءاً لا يتجزأ من هذا التصریح.	+ البيان - البيان الجمركي

الشخص الذي ينظم البيان الجمركي او ينظم باسمه ويحق له تقديم البضاعة للجمارك ومتابعة وانعام الاجراءات الجمركية.	المصرح
كل شخص يعتنون وفقا لاحكام هذا القانون اعداد البيانات الجمركية وتوقيعها وتقديمها للدائرة وانعام الاجراءات الخاصة بتخلص البضائع لحساب الغير.	المخلص
المكان او البناء المعد تخزين البضائع مؤقتا بانتظار سحبها وفق احد الامصار الجمركية مواء كان يدار من قبل الدائرة مباشرة او من قبل احدى المؤسسات الرسمية العامة لغير الرسمية او الهيئات المستمرة.	المخزن
الدائرة او المؤسسة او اي شخص طبيعي او اعتباري يغلى تخزين البضائع والعتالة والتسييف وضمان سلامة الظروف لقاء البدلات المفروضة وذلك تحت اشراف جمركي.	البيئة المستمرة
المكان او البناء الذي تردد فيه البضائع تحت اشراف الدائرة في وضع معلم للرسوم وفق احكام هذا القانون.	المستودع
مالك وسيلة النقل او من يقوم مقامه.	الناقل
الطرق التي يحددها الوزير لمدير البضائع الواردة الى المملكة او الصادرة منها او المارة عبرها بقرار ينشر في الجريدة الرسمية.	الطرق المعينة

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد لغاؤه تعريف كل من عبارة (البضائع المطابقة) و (البضائع المشابهة) والاستعاضة عنهما بالتعريفين الحاليين بموجب القانون المعدل رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٠

وقد كان النص السابق كما يلي :

البضائع المطابقة : البضائع التي تتطابق مع البضائع التي يجري تقييمها من جميع النواحي بما في ذلك الخصائص المادية والتوعية والشهرة، ولا تؤدي الاختلافات الطفيفة في المظهر الى استبعاد البضائع المغوفلة من تعريف البضائع المطابقة. ويشترط في البضائع المطابقة ان تكون من نفس منشأ ومصدر البضائع التي يجري تقييمها.

البضائع المشابهة: البضائع التي تكون لها خصائص ومكونات مادية مشابهة للبضائع التي يجري تقييمها وتتمكنها من اداء نفس الوظائف ول القيام مقامها تجاريًا، ويزاعي النوعية والشهرة والعلامات التجارية في تحديد ما إذا كانت البضائع مشابهة، ويشترط في البضائع المشابهة ان تكون من نفس منشأ ومصدر البضائع التي يجري تقييمها.

تسرى أحكام هذا القانون على الأراضي الخاضعة لسيادة المملكة ومحاها الاقليمية، ويجوز أن تنشأ في هذه الأراضي متطلق حرر لا تسرى عليها أحكام الجمركية كلياً أو جزئياً.

#### المادة 4

تخضع كل بضاعة تجتاز الخط الجمركي في الاندخال او في الارخاج لاحكام هذا القانون.

#### باب الثاني

##### مجال عمل الدائرة

#### المادة 5

أ. تمارس الدائرة عملها في الحرم الجمركي وفي النطاق الجمركي، ولها ان تمارس صلاحياتها على الممتلكات اراضي للملكة ومحاها الاقليمية وذلك ضمن الشروط المحددة في هذا القانون.

ب. للدائرة في سبيل قيامها بعملها ولتبسيط الإجراءات الجمركية وتسهيلها لستخدام وسائل تكنولوجيا وأساليب المعلومات وأساليب إدارة المخاطر والاستهبار الجمركي لجمع المعلومات وتحليلها وفق للمعايير الدولية المعتمدة.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بسوجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

#### المادة 6

تشا المراكز الجمركية ونقاط التفتيش وتلقي بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية.

#### المادة 7

تحدد اختصاصات المراكز الجمركية وسبعينات العمل فيها بقرار المدير.

#### المادة 8

مع مراعاة ما نصت عليه للمواد الخاصة المتعلقة بمحاباة البضائع لا يجوز القيام بالإجراءات الجمركية إلا في المراكز الجمركية المختصة وفق ما ورد في المادة السابقة.

#### باب الثالث

##### عناصر تطبيق الرسوم الجمركية في الاستيراد والتصدير

##### الفصل الأول

##### مبادئ تطبيق التعريفة الجمركية

**المادة 9**

بالرغم مما ورد في أي قانون أو تشريع آخر تخصيص البضائع التي تدخل المملكة للرسوم الجمركية للفترة في التعريفة الجمركية وللرسوم وللضرائب الأخرى المقررة، إلا ما استثنى بموجب الحكم هذا القانون أو بموجب أحكام قانون تشجيع الاستثمار أو أي قانون لمياز أو اتفاقية دولية.

**المادة 10**

تكون رسوم التعريفة الجمركية لما نسبية (نسبة مئوية من قيمة البضاعة) أو نوعية (مبلغًا مفطوعاً عن كل وحدة من البضاعة) ويجوز أن تكون رسوم التعريفة نسبية وت نوعية معاً للتنوع الواحد من البضاعة.

**المادة 11**

تطبق التعريفة الجمركية العادلة على بضائع جميع الدول مع مراعاة ما نص عليه في المادة (12) من هذا القانون.

**المادة 12**

- تطبق رسوم التعريفة التفضيلية على البضائع التي منشأها أحدى الدول التي تربط مع المملكة باتفاقات تمنح أوضاعاً تفضيلية في حدود تلك الاتفاقيات.
- تخصيص البضاعة المستوردة من غير بلد المنشأ بعد وضعها في الاستهلاك في ذلك البلد لتعريفة الجمركية المطبقة على بضائع بلاد المنشأ أو المصدر أيهما أعلى.

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) إليها بموجب القانون المعديل رقم 16 لسنة 2000.

**المادة 13**

- يشكل مجلس الوزراء لجنة عليا للجمارك من ذوي الخبرة والاختصاص برئاسة الوزير تكون مهمتها تقديم المشورة في كل ما من شأنه المساعدة على تحقيق غايات هذا القانون.
- يؤلف مجلس باسم (مجلس التعريفة الجمركية) برئاسة الوزير وعضوية كل من وزير الصناعة والتجارة والتعاون والمدير.

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعديل رقم 33 لسنة 2018.

**المادة 14**

تصدر جداول للتعريفة الجمركية وتعرض الرسوم الجمركية وتعدل وتلغى ويحدد تاريخ تفاصيلها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تسيب مجلس التعريفة الجمركية وينشر القرار في الجريدة الرسمية.

#### **المادة 15**

تغيفا لغيرات الصدرا عن الجهات المختصة بمقتضى التشريعات ذات العلاقة النافذة للمقبول تتولى الدائرة القيام بالمهام التالية :

- أ . تحصيل رسوم مكافحة الاحراق والرسوم التعويضية المفروضة على بضائع محددة استوردت من دول معينة بعد استحقاقها او رد هذه الرسوم .
- ب . تطبيق أي اجراءات ضرورية بما فيها اي قيود كافية لمواجهة ما تتخذه بعض الدول من ممارسة ضارة بالانتاج الوطني .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000

حيث كان نصها السابق كما يلى :

لمجلس الوزراء بناء على تسيب مجلس التعريفة الجمركية لن يقرر :

- أ . فرض رسم تعويضي على بعض السلع المستوردة .
- ب . اتخاذ التدابير الضرورية بما فيها اي قيود كافية لمواجهة ما تتخذه بعض الدول من اجراءات تضر بمصلحة الاقتصاد الوطني .
- ج . تتخذ الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة بما يتفق ومصلحة الاقتصاد الوطني وذلك الى المدى الذي يراه مجلس الوزراء ضروريا .

#### **المادة 16**

تحضع البضائع المستوردة المصرح عنها للوضع في الاستهلاك المحلي او لاعادة التصدير والبضائع الخارجة من المناطق والأسواق الحرة لوضعها في الاستهلاك المحلي لتعريفة الرسوم الجمركية النافذة في تاريخ تسجيل بياناتها لدى المراكز الجمركية .

اما للبضائع المعده لاعادة التصدير والتي أدبت عنها الرسوم قبل دخولها كاملة الى الحرم الجمركي فيخضع الجزء الذي لم يدخل بعد للتعريفة النافذة وقت سفره .

#### **المادة 17**

يجوز للمصرح بناء على طلب خطى من صاحب البضاعة لن يتم بطلب الموافقة من المدير لاخضاع البضاعة

المرجح عنها للوضع في الاستهلاك المحلي على ان يطبق عليها الرسم الاعلى من بعده التعريفة المختلطة الخاصة لها.

#### **المادة 18**

- ا . عند وجوب تصفية الرسوم حكماً على البضائع المودعة في المستودع بسبب انتهاء مهلة الإبداع وعدم تمديدها تطبق نصوص التعريفة الثالثة يوم انتهاء مهلة الإبداع.
- ب . تخضع البضائع المسحوبة من المستودع بصورة غير قانونية أو المخووظ نفسها لدى مرجعية ضبابات المستودع لرسوم التعريفة الثالثة في تاريخ آخر لخروج منه أو في تاريخ اكتشاف الفحص او في تاريخ وقوعه إذا امكن تحديدها ابها اعلى رسماً.

#### **المادة 19**

تخضع البضائع المعلقة رسومها وفق بياناتك تعهد مكتوبة والتي لم يجر تقديمها الى الدائرة لرسوم التعريفة الثالثة في تاريخ تسجيل هذه البيانات او في تاريخ انتهاء المهل الممنوحة لها ابها اعلى.  
اما البضائع المعلقة رسومها والتي قدم بيانها الى الدائرة من قبل اصحاب العلاقة بقصد وضوها في الاستهلاك فتطبق عليها التعريفة الثالثة بتاريخ تسجيل هذا البيان الخاص بوضعها في الاستهلاك.

#### **المادة 20**

تخضع البضائع المهرية او التي هي في حكم المهرية الى رسوم التعريفة الثالثة في تاريخ اكتشاف التهريب او تاريخ وقوعه اذا امكن تحديده او تاريخ التسوية الصلاحية ابها اعلى.

#### **المادة 21**

تطبق التعريفة الثالثة يوم البيع على البضائع التي تتبعها الدائرة للوضع في الاستهلاك وفق الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

#### **المادة 22**

تطبق التعريفة الثالثة على البضائع الخاصة لرسم نسيبي وفق قيمتها للتغیرة في الحالة التي تكون عليها ما لم تتصن للتعريفة على غير ذلك، لما البضائع الخاصة لرسم نوعي فبستوفى عنها ذلك الرسم كاملاً بصرف النظر عن حالتها ما لم تتحقق الدائرة من ثلف اصابها نتيجة قوة فاجرة او حدث طارئ فيخفض مقدار الرسم النوعي بنسبة ما لحق البضاعة من ثلف وتحدد نسبة الثلف بقرار من المدير بناء على تتميم اللجنة الخاصة المنصوص عليها في المادة (80) من هذا القانون ولامسحاب العلاقة حق الاعتراض على هذا الفيلر لدى محكمة الجمارك خلال المدة المنصوص عليها في تلك المادة.

## المادة 23

تطبق أحكام المواد (16 - 22) من هذا القانون على جميع الرعوم والضرائب الأخرى التي تستوفيها دائرة ما لم يكن نمط نص قانوني مختلف.

### الفصل الثاني

#### العناصر الممهدة للبضاعة

##### القسم الأول / منشأ البضاعة

###### المنشأ غير القضيلي

## المادة 24

يحدد منشأ للبضاعة المستوردة وفقاً للقواعد التالية :

- أ . تعتبر البضاعة من منشأ بلد ما إذا تم الحصول عليها فيه كلياً ويشمل ذلك ما يلي :
  1. المنتجات للمعدنية المستخرجة من الأراضي أو المياه الأقليمية أو قعر البحر في ذلك البلد .
  2. المنتجات للنباتة التي يتم جنيها أو حصادها في ذلك البلد .
  3. الحيوانات الحية المولودة في ذلك البلد وتم تربيتها فيه .
  4. منتجات الحيوانات الحية في ذلك البلد .
  5. منتجات الصيد البري أو الصيد البحري في ذلك البلد لو في مياهه الأقليمية .
  6. منتجات للصيد البحري والمنتجات الأخرى التي يتم الحصول عليها من البحر خارج المياه الأقليمية لبلد ما بواسطة مركب صيد مسجلة في البلد المعنى وترفع علمه .
  7. البضائع التي تنتج لو يتم الحصول عليها على ظهر السفن الصناعية من المنتجات المشار إليها في البند (6) من هذه الفقرة شريطة أن تكون السفن مسجلة في بلد منشأ البضاعة وترفع العلم الخاص به .
  8. المنتجات الماخوذة من قعر البحر أو التربة التحتية له خارج المياه الأقليمية شريطة أن يكون لذلك البلد حقوق خاصة لاستغلال قعر البحر أو التربة التحتية المشار إليها .
  9. منتجات المختلف الناتجة من عمليات للتصنيع والمواد المستعملة إذا جمعت في ذلك البلد وكانت صالحة فقط لإعادة استخدامها مواد خام .
  10. البضائع التي يتم انتاجها في ذلك البلد من البضائع المشار إليها في البند من (1) إلى (9) من هذه الفقرة لو مشتقاتها في أي مرحلة من مراحل الانتاج .
  - ب . تعتبر للبضاعة من منشأ بلد ما إذا انتجت فيه كلياً من مولد نتيجة عملية تحويل جوهري وفقاً لأحكام الفقرة (ج ) من هذه المادة .
  - ج . تعتبر للبضاعة التي ساهم في انتاجها أكثر من بلد من منشأ للبلد الذي جرت فيه عليها آخر عملية تحويل جوهري ويختبر التحويل جوهرياً في أي من الحالتين التاليفين :
    1. إذا تغير تصنيف التعرية للجركبة للبضاعة المكون من ست خلائق عن تصنيف كل من مكوناتها .
    2. إذا كانت القيمة المضافة تساوي على الأقل (40%) من قيمة البضاعة في لرض المصنع ولهذه الغاية :

- يقصد بالقيمة المضافة : قيمة البضاعة في لردن المصنوع مطروحا منها القيمة الجمركية لجميع مدخلات الانتاج الاجنبية المستخدمة في انتاج البضاعة .
- كما ويقصد بقيمة للبضاعة في ارض المصنوع : الثمن المدفوع فعلا او المستحق الدفع مقابل البضاعة تسليم ارض المصنوع مطروحا منه مقدار أي ضرائب او رسوم ترد او يمكن ان ترد عن البضاعة عند تصديرها .
- د. على الرشم مما ورد في البند (1) من الفقرة (ج) من هذه المادة لا يعتبر تحويلا جوهريا على البضاعة التغير في التصنيف الجمركي الناتج من عملية او اكثر من العمليات التالية سواء لمجرد متفردة او مجتمعة :

  1. العمليات التي تجري لضمان حفظ للبضاعة بشكل جيد لاغراض النقل او التخزين .
  2. العمليات التي تجري لتسهيل شحن البضاعة او نقلها .
  3. عمليات تنظيف للبضاعة او تجهيزها للبيع .
  4. العمليات البسيطة التي تجري على البضاعة بما في ذلك :

التهوية ، الفشر ، التجفيف ، للتبريد ، ازالة الاجراءات التالية ، المعالجة بالشحوم او مزيل للصدأ ، اضافة طبقة طلاء للحماية من عوامل الطبيعة ، ازالة الصدا ، التسبيل ، التنظيف ، التخليل او الغرز ، التصنيف او التدريج ، الفحص والمعايرة ، نزع الغلافات او اعادة التنظيف ، تجزئة البضائع الدكمة ، وضع العلامات والتزيين او العلامات المميزة على عينات للبضائع ، الحل بالماء او أي مطبل مائي ، التأمين ، التغليف ، نزع القشور ، السحق ، نزع بذور الفواكه ، ذبح الحيوانات .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000

حيث كان نصها السابق كما يلي :

#### الفصل الثاني العناصر المميزة للبضاعة

##### القسم الاول / مثنا للبضاعة المنشا غير القضيلي

منشا البضاعة هو البلد الذي تنتج فيه. ومصدر البضاعة هو البلد الذي استوردت منه مباشرة والبضاعة المنتجة في بلد ما هي تلك التي تتجه او يتم الحصول عليها كلها في ذلك البلد ويشمل ذلك ما يلي:

- أ . المنتجات المعدنية.
- ب. المنتجات البلاستيكية.
- ج. الحيوانات الحية.
- د. مشكلات الحيوانات الحية.

هـ، منتجات صيد الأسماك أو الصيد البري، وـ، منتجات السيد البحري والمنتجات الأخرى التي يتم الحصول عليها من البحر خارج المياه الأقليمية لبلد ما بواسطة مراكب صيد مسجلة في البلد المعنى وترفع علم ذلك البلد، زـ، البضائع التي تنتج أو يتم الحصول عليها على ظهر المفن الصناعية من المنتجات المشار إليها في الفقرة (و) من هذه المادة والتي يكون منشؤها ذلك البلد، شريطة أن تكون للعنف مسجلة في البلد وتترفع للعلم الخاص بهـ، المنتجات للعلفونة من فقر البحر أو التربة التحتية له خارج المياه الأقليمية شريطة أن يكون لذلك البلد حقوق خاصة لاستغلاله قعر البحر لو التربة التحتية المشار إليهاـ، طـ، منتجات المخلفات الناتجة عن عمليات التصنيع والمواد المستعملة، إذا جمعت هناك وينكون صالحة فقط لإعادة استخدامها كمواد خامـ، يـ، البضائع التي يتم انتاجها في ذلك البلد من البضائع المشار إليها في الفقرات من (أ - ط) أو مشتقاتها في أي مرحلة من مراحل الانتاجـ.

#### المادة 25

١. إذا تقدم مصدر أو مستورد أو أي شخص ذو علاقة ولسبب مبرر بطلب خطى إلى الدائرة تحديد المنشا غير التفضيلي للبضاعة ما لعلى الدائرة تحديد المنشا دون تأخير وخلال مدة لا تتجاوز تسعةون يوماً من تاريخ تقديم الطلب شريطة أن يرفق به جميع المعلومات المحددة بالتعليمات التي يصدرها المدير لهذه الغايةـ،
٢. يجوز قبول طلبات تحديد المنشا في أي وقت سواء قبل للبدء في الاتجار بالبضاعة موضوع الطلب لو في أي وقت لاحقـ،
٣. يستمر قرار تحديد المنشا غير التفضيلي المذكور في البلد (١) من هذه الفقرة ساري المفعول لمدة ثلاثة ثلاث سنوات طالما أن الواقع والظروف والشروط التي صدر القرار استناداً إليها بما في ذلك قواعد المنشا بقيت متسابقةـ،
٤. يخضع أي إجراء إداري تتخذه الدائرة فيما يتعلق بتحديد المنشا غير التفضيلي للأعراض لدى المدير خلال عشرة أيام من تاريخ التبلغ ويكون قرار المدير قابلاً للطعن أمام محكمة الجمارك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبلغـ،
٥. يعتبر القرار منتهياً حكماً إذا صدر عن الدائرة قرار لاحق مخالف له وفقاً لما ورد في البلد (٤) من هذه الفقرة على أن يتم إبلاغ الأطراف المعنية بذلك مسبقاًـ،
٦. مع مراعاة أحكام البلد (٧) من هذه الفقرة تقوم الدائرة بنشر قرارات تحديد المنشا غير التفضيلي في الجريدة الرسميةـ،
٧. لمقاصد تطبيق قواعد المنشا غير التفضيلية بحظر على الدائرة افشاء أي معلومات تكون مسرية بطبعتها أو التي تقدم على أساس مسري ويحظر عليها الشائعها إلا باذن خطي من الشخص أو الجهة التي قدمت تلك المعلومات باستثناء ما يكون مطلوباً الانصاح عنه من قبل جهة قضائيةـ،
٨. دون الالتمال بالتشريعات ذات العلاقة لا يجوز للدائرة ان تطبق باشر رجعي أي قواعد منشأ جديدة او تغيرات احدثت على قواعد المنشا غير التفضيليةـ،

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلاها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم الغاء نصها السابق والامتناعية عنه بالنص للحالي بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 حيث كان نصها السابق كما يلي :

- أ . تغتر البضائع التي يتم إنتاجها في أكثر من بلد من منشأ البلد الذي يجري عليها في آخر تصنيع، شريطة أن يتم الانتاج في مشروع مجهز لهذه الغاية للحصول على منتج جديد.
- ب . تخضع للبضاعة المستوردة من غير بلد المنشأ بعد وضعها في الاستهلاك في ذلك البلد للتعرفة الجمركية للمطبقة على بضائع بلد المنشأ او المصدر ايهما اعلى.
- ج . تخضع للبضائع التي يلحق بها تصنيع اضافي في غير بلد المنشأ للتعرفة الجمركية للمطبقة على بضائع بلد المنشأ لو بلد التصنيع حسب درجة للتصنيع وهذا للإنس الوارد في الفقرة (أ) من هذه المادة.

**المادة 26**

أ . تخضع للبضاعة المستوردة لاثبات المنشأ وتحدد شروط اثبات المنشأ وحالات الاحفاء منه بقرار من الوزير بناء على تقدير من المدير.

ب . للدائرة الحق بطلب بيانات اضافية لاثبات منشأ البضاعة في حالة الشك بصحبة شهادة المنشأ المعبرة.

**المادة 27****المنشا التفصيلي :**

أ . تطبق قواعد المنشا التفصيلي وفقا لاتفاقيات المعقودة بين المملكة والأطراف الأخرى والتي تنص على منع معاملة تفضيلية.

ب . تطبق أحكام المادة 25 من هذا القانون على قواعد المنشا التفصيلي حسب متى يحيى الحال .

ج . اتفاقيات المعقودة من هذه الدولة والمود ( 24 ) و ( 25 ) و ( 26 ) من هذا القانون تعني عبارة ( قواعد المنشا ) الأنس التي تحدد بلد منشأ البضاعة وفقا لاحكام هذه المواد او اتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفا فيها .

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة باعتبار ما ورد فيها فلترة (أ) واصلاحة الفقرتين (ب) و(ج) اليها بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 .

**المادة 28**

**القسم الثاني**  
**القيمة الجمركية**

أ ، تكون القيمة الجمركية للبضائع الممنوحة إلى المملكة هي قيمة الصنفة أي الثمن المدفوع فعلاً أو المستحق الدفع عند بيع تلك البضائع للتصدير إلى المملكة مع مراعاة أحكام الفقرة (و) من هذه المادة ووفقاً لشروط الثالثة :

1. إن لا يكون هناك قيود على استخدام البضائع أو التصرف بها غير القيد المنصوص عليها في هذا القانون أو في قانون آخر، أو القيد الذي تحدى المناطق الجغرافية التي يمكن إعادة بيع البضائع فيها أو القيد الذي ليس لها تأثير كبير على قيمة البضائع.
  2. إن لا يكون البيع أو الشحن مرتبطاً بشرط معين أو خاصاً لاعتبار ما، لا يمكن تحديد قيمته بالنسبة للبضائع التي يجري تقييمها.
  3. إن لا يستحق الدائن أي جزء من مصبيته أعلاه بيع البضائع أو التصرف بها أو استخدامها في مرحلة لاحقة من جانب المشتري، بشكل مباشر أو غير مباشر ما لم يكن من الممكن احراز التعديل المناسب على القيمة وفقاً لاحكام الفقرة (و) من هذه المادة.
  4. إن لا يكون الدائن والمشتري مرتبطين فإذا كانوا مرتبطين تكون قيمة الصنفة مقبولة للاعراض الجمركيه وفقاً لاحكام الفقرتين (ج) و(د) من هذه المادة .
  - بـ. لا يعتبر الأشخاص، سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين، مرتبطين إلا إذا:
    1. كانوا موظفين لو مديرين أحدهم لدى الآخر.
    2. كان معرفاً بهم قانوناً كشريكاء في العمل.
    3. كانوا أصحاب عمل ومستخدمين.
  4. إذا كان هناك شخص آخر يملك أو يحمل أو يسيطر بشكل مباشر أو غير مباشر ما لا يقل عن خمسة بالمائة من الشخص والأسماء التي تمنحه حق التصويت في القرارات التي تتخذ لدى كلّهما .
  5. كان أحدهما يسيطر على الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر.
  6. كان كلاهما خاصياً بشكل مباشر أو غير مباشر لسيطرة شخص ثالث.
  7. كانوا معاً يسيطرون بشكل مباشر أو غير مباشر على شخص ثالث.
  8. كانوا من أفراد نفس العائلة حتى الدرجة الثالثة.
- جـ. 1. عند تحديد فيما إذا كانت قيمة الصنفة مقبولة للاعراض الجمركيه (أ) من هذه المادة لا يكون وجود ارتباط بين الدائن والمشتري بالمعنى المنصوص عليه في الفقرة (ب) منها في حد ذاته لساناً لاعتبار قيمة الصنفة غير مقبولة وفي هذه الحالة يجب على الدائرة بحث الظروف المحيطة بالبيع وتحتبر قيمة الصنفة مقبولة بشرط الا يكون الارتباط قد اثر على الثمن .
2. أما إذا رأت الدائرة وبناء على المعلومات المتولدة لديها أن هناك أساساً لاعتبار ان الارتباط قد اثر على الثمن فعليها ان تبلغ المستورد هذه الاسس ويعطى مهلة كافية لارد ويكون التبليغ خطياً اذا طلب المستورد ذلك .
- دـ. تحيل قيمة الصنفة، في عملية بيع بين اشخاص مرتبطين، وتقيم البضائع وفقاً لاحكام الفقرة (أ) لذا اثبتت المستورد

ان هذه القيمة قريبة جداً من أحدى الفيم الاختبارية (الفنيسية) الثالثة لبضائع استوردت في الوقت ذاته ما امكن وعلى النحو التالي:

1. قيمة الصنفقة لبضائع مطابقة او مشابهة بيعت لمشترين غير مرتبطين بالبائعين من اجل تصديرها الى المملكة.
2. القيمة الجمركية لبضائع مطابقة او مشابهة وفقاً لاحكام اي من الفقرتين (ج) و (د) من المادة (30).
- هـ.أـ. يراعي عند تطبيق الاختبار المشار اليها في الفقرة (د) من هذه المادة الاختلافات التي تم اثباتها فيما يتعلق بالمستويات التجارية والكميات والتكاليف للمنصوص علىها في الفقرة (و) من هذه المادة والتكاليف التي تحملها البائع في عمليات بيع لا يكون البائع والمشتري فيها مرتبطين والتي لا يتحملها البائع في عمليات بيع تكون فيها اثبات والمشتري مرتبطين .
2. تستخدم الاختبارات المشار اليها في هذه الفقرة بناءً على مبادرة من المستورد ولاغراض المقارنة فقط ولا يجوز اقرارها فيما يليه .
- وـ. عند تحديد القيمة الجمركية وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة تضم التكاليف الثالثة بالغير الذي لا تكون فيه هذه التكاليف مشمولة بالشن المدفوع فعلاً لو المستحق الدفع عن البضائع المستوردة :

  1. العمولات والمصاريف باستثناء عمولات الشراء .
  2. تكلفة العبوات التي تعبّر للأغراض الجمركية جزءاً من البضاعة .
  3. تكلفة التعبئة من جهد او مواد .
  4. قيمة البضائع والخدمات الثالثة التي يقدمها المشتري بشكل مباشر او غير مباشر مجاناً او بتكلفة مخفضة للاستخدام في انتاج البضائع المستوردة وبيعها للتصدير الى المملكة على ان توزع هذه القيمة بشكل ملائم :
    - المولد والمكونات والاجزاء وما يسألهما الداخلة في البضائع المستوردة .
    - العدد والقولب المستخدمة في انتاج البضائع المستوردة .
    - المولد التي استهلكت في انتاج البضائع المستوردة .
    - اهمال اليتممة والتصاميم والتطوير والاعمال الفنية والمخاطرات والرسومات المنفذة خارج المملكة واللازمة لانتاج البضاعة المستوردة .
  5. بدل الترخيص والعواائد التي يدفعها المشتري مقابل لاستغلاله لحق من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالبضائع التي يجري تقييمها سواء بشكل مباشر او غير مباشر شرطـاً لبيع البضائع التي يجري تقييمها حيثـا لا تكون مشمولة بالشن المدفوع فعلاً لو المستحق الدفع .
  6. قيمة لـي جـزء من حـصـيـلة اي عـلـيـة اـعادـة بـيع لـاحـنة او نـصـرـف او اـسـخـدـام لـاحـق لـبـضـائـعـ المـبـقـرـدـةـ تـسـتـحـقـ لـبـائـعـ بشـكـلـ مـباـشـرـ او غـيرـ مـباـشـرـ .
  7. اجرـونـ نـقلـ لـبـضـائـعـ المـعـتـورـدـ حـتـىـ مـكـانـ اـدـخـالـهـ للـحدـودـ .
  8. تـكـالـيفـ التـحـمـيلـ وـالـتـفـريـغـ وـالـمـناـولـةـ وـالـتـامـونـ المـتـعـلـقـةـ بـنـذـلـ لـبـضـائـعـ لـلـمـسـتـورـدـ حـتـىـ اـدـخـالـهـ الـحدـودـ .

جـ . لـذـاـ قـيـمـنـ للـدـائـرـةـ أـنـ هـذـكـ اـسـبـابـ مـحـولـةـ تـوـدـيـ لـلـشـكـ بـصـحةـ الـوـثـائقـ الـمـقـدـمـةـ اوـ الـمـعـلـومـاتـ الـوـارـدـةـ فـيـهاـ رـغـمـ اـنـطـبـاقـ اـحـكـامـ هـذـهـ الـمـاـدـةـ ،ـ عـلـيـهاـ انـ تـبـلـغـ الـمـسـتـورـدـ خـطـبـاـ بـظـلـكـ الـاسـبـابـ -ـ بـنـاءـ عـلـىـ طـلـبـهـ -ـ وـتـنـعـمـ مـهـلـةـ كـافـيـةـ لـرـدـ ،ـ تـحـدـدـهـ الـدـائـرـةـ فـاـنـاـ لمـ يـقـمـ الـاـثـيـاتـ الـتـيـ تـقـلـ بـهـاـ الـدـائـرـةـ خـلـاـ هـذـهـ الـمـهـلـةـ عـنـدـهاـ تـطـيـقـ الـمـوـادـ (ـ29ـ،ـ30ـ،ـ31ـ)

على التوالي .

ط . لا تدخل التكاليف وللبالغ الثالثة في حساب القيمة الجمركية ، شرط ان تكون منفصلة عن الثمن المنفوع فعلا او للستحق الدفع :

١. تكاليف البناء والبناء والتجميع والصيانة او المساعدة الفنية والتي تم للتعهد بالقيام بها بعد استيراد البضائع مثل المنشآت الصناعية او الآلات او المعدات.
٢. تكلفة النقل بعد الاستيراد.
٣. الرسوم والضرائب المفروضة في المملكة.
٤. العائدات والمدفوعات الاخرى من المشتري للبائع والتي ليس لها علاقة بالبضائع المستوردة.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٠

حيث كلن نص الفقرات السابقة كما يلي :

أ . تكون القيمة الجمركية الواجب التصريح عنها للبضائع المحملة الى المملكة هي قيمة الصفقة اي الثمن المنفوع فعلا او المستحقة عند شراء تلك البضائع وضمن الشروط الثالثة:

٤. كان أحدهم يملك بشكل مباشر او غير مباشر ما لا يقل عن خمسة بالمائة من الحصص والأسماء التي تمنحه حق التصويت لدى الآخر.

ج. ان مجرد وجود ارتباط بين البائع والمشتري وفقا لاحكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يتخذ اساسا لاعتبار قيمة الصفقة غير مقبولة ما لم يثبت للدائرة ان هذا الارتباط قد اثر على القيمة.

ه. يراعي عند تطبيق القيم الاختبارية (القياسية) المشار إليها في الفقرة (د) من هذه المادة الاختلافات الثابتة في المستويات التجارية والتكاليف المنصوص عليها في الفقرة (و) من هذه المادة.

و. عند تحديد قيمة الصفقة، تضم التكاليف الثالثة بالقدر الذي لا تكون فيه هذه التكاليف مشتملة بالثمن المنفوع فعلا او المستحق عن البضائع المستوردة:

١. العمولات والرسوة بحسب اسعار عمولات الشراء.

٢. سعر العبوات التي تعتبر لاغراض الجمركية جزءا من البضاعة.

٣. تكلفة التعبئة من جهد او مولد.

٤. قيمة البضائع والخدمات الثالثة التي يقدمها المشتري، بشكل مباشر او غير مباشر، مجانا او بتكلفة مخفضة لامتناد في لنتاج البضائع المستوردة:

\* المواد والمكونات والاجزاء الداخلية في البضائع المستوردة.

\* العدد والاصناف والفالب المستخدمة في لنتاج البضائع المستوردة.

- ٤. المولا الذي استهلكت في انتاج البضائع المستوردة.
- ٥. اعمال الهندسة والتصميم والتطوير والاصال الفنية والمخطوطات والرسومات المنفذة خارج المملكة واللزمرة لانتاج للبضاعة المستوردة.
- ٦. رسوم الترخيص والغوليد من لعميل حقوق الامتياز المتعلقة بالبضائع التي يجري تقييمها والتي يجب ان يدفعها المشتري، سواء بشكل مباشر او غير مباشر كشرط لبيع البضائع.
- ٧. قيمة اي جزء من حصيلة اي عملية لعملية بيع لاحقة او تصرف او استخدام لاحق للبضائع المستوردة للبانع بشكل مباشر او غير مباشر.
- ٨. اجر نقل البضائع المستوردة حتى مكان ادخالها للحدود.
- ٩. تكاليف التحميل والتغليف والنقل والمناولة والتأمين المتعلقة بنقل للبضائع المستوردة حتى ادخالها الحدود.

#### **المادة 29**

لذا لم يكن من الممكن تحديد القيمة الجمركية وفق احكام (28) فيجب تحديدها وفقا للقرارات من (أ) الى (د) من المادة (30) وحسب الترتيب المبين فيها عن طريق تطبيق الاساليب بالتتابع لحين الوصول للقيمة الجمركية وفق اول اسلوب معken، ويجوز تطبيق احكام الفقرة (د) قبل الفقرة (ج) من المادة (30) اذا طلب المستورد ذلك .

#### **تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد إلغاء عبارة ( وبموافقة الدائرة ) للواردة في اخرها بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة ( 2000 ) .

#### **المادة 30**

**تحتبر القيمة الجمركية :**

- ١. قيمة الصنفية للبضائع مطابقة بيعت للتصدير الى المملكة وصدرت في الوقت ذاته الذي صدرت فيه للبضائع التي يجري تقييمها او نحو وعلي المستوى التجاري نفسه وكميات مقاربة فاذا لم تتوافق مثل هذه القيمة مستخدم قيمة الصنفية للبضائع مطابقة بيعت على مستوى تجاري مختلف لو بكميات مختلفة مع تعديلها لمراعاة الاختلافات في المستوى التجاري او الكميات مثروطة ان تكون هذه التعديلات قد جرت على اساس انة ثبت دقة التعديل سواء ادى التعديل الى زيادة القيمة او تقصيها مع مراعاة لفرق في التكاليف المشار اليها في البندين (7) و(8) من الفقرة (و) من المادة 28 من هذا القانون بين البضائع المستوردة والبضائع المطابقة نتيجة الاختلاف في المسالك ووسائل النقل واذا وجد عند تطبيق هذه الفقرة لغير من قيمة صنفية للبضائع مطابقة عندها تعتمد ادنى هذه القيم .
- ٢. قيمة الصنفية للبضائع مشابهة تصرى عليها احكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج. ١. اذا بيعت البضائع المستوردة او البضائع المطابقة او المشابهة المستوردة في المملكة بالحالة نفسها التي استوردت فيها فتستند القيمة الجمركية للبضائع المستوردة بمقتضى احكام هذه المادة الى سعر الوحدة الذي بيعت به البضائع المستوردة او البضائع المطابقة او البضائع المشابهة المستوردة باكبر كمية اجمالية وقت استيراد البضائع

لقد للغيم او نحوه لأشخاص لا يرتكبون بالأشخاص الذين لشتروا منهم هذه للبضائع على ان تتم الاقطاعات التالية :

- العمولات التي تتفع عادة او التي تدفع على دفعها او الاشتراكات التي تضم عادة مقابل للربح والنفقات العامة في السلوكه لبضائع مستوردة من الغة نفسها او الفرع ذاته .
- تكاليف النقل والتأمين المعتادة وما يرتبط بها من تكاليف في المملكة.
- الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب للمنفذة في المملكة بسبب استيراد البضائع او بيعها .

2. اذا لم تكن البضائع المستوردة لو للبضائع المطابقة او المشابهة للمستوردة قد بيعت في وقت استيراد للبضائع التي يجري تقديرها او نحوه فتسند القيمة الجمركية مع مراعاة احكام البند (1) من هذه الفقرة الى سعر الوحدة الذي تباع به البضائع المستوردة او البضائع المطابقة او المشابهة للمستوردة في المملكة بحالتها عند الاستيراد في اقرب وقت بعد استيراد البضائع التي يجري تقديرها على ان يتم ذلك قبل مرور تسعين يوما على تاريخ الاستيراد .

3. اذا لم تكن البضائع المستوردة او للبضائع المطابقة او المشابهة للمستوردة قد بيعت في المملكة بحالتها عند الاستيراد فتسند القيمة الجمركية بناء على طلب المستورد الى سعر الوحدة الذي تباع به البضاعة المستوردة بعد اجراء تصنيع اضافي عليها باكبر كمية اجمالية لأشخاص في المملكة لا يرتكبون بالأشخاص الذين لشتروا منهم البضائع مع مراعاة القيمة التي لضفت نتيجة للتصنيع الاضافي ومراعاة الاقطاعات المنصوص عليها في البند 1 من هذه الفقرة .

4. تستد للقيمة الجمركية للبضائع المستوردة وفقاً لاحكام هذه الفقرة الى القيمة المحسوبة التي تختلف من مجموع ما يلي :

- تكالفة او قيمة للمواد والتصنيع او غيره من اصول التجهيز التي دخلت في انتاج البضائع المستوردة .
  - مقدار للربح والمصروفات العامة بما يعادل المدار الذي ينعكس عادة على مبيعات البضائع من فئة او نوع للبضائع التي يجري تقديرها والتي يحصلها منتجون في البلد المصدر لتصديرها الى المملكة .
  - الاجور والتکاليف والمصروفات المبينة في البند (7) و(8) من الفقرة (و) من المادة (28) من هذا القانون .
2. لا يجوز الطلب من أي شخص مقيد خارج المملكة ان يقوم للفحص أي حساب او سجل اخر لاغراض تحديد القيمة المحسوبة او يطلب منه المساح بالاطلاع عليه غير انه يمكن للدائرة التحقق من المعلومات التي يقدمها منتج للبضاعة لاغراض تحديد القيمة الجمركية وفق احكام هذه المادة في بلد اخر وموافقة المنتج على ان تدفع مهلة كافية للجهة الحكومية المختصة في بلد المنتج وعدم اعتراضها على التتحقق .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصيتها السابق والمستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 حيث كان نصيتها السابق كما يلي :

تعتبر القيمة الجمركية هي:

أ . قيمة الصفة للبضائع مطابقة بيعت للتصدير الى المملكة في نفس الوقت الذي صدرت فيه البضائع التي يجري

تفيد بها او نحوه، ويراعى في سبيل ذلك الفروقات الثالثة عن الاختلاف في المستوى التجاري والكمبة والمسافات ووسائل النقل، ولذا وجد عند تطبيق هذه الفقرة لكثر من قيمة صنفه لبضائع مطابقة، عندما تعدد ادنى هذه القيمة. بـ. قيمة الصنفه لبضائع مشابهة يبعث للتصدير الى المملكة في نفس الوقت الذي صدرت فيه البضائع التي يجري تفتيتها او نحوه، ويراعى في سبيل ذلك الفروقات الثالثة عن الاختلاف في المستوى التجاري والكمبة والمسافات ووسائل النقل، ولذا وجد عند تطبيق هذه الفقرة لكثر من قيمة صنفه لبضائع مشابهة، عندما تعدد ادنى هذه القيمة. جـ. اـذا يبعث البضائع المستوردة او لبضائع المطابقة او للمشابهة المستوردة في المملكة بنفس حالتها التي استوردت بها فتشتت القيمة الجمركية الى معبر الريحة الذي يبعث به هذه البضائع المستوردة باكثير كمية اجمالية وقت استيراد البضائع التي يجري تفتيتها او نحوه، ولكن قبل انقضاء (90) يوما من تاريخ الاستيراد، لأشخاص لا يرتبطون بالأشخاص الذين اشتروا منهم هذه البضائع على ان يجري القطاع العمولات والاضافات التي تتبع عادة في المملكة او اتفق على دفعها مقابل الربح والمصاريف فلت العامة لبضائع من نفس الصنف او النوع بصرف النظر عن المنشأ، وتكليف النقل والتأمين الداخلية المعتادة، والرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى والضرائب الداخلية والتي تترتب على استيراد او بيع للبضائع في المملكة .

2. اذا بيعت البضائع المنصوص عليها في البند (1) من الفقرة (ج) من هذه المادة بغير حالتها الاصلية التي استورذت بها، عندها تستند الفيضة الجمركية الى سعر الوحدة المباعة به، بعد تجهيزها، شريطة خصم القيمة التي أضيفت نتيجة التجهيز والانقطاعات المنصوص عليها في ذلك البند.

د. تمت الفحمة الجمركية للبضائع المستوردة وفقاً لاحكام هذه الفقرة لـى القيمة المحسوبة وتتألف من مجموع:

1. تكلفة أو قيمة المواد والتصنيع أو غيره من اعمال التجهيز التي دخلت في إنتاج البضائع المستوردة.
2. مقدار الربح والمصروفات العامة يعادل المقدار الذي يتعكس عادة في مبيعات البضائع من نفس صنف أو نوع البضائع التي جرى تجهيزها والتي صنعتها متوجون في البلد المصدر لتصديرها إلى المملكة.
3. الأجر والتكاليف والمصروفات المبينة في البنود (7) و (8) من الفقرة (و) من المادة (28).

31 8145

أ . لا تجوز تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة بمحتوى احكام المواد (28) و(29) و(30) من هذا القانون تحدد هذه القيمة وفق امسى مناسبة لا تتعارض مع احكام هذه المواد بناء على المعلومات المتولدة لدى أي جهة في المملكة الا انه لا يجوز تحديد القيمة الجمركية بناء على ما يلى :

<sup>1</sup> عبد الله في، الملكة لضالع منحة مملأ

## 2. القيمة الاعلى، فـي مـدـلة

<sup>3</sup> م. الصالحة، السيرة العدلية، 1998.

٤. كلفة انتاج اخرى غير الفيما لمحسوبة التي حدلت لبيان مطابقة او مشابهة وفقا لاحكام الفقرة (د) من المادة (30) من هذا القانون :

٥. بعد الحضارة المعاصرة للتصدير إلى بلد غير المملكة.

## ٦. فن حشوائة او حزاقة .

7. حد ادنى لقيمة الجمركية .
- ب. يجب ابلاغ المستورد خطيا بناء على طلبه بالاسس التي اعتمدت في تحديد القيمة الجمركية بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة .
- ج. مع مراعاة احكام المادة (26) من هذا القانون، يجب ان يرفق البيان الجمركي بقائمة (فاتورة) اصلية تبين وصف البضاعة وأسعارها ومتناها رأي وثائق اصلية أخرى ورقتها لو الكترونيا.
- د. على الرسم مما ورد في الفقرة (ج) من هذه المادة، للمدير ان يقرر إتمام إجراءات التخطيص على البضاعة دون ايزار القائمة ولوثائق الأخرى الأصلية شريطة دفع ثأمين نقدي او تقديم كفالة ينكية بنسبة لا تتجاوز ٢٪ من قيمة المصحح عنها للبضاعة وفق احكام هذا القانون عن كل وثيقة، على ان يرد التأمين لو الكفالة إذا قدمت القائمة ولوثائق المطلوبة خلال مدة لا تزيد على (٦) يوما من تاريخ دفع التأمين او تقديم الكفالة .
- هـ. يجوز للتجاوز عن القائمة او عن احكامها كلها لو جزئيا بموجب تعليمات يصدرها الوزير بتنصيب من المدير لهذا الغرض وتحدد بها حالات التجاوز عن تلك القائمة تنشر في الجريدة الرسمية .
- وـ. عندما تكون لقيمة المصحح عنها محررة بقدر اجنبي ينبغي تحويلها الى النقد المحلي على اساس سعر التعادل الذي يحدده البنك المركزي بتاريخ تسجيل البيان.
- زـ. للدائرة الحق في المطالبة بالمستندات والعقود والرسائل او غيرها المتعلقة بالصنفة بما في ذلك الاعتمادات المستددة .
- حـ. يدون باللغة العربية على الفواتير الصادرة بلغة اجنبية نوع للبضاعة بما يتفق ومنظور التغطية الجمركية.
- طـ. تحدد الاحكام والشروط الاخرى اللازمة لتطبيق احكام المواد (28) و(29) و(30) و(31) من هذا القانون بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية .
- يـ. لمقاصد التقييم الجمركي يحظر على الدائرة لفشاء أي معلومات تكون سرية بطبعتها او التي تقدم على اساس سري ويحظر عليها لفشاوها الا بлан خطى من الشخص او الجهة التي قدمت هذه المعلومات باستثناء ما يكون مطلوبا الاصلاح عنه من قبل جهة قضائية .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون للمعدل رقم 10 لسنة 2019 وتم بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم لغاء نص الفقرة (أ) منها والانعاضة عنه بالنص الحالي ثم بإضافة عباره (ب) بمقتضى احكام الفقرة (أ) من هذه المادة ) لى اخر الفقرة ب منها ثم بإضافة الفقرتين (ط) و(ي) اليها بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 حيث كان نص الفقرات (أ) و(جـ) السابق كما يلى :
- أـ. إذا تغير تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستورد بمقتضى احكام المواد (28) (29) (30)، تحدد هذه القيمة بتعليمات يصدرها الوزير وتنشر في الجريدة الرسمية.

جـ. يجب ان يرفق كل بيان بقائمة (فاتورة) اصلية مصدقة من قبل غرفة تجارة المدينة التي صدرت منها البضاعة او اي جهة تعيل بها الدائرة بما يفيد اثبات صحة الاموال والمنشآ كما يجب التصديق على هذه الفولتم من قبل الجهات الفصلية الاردنية وفي حالة عدم وجود هذه الجهات فيكتفى بتصديق تلك الغرف التجارية او الهيئات .

د. يجوز للمدير أن يسمح بالتمام لإجراءات التذبيص على البضاعة دون لبراز القوائم المصدقة والوثائق للسيطرة لقاء تأمين نقدي لا يتجاوز 2% أو كفالة بنكية لا تتجاوز قيمتها 64% من قيمة البضاعة عن كل وثيقة على أن يرد للداعم إذا عدم بـلقوائم المصدقة والوثائق المطلوبة خلال (60) يوماً من تاريخ الدفع.

### المادة 32

أ. إن القيمة المصرح عنها في التصدير هي قيمة البضائع وقت تسجيل البيان الجمركي مضافاً إليها جميع النفقات حتى وصول البضاعة إلى الحدود. لا تشمل هذه القيمة:

1. للرسوم والضرائب المفروضة على التصدير أن وجدت.
2. الضريبة الداخلية وغيرها مما يسند حد التصدير.

ب. تحدد الأحكام والشروط الأخرى الالزمة لتطبيق أحكام هذه المادة بمقتضى تعليمات يصدرها المدير لهذه النهاية.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة باعتبار ما ورد فيها فقرة أ وإضافة فقرتين (أ) و(ب) للواردين فيما يخصهما البنددين (1) و(2) وإضافة الفقرة ب إليها بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 .

### القسم الثالث

#### النوع

### المادة 33

أ. تؤول تحديد النوع تصدر قرارات المماطلة والتبييد للبضائع التي لا يوجد لها ذكر في جداول التعريفة الجمركية بقرار من الوزير بناء على تنصيب المدير وفقاً للقواعد الواردة في ذلك الجدول وتنشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية.

ب. مع مراعاة ما ورد في الشروح التفسيرية للتعريفة الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية تصدر الشروح الإضافية للتعريفة والشروط التطبيقية لها عن للمدير بقرار يحدد فيها بدء تفاذها وتنشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية.

### الباب الرابع

#### دخول وخروج البضائع

##### الفصل الأول

###### تقديم البضاعة إلى السلطات الجمركية

### المادة 34

يقدم عن كل بضاعة تدخل المملكة أو تخرج منها بيان حمولة، ويجب تقديم البضاعة دون ابطاء إلى السلطات

الجماركية في اقرب مركز جمركي وفقاً لما نحدده الدائرة.

### الفصل الثاني

#### المنع والتقييد

##### المادة 35

يحظر على السفن مهما كانت حمولتها ان ترسو في غير الميناء المعد لاستقبالها الا في ظرف بحري طارئ او بسبب قوة طارئة وعلى الريان في هذه الحالة ان يعلم بذلك اقرب مركز جمركي او لمني دون ابطاء.

##### المادة 36

يحظر على السفن التي تقل حمولتها عن ملتقى طن بحري او تنقل بضائع ضمن النطاق الجمركي البحري البضائع المحصرة او الممنوعة لو للاضافة لرسوم باهظة او للبضائع الممنوعة المعينة والمشار إليها في المادة الثانية من هذا القانون.

##### المادة 37

يحظر على السفن التي تقل حمولتها عن ملتقى طن بحري والتي تنقل بضائع من الانواع المشار إليها في المادة (36) من هذا القانون لن تدخل إلى النطاق الجمركي البحري او تتجول او تبدل وجهة سيرها فيه الا في الظروف الناشئة عن طوارئ بحرية او قوة فاجرة، وعلى الريان في هذه الحالة ان يعلم اقرب مركز جمركي او لمني دون ابطاء.

##### المادة 38

يحظر على الطائرات ان تقطع او تهبط في المطارات التي لا توجد فيها مراكز جمركية الا في حالات القوة القاهرة وعلى قائد الطائرة في هذه الحالة ان يعلم اقرب مركز جمركي او لمني ولن يقدم للدائرة تقريراً بذلك دون ابطاء مؤيداً من الجهة التي جرى اعلامها.

##### المادة 39

- تحجز البضائع الممنوعة المعينة وان صرخ عنها بسميتها الحقيقة ما لم يرخص مسبقاً بادخالها او باخراجها.
- لا تحجز البضائع الممنوعة الاخرى التي يصرخ عنها بسميتها الحقيقة، وانما تعاد الى الخارج او للداخل حسب مقتضى الحال.
- لا يسمح بانجاز معاملة جمركية لاي بضاعة يطلق استيرادها او تصديرها على لحارة او رخصة او شهادة او اي مستند اخر قبل الحصول على ذلك المستند.

##### المادة 40

تعتبر ممنوعة البضاعة الاجنبية التي تحمل علامة او اسم او المشاركة من شأنها ان توهم انها من منشأ محلي سواء اكانت على البضاعة او على علاتها او عصائرها ويطبق هذا المنع ايضا على الارضاع المعلنة للرسوب.

#### المادة 41

يحظر لدخول البضائع المستوردة التي شكل نعديا على أي حق من حقوق الملكية الفكرية الخاصة للحماية بمقتضى التشريعات النافذة ذات العلاقة وفقا للاسن التالية :

- ١.١. لصاحب الحق او من يمثله قاتلوا ان يقدم طلبا الى المحكمة المختصة مشفريا بكلاله مصرفيه او تمهيه قبلها لوقف اجراءات التخلص والاقراغ عن تلك البضائع وذلك بعد ان يقدم للمحكمة ادلة كافية على التعدي وتقديم وصف مفصل للبضائع المخالفه .
٢. تصدر المحكمة المختصة قرارها بشأن الطلب المشار اليه في البند (١) من هذه الفقرة خلال ثلاثة ايام من تاريخ تدعيه ويجوز للمسدعي منده ان يستأنف القرار لدى محكمة الاستئناف خلال ش دائة ايام من تاريخ تمهيه او قبله له ويكون قرارها قطعيا .
٣. إذا قام صاحب الحق او من يمثله قاتلوا بتبلیغ الدائرة بالعلامة دعوى ضد لدى المحكمة المختصة وفقا لأحكام هذه الفقرة فعلى العدیر او من يغوضه وقف اجراءات التخلص والاقراغ عن للبضاعة والاحتفاظ بها وعلى نفقة الجهة التي اقامت الدعوى في السفارة الجنرال او لدى مستودع علم املأة الى حين صدور قرار قطعی من المحكمة المختصة .
- بـ. اذا لم يقدم مقدم الطلب بتبلیغ الدائرة خلال ش دائة ايام عمل من تاريخ تبليغه بقرار وقف اجراءات التخلص والاقراغ عن البضائع بأنه تم اقامة دعوى يتم الاراج عن البضائع بعد ذلك من استيفائها لجميع المتطلبات القانونية للاستيراد .

جـ. للمحكمة المختصة ان تأمر مقدم الطلب بان يدفع لمستورد للبضاعة وللمرسل اليه وما كلها التمويحن المتسلب عن جميع الاصول التي لحقت بهم نتيجة وقف اجراءات التخلص والاقراغ عن البضاعة بناء على طلب غير محق او في حال الاقراغ عنها وفقا لنص الفقرة (بـ) من هذه المادة .

دـ. يجوز للمدين او من يغوضه وقف اجراءات التخلص والاقراغ عن البضائع اذا تولفت القناعة تديه بناء على دلائل ظاهرية وواضحة بحث لتعدي وذلك في الحالات التي يتعلق فيها الامر بحقوق المؤلف والعلامات التجارية وفقا للاحكام التالية :

١. ابلاغ المستورد وصاحب حق للملكية الفكرية ان كان عنوانه معروفا لدى الدائرة بقرار وقف اجراءات التخلص والاقراغ .
٢. اذا لم يتم ابلاغ الدائرة خلال ش دائة ايام عمل من تاريخ تبليغ صاحب الحق بقرار وقف اجراءات التخلص للصلدر استئنافا الى هذه الفقرة والاقراغ عن البضائع بأنه تم اقامة دعوى يتم الاراج عن البضائع بعد ذلك من استيفائها لجميع المتطلبات القانونية للاستيراد .
٣. للمستورد الطعن بالقرار الصادر بمقتضى احكام هذه الفقرة لدى المحكمة المختصة خلال ش دائة ايام عمل من تاريخ تبليغه بهذا القرار ويتم تطبيق الاحكام الواردة في البند (٢) من الفقرة (أـ) من هذه المادة .

هـ. يحق لعمد للطلب تحت اشراف الدائرة معاينة البضائع التي تم وقف اجراءات التخلص والاقراغ عنها في الحرث الجمركي وذلك لشككينه من اثبات ادعائه وللدلائل او من يقوضه تزويد بجنة من هذه للبضائع .

و، يستثنى من تطبيق لحكم هذه المادة الكميات القليلة من البضائع ذات الصفة غير التجارية والبضائع الشخصية والهدايا الواردة بحوزة المسافرين أو في هرود مسيرة كما تستثنى البضائع العابرة (الترانزit) والبضائع التي تكون طرحها في أسواق البلد المصدر قد تم من قبل صاحب الحق أو بمألفته .

٣٠. لا تتحمل الدائرة أي مسؤولية بالتعويض عن العطل أو الضرر تجاه المستورد أو مالك البضاعة التي تم وقف اجراءات التخلص والإذراج عنها وفق احكام هذه المادة .

ج. على الرغم مما ورد في الفقرة (و) من هذه المادة، تُسري أحكام هذه المادة على البضائع المرسلة إلى المنطقة التيمورية والمناطق الحرة ومنطقة المفتوحة الاقتصادية الخامسة.

ط، على الرغم مما ورد في أي قانون آخر، ترقى دعوى المدعى على أي من حقوق الملكية الفكرية وفقاً لاحكام هذه المادة بخصوص المصنائع المستوردة إقامة وجودها في مرحلة للتخليص الجمركي على اتخاذ للمدعى عليه صفة المدعي الشخصي.

ي. تحد الأحكام والشروط والإجراءات بما في ذلك الضمادات وللبدلات الالزمة لتنفيذ أحكام هذه المادة بما فيها بدلات الاحتفاظ بالبضائع في المخازن للجماركية أو المستودعات العامة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية، من تفاصيل أحكام هذه المادة تعنى، العادات النالية ما يلى :

١. حقوق الملكية الفكرية : حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصاميم الدولار المتكاملة والاسرار التجارية والرسوم الصناعية والنموذج الصناعية والمؤشرات الجغرافية .
  ٢. المحكمة المختصة : المحكمة النظامية المختصة ، فتا للتدخلات ذات العلاقة .

تعديلات العادة:

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص التالي، بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 حيث كان نصها السابق كالتالي :

يُحظر دخال البضائع الأجنبية التي لا تتوافق فيها الشروط المنصوص عليها في الفوائن والأنظمة المتعلقة بحماية الملكية الفكرية ما لم تتوافق الجهات المختصة على رفع هذا الحظر.

الإثنان

المدن أن يفرض قواعد خاصة للتغليف فيما يتعلق ببعض الصناعات وذلك لغاييات تسهيل إجراءات المعالجة.

二四〇

158

43 54.01

أ، يجب ان يسجل في بيان الحمولة كل بضاعة تردد بطريق البحر حتى ولو كانت مرممة الى المناطق للحرة.  
ب، يجب ان ينظم بكمال الحمولة بيان واحد يوضعه بيان السفينة او وكيلها في ميناء التحميل، متضمنا المعلومات التالية:

1. لاسم الم VICINE وجنسيتها وحمولتها المسجلة.
2. نوع للبضائع وزنها الاجمالي وزن البضائع المنفرطة لن وجدت وإذا كانت البضائع متنوعة فيجب ان تذكر بقسميتها الحقيقة.
3. عدد الطرود والقطع ووصف شلقاتها وعلاماتها وارقامها.
4. لاسم الشاحن واسم المرسل اليه.
5. الموانئ التي شحنت منها للبضائع.
- ج، على بيان السفينة او وكيله قبل وصولها الى النطاق الجمركي ان يقدم بيان الحمولة الكترونيا، ويجوز لموظفي الدائرة عند دخول السفينة الى النطاق الجمركي ان يطلبوا من الريان او وكيله ابراز بيان الحمولة ورقة إذا لقتى الأمر ذلك.
- د، وعلى بيان السفينة ان يقدم للمركز الجمركي عند دخول السفينة للمرفا:

  1. بيان للحمولة وعدد الاقصاء ترجمته الاولية.
  2. بيان الحمولة للخلص بمدون السفينة وامتناع البحارة والصلح العائد لهم.
  3. قائمة باسم الركاب.
  4. قائمة للبضائع التي متفرغ في هذا المرفا.
  5. جميع الوثائق وبواصص الشحن التي يمكن ان تطلبها الدائرة في سبيل تطبيق الانظمة الجمركية.
  - هـ، تقدم البيانات والمستندات خلال ست وثلاثين ساعة من دخول السفينة المرفا ولا تخسib ضمن هذه المهلة العطل الرسمية.
  - و، يحدد المدير شكل بيان للحمولة وعدد النسخ الواجب تقديمها منه.

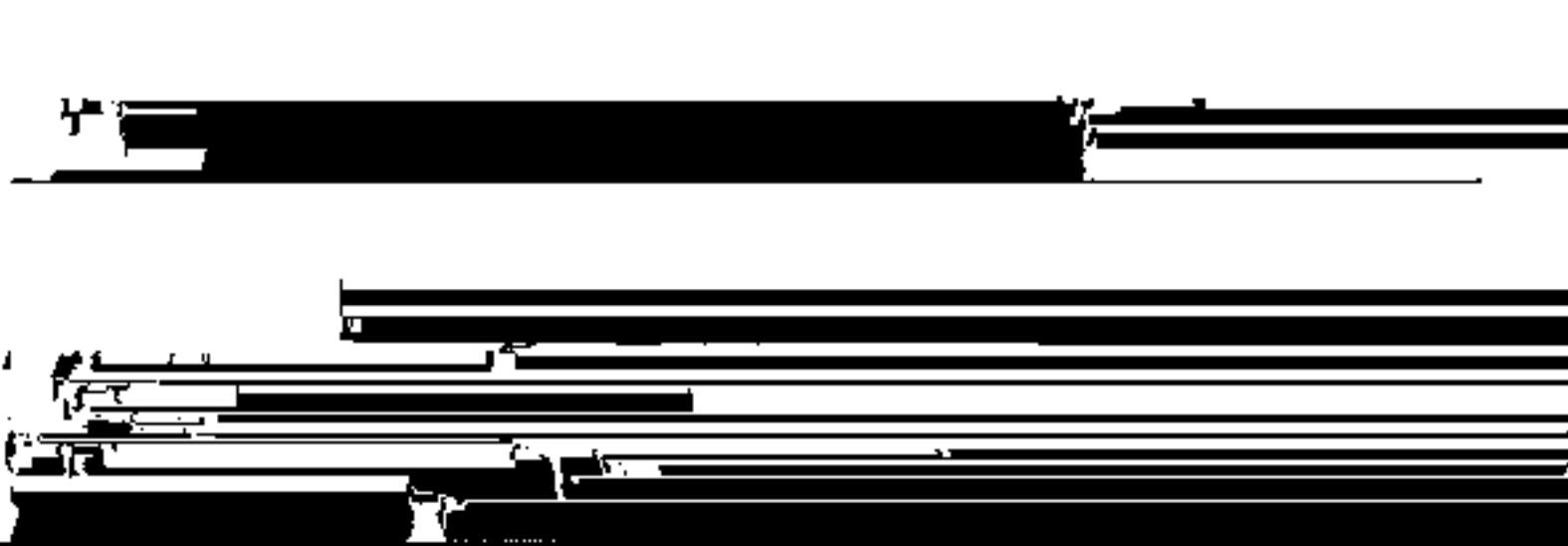
#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون للمعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نص الفقرة (ج) كما يلي :

ج، على بيان السفينة عند دخولها النطاق الجمركي ان يبرز لدى اول طلب من موظفي الدائرة بيان الحمولة الاصلية للتغيير عليه وان يسلمهم نسخة منه.

#### المادة 44

اذا كان بيان للحمولة عائدا لسفينة لا تقوم برحلات منتظمة او ليس لها وكيل ملاحة في الموانئ الاردنية او كانت



أ . على ناقل البضائع ومرافقها ان يقدموا لدى وصولهم الى المركز الجمركي قائمة الشحن او الوثيقة التي تفوم ببيان الحمولة موقعة من قبل مالك واسطة النقل ومعتمد شركة النقل ان وجد، منظمة وفق الشروط المحددة في المادة (43) من هذا القانون، ومحسفا اليها قيمة البضاعة وللمدير ان يقرر عند الاقتضاء بعض الاستثناءات من هذه القاعدة.

بـ، ترفق قائمة للشحن او الوثيقة بالمستندات المؤيدة لمضمونها وفق الشروط التي بحددها المدير.

#### الفصل الخامس

##### النقل جوا

#### المادة 50

على الطائرات ان تسلك عدد اجتيازها حدود المملكة الطرف الجوية المحددة لها.

#### المادة 51

يجب ان تدون البضائع المنقولة بالطائرات في بيان حمولة يوقعه قائد الطائرة وينظم وفق الشروط المعينة في المادة (43) من هذا القانون.

#### المادة 52

على قائد الطائرة ان يقدم بيان للحمولة وللعلم المخصوص عليها في المادة (43) من هذا القانون الى موظفي الدائرة عند الطلب، ولن يعلم هذه الوثائق الى مركز جمرك للمطار، مع ترجمتها عند الاقتضاء وذلك فور وصول الطائرة.

#### المادة 53

يحظر نزير البضائع او القوافل من الطائرات اثناء الطيران، الا انه يجوز لقائد الطائرة ان يأمر بالقاء البضائع اذا كان ذلك لازما لسلامة الطائرة على ان يعلم الدائرة بذلك فور هبوطه.

#### المادة 54

تحلّق احكام المواد (45، 46، 47) من هذا القانون على النقل برا والنقل جوا ويكون السائقون وقادة الطائرات وشركات النقل مسؤولين عن التغص في حالة النقل للبر او الجوي.

#### الفصل السادس

##### النقل ببريد المراسلات او بالطرواد البريدية

#### المادة 55

يتم استيراد البضائع او تصديرها عن طريق بريد المراسلات او بالطرواد البريدية وفقا للاتفاقيات البريدية العربية

والدولية والخصوصية القانونية الداخلية النافذة.

### الفصل العاشر التصدير وإعادة التصدير

#### المادة 56

يحظر على كل سفينة او قطاطر او مسيرة او طائرة او اي وسيلة نقل اخرى محملة لو خارجة مغادرة البلاد دون ان تقدم الى الدائرة بيان حمولة (مناقبست) مطابقا لاحكام المادة (43) والحصول على ترخيص بالمخادرة ما لم يكن ثمة استثناء تمنحه الدائرة.

#### المادة 57

تحب للتجويم بالبضائع المعدة للتصدير الى المركز الجمركي المختص والتصريح عنها بالتصدير ويحظر على النازلين باتجاه الحدود للبرية ان يتجاوزوا المركز الجمركي دون الحصول على ترخيص بالمخالفة او ان يسلكوا طرقا يقصد تجنب هذه المراكز على ان نراعى بشأن البضائع الخاضعة لضوابط النطاق الجمركي الاحكام التي تقررها الدائرة.

#### المادة 58

يجوز اعادة تصدير البضائع الاجنبية الداخلية الى المملكة الى الخارج او الى سطحة حرة وفق الشروط والاسواع والاجراءات والضمانات التي يحددها المدير.

#### المادة 59

يحوز الترخيص في بعض الحالات بنقل البضائع من سفينة الى اخرى او محب البضائع التي لم يجر الدخالها الى المخازن من الارصنة الى السفن ضمن الشروط التي يحددها المدير.

### الفصل الثامن الحكم مشتركة

#### المادة 60

أ، يجب ان يتضمن بيان للحمولة المحظيات للتفصيلية للإرسالية التي ترد على شكل طرود مغلفة وبمجموعه في وحدة واحدة بالربط او الحزم او التغليف او اي طريقة اخرى على ان تحدد الاحكام والشروط المتعلقة بالمستوعبات والطلبيات والمقطورات بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية.

ب، للمدير او من يفوضه ان يسمح بتجزئة الارسالية الواحدة من البضائع وبالشكل الذي يراه عند وجود اسباب مبررة بذلك شريطة ان لا يتربّط على هذه التجزئة اي خسارة تلحق بالخزينة باي وجه من الوجوه وللمدير اصدار

التعليمات الازمة لذلك.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نص الفقرة (أ) كما يلي :
- أ. لا يجوز ان تذكر في بيان الحصولة (المذفوس) او ما يقوم مقامه عدة طرود مقلدة ومجموعة باي طريقة كانت على أنها طرد واحد ويراعى بشأن المسترعبات والطلبات والمقطورات التطبيقات التي يصدرها المدير.

#### **باب الخامس**

##### **مراحل التخلص الجمركي**

###### **الفصل الأول**

###### **بيانات الجمركية**

#### **المادة 61**

أ. يجب ان يقدم للمركز الجمركي عند تخلص اي بضاعة ولو كانت معفاة من الرسوم والضرائب بيان جمركي ينظم :

1. خطيا، او

2. باستخدام اسلوب معالجة المعلومات او البيانات حيثما ينص على ذلك وفق تطبيقات يصدرها المدير وينطبق على هذا البيان ذات الاحكام المطبقة على البيان الخطى.

ب. يحدد المدير نماذج البيانات ووسائل تقديمها وعدد نسخها واثباتها والمعلومات التي يجب ان تتضمنها والوثائق المرافق إليها بها والمعلومات التي يجب ان تتضمنها تلك الوثائق.

ج. للدائرة ان تقبل الوثائق الواجب إرفاقها بالبيانات الجمركية المقدمة بالوسائل الالكترونية على ان تتوافق فيها شروط الاعتماد المنقرضة في التشريعات النافذة وفق نظام يصدر لهذه الغاية.

د. للدائرة ان تحفظ بنسخ الكترونية من البيانات الجمركية والوثائق المرفقة بها بعد إنجاز المعاملة الجمركية ويكون لها صفة الأصل في الإثبات بعد المصلحة عليها من الدائرة وتنظم وسائل الاحتفاظ وشروطه ومدته بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

**المادة 62**

لا يجوز ان يذكر في البيان الا البضائع المائدة لبيان للحمولة (المنافست) الواحد باستثناء الحالات التي يحددها المدير.

**المادة 63**

لا يجوز ان يذكر في البيان عدة طرود مقللة ومجموعة باي طريقة كانت على انها وحدة واحدة، اما فيما يتعلق بشأن المستوعبات والطلبيات والمقطورات فلتزاعى التعليمات التي يصدرها المدير.

**المادة 64**

يسمح لعدم البيان بناء على طلبه، بتعديل واحد او اكثر من تفاصيل البيان بعد ان يتم قبوله من قبل الممارك، بحيث لا يكون لذلك التعديل اي اثر يجعل البيان ينطبق على بضاعة غير تلك التي ينطبقها اصولا، وفي جميع الاحوال لا يسمح بالتعديل اذا قدم الطلب بعد ان قامت السلطات الجمركية باحدى الاجراءات التالية:

أ. ابلاغ عدم البيان بانها تتوى القوام بفحص البضاعة، او

ب. قررت بان الجزئيات او التفصيلات مدار البحث ليست صحيحة، او  
ج. تحريف البضاعة او الافراج عنها.

**المادة 65**

أ. تقبل البضائع الداخلة الى البلاد تحت اي وضع من الوضائع الجمركية التالية:

1. الوضع في الاستهلاك.

2. التراخيص.

3. الإيداع في المستودعات.

4. الإيداع في المناطق الحرة.

5. الانتقال المؤقت.

6. الادخال بقصد التصنيع.

ب. يجوز تحويل البضائع من وضع جمركي الى آخر بموافقة الدائرة ووفقا للإجراءات التي يحددها المدير.

**المادة 66**

أ. للدائرة ان تلغى البيانات التي سجلت ولم تؤد عنها الرسوم والضرائب المتوجبة او لم تستكمم مراحل انجازها لسبب يعود لتفشيها وذلك بعد مرور مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما على تاريخ تسجيل هذه البيانات.

ب. ويجوز للدائرة ان تولى على ملقاء البيانات بطلب من مقدمها طالما لم تتفع عنها الرسوم والضرائب المتوجبة، وفي حالة وجود مخالفة فلا يسمح بالالقاء الا بعد تسوية هذه المخالفة.

وفي جميع الاحوال فلنتعديل نسب الرسوم والضرائب او تغيير اسعار التعادل للعملات الاجنبية لا يحول دون اجلية

ملک نیل

٦٧

يجوز لاصحاب البضاعة او من يعلمهم الاطلاع على بضائعهم قبل تقديم البيان ولذلك حيلات منها عند الاقتضاء وذلك بعد الحصول على اذن من الدائرة وشرط ان يتم تحت اشرافها، على ان تخضع العينات الماخوذة للرسوم الضوابط المتبعة.

٦٨

لا يجوز لغير أصحاب البضائع لو من يمثلهم الاطلاع على البيانات الجمركية وقائمة من ذلك الجهات القضائية  
لو الرسمية المختصة.

الملادة 69

الفصل الثاني

معاهدة الضرائب

بعد تسجيل البيانات للجمارك يقوم موظف الجمارك المختص بمعاينة البضائع كلياً أو جزئياً حسب التعليمات التي يصدرها المدير.

70 511

١٠. تجري معاينة البضائع في الحرم الجمركي وخارج هذا للحرم استناداً إلى طلب صاحب العلاقة وعلى نفقة وفقاً للقواعد التي يحددها المدير.

بـ، يكون نقل البضائع الى مكان المعاينة وفتح الطرود ولغاية تنظيفها وكل الاعمال الاخرى التي تتضمنها المعاينة على نفقة مقدم البیان وعلى مسؤوليته.

جـ لا يجوز نقل للضائع التي وضعت في المخازن او في الاماكن المحددة للمساعدة دون موافقة من الدائرة.

د. سيف الدين بكر العاملون في تلك المخابرات وتقديمها للمعاهدة بقولهن من الدائرة

هـ. لا يجوز لأي شخص تخول المخازن والمعتود على الحظائر والسلفات والسالات للبعدة لتخزين البضائع أو  
ادعائها والاماكن البعيدة للمعيشة دون موافقة من الدائرة.

٧١

لا تجري المعاينة الا بحضور مقدم للبيان او من يمثله وعند ظهور نقص في محتويات للطريق تحدد المسئولية بمصدريه على الشكل التالي:

أ . اذا كانت الظروف قد دخلت المخازن والمستودعات بحالة ظاهرية سليمة يتأكد منها حدوث النقص في بلد المصدر قبل الشحن فبحرف النظر عن ملاحة هذا النقص.

ب . اذا كانت الظروف الدالة الى المخازن او المستودعات بحالة ظاهرية غير سليمة وجب على الهيئة المستمرة لهذه المخازن او المستودعات ان تقوم مع الادارة والشركة للذالقة بفيات هذه الحالة في محضر الاستلام والتحقق من وزنها ومحوبيتها وحدتها وعلى الهيئة المستمرة ان تتخذ للتدابير اللازمة لسلامة حفظها، وتفع للمسؤولية في هذه الحالة على الذالق ما لم يكن ثمة تحفظ على (المدافيت) مؤثرا من جمرك بلد المصدر فيصرف النظر في هذه الحالة عن الملاحة.

ج . اذا دخلت الظروف بحالة ظاهرية سليمة ثم اصبحت موضع شبهة بعد دخولها المخازن والمستودعات فتفع المسؤولية على الهيئة المستمرة في حال التحقق من وجود نقص او تبدل .

#### المادة 72

للدائرة ان تفتح الظروف لمعايتها عند الاشتباه بوجود بضائع ممنوعة او مخالفة لما هو وارد في الوثائق الجمركية في خباب صاحب العلاقة او من يمثله اذا امتنع عن حضور المعاينة في الوقت المحدد بعد تقييمه اصولاً، وبعد الضرورة فللدائرة ان تجري المعاينة قبل تطبيق صاحب العلاقة لو من يمثله، على ان تقوم بذلك لجنة تتكون لهذا الغرض وتحرر هذه اللجنة محضرا بنتيجة المعاينة.

#### المادة 73

للدائرة الحق في تحويل البضائع لدى محل معتمد منها للتحقق من نوع البضاعة او مواصفاتها او مطابقتها للتشريعات المعمول بها.

#### المادة 74

يجوز للدائرة ولصاحب العلاقة الاعتراض على نتيجة التحليل امام اللجنة الخاصة المنصوص عليها في المادة (80) من هذا القانون .

#### المادة 75

أ . اذا كانت النصوص القانونية الاخرى للذالقة تقتضي توفر شروط ومواصفات خاصة للبضائع واستلزم ذلك اجراء التحليل او المعاينة وجب ان يتم ذلك وللمدير حق الافراج عنها لقاء للضمانات اللازمة التي تكفل عدم التصرف بها الا بعد ظهور نتيجة التحليل.

ب . يجوز التصریح بالافراج عن البضائع قبل ظهور نتيجة التحليل، اذا كان الهدف من التحليل هو تطبيق التعريفة الجمركية ودفع صاحب البضاعة الرسموم حسب المعدل الاطي للتعريفة امانة لحين ظهور النتيجة.

ج . يحق للمدير اطلاق البضائع التي يثبت من التحليل او المعاينة انها مضررة او غير مطابقة للمواصفات المعتمدة وذلك على نفقه أصحابها ويحضرهم او ممثلهم ولهم اذا شاءوا ان يعودوا تصديرها خلال مهلة يحددها :

المدير، وفي حالة تخلفهم عن الحضور او اعادة التصدير بعد اخطارهم خطيا حسب الاصول المعتمدة تتم عملية الانلاف على نفائهم ويحرر بذلك المحضر اللازم.

#### المادة 76

تحضع علاقات البضائع ذات التعريفة التنسبية (القيمية) لرسوم البضائع الواردية ضمنها والوزير ان يحدد بقرار منه يصدر بناء على تنصيب المدير الحالات التي تطبق فيها الرسوم والضرائب المنوجبة على العلاقات بشكل منفصل عن البضائع الواردية فيها وحسب بنود التعريفة الخاصة بها سواء بالقيمية للبضائع ذات التعريفة التنسبية او النوعية او الخاصة لرسوم مخفضة او المغفاة من الرسوم الجمركية.

#### المادة 77

اذا لم يكن بمقدمة الدائرة ان تتأكد من صحة محتويات البيان عن طريق فحص البضاعة او المستندات المقدمة فلها ان تقرر اب雁 المعاينة وان تطلب المستندات التي توفر عنصر الالافات الازمة على ان تتخذ جميع التدابير لتصدير مدة الابفال.

#### المادة 78

يعجب استيفاء الرسوم والضرائب وفقا لمحتويات البيان غير انه اذا اظهرت نتيجة المعاينة فرقا بينها وبين ما جاء في البيان فستوفي الرسوم والضرائب على اساس هذه النتيجة، مع عدم الاعمال بحق الدائرة في ملاحة استيفاء الغرامات المنوجبة عند الاقضاء وفقا لاحكام هذا القانون.

#### المادة 79

يحق للسلطة الجمركية ولاصحاب البضاعة او من يمثلهم عند الاقضاء طلب اعادة المعاينة وفقا لاحكام المواد من (69 - 78) من هذا القانون.

#### الفصل الثالث

#### المادة 80

ا. يعين الوزير بناء على تنصيب المدير لجنة خاصة مؤلفة من ثلاثة اشخاص من كبار ضباط الدائرة يرأسها اعلام ريبة للنظر في العلاقات حول قيمة البضاعة او منشئها او مواصفاتها او البند الذي تخضع له.  
ب. تحال العلاقات التي تقع بين أصحاب العلاقة والدائرة الى اللجنة للنظر فيها بناء على طلب خطى من صاحب للبضاعة واللجنة إن شئونها من تزه من الخبراء والذين دراسة موضوع الخلاف وترفع توصياتها ببيان للخلاف الى المدير.

ج. يصدر المدير لاره للبت بالخلاف بناء على تنصيب اللجنة ويكون قراره معللا وقابل للطعن لدى محكمة الجمارك خلال ثلاثة يوما من تاريخ تبليغه.

د. يجوز تسليم البضاعة قبل حسم الخلاف المشار اليه في الفقرة (أ) من هذا الماده وفقاً للشروط والاسواع والضمادات التي يحددها المدير ويحتفظ بعيلات من للبضائع موضوع الخلاف لدى الدائرة ويحول هذا التأمين للإيراد للعام إذا لم يقدم صاحب البضاعة اعتراضه خطياً للجنة الخاصة خلال ستين يوماً من تاريخ دفعه وبعتر الخلاف بذلك متهماً.

هـ. تستوفى الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى غير المتدااع عليها للإيراد. لما الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى موضوع الخلاف تستوفى بالتأمين أو بكفالة مصرفيه لحين ثبت موضوع الخلاف.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان ذمن الفرات كما يلى :

أ . يعين الوزير لجنة خاصة مولفة من ثلاثة لشخاص من كبار موظفي الدائرة للنظر في الخلافات حول قيمة البضاعة أو منشئها أو مواصفاتها أو البند الذي تخضع له.

بـ. إذا وقع خلاف بين أصحاب العلاقة والدائرة يحال أمر هذا الخلاف إلى اللجنة للنظر فيه، ولها أن تستعين بنزاه من الخبراء والقديسين.

جـ. يصدر المدير قراره بناء على تسبب اللجنة.

دـ. يكون قرار المدير قابلاً للطعن لدى محكمة الجمارك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تطبيقه.

#### الفصل الرابع أحكام خالصة بالمسافرين

#### المادة 81

أ . يتم للتصريح والمعاينة في المركز الجمركي المختص بما يصطحبه المسافرون أو يعود إليهم وفق الأصول والقواعد التي يحددها المدير.

بـ. بالرغم مما ورد في هذا القانون تستوفى الرسوم الجمركية عن البضائع التي بحوزة المسافرين وفقاً للنسبة التي يحددها الوزير بناء على تعيين المدير بتعليمات تصدر لهذه الغاية ويحدد فيها الشروط والإجراءات الازمة لتطبيق أحكام هذه المادة ونوع للبضائع التي تخضع لها.

#### الفصل الخامس

#### نادية الرسوم والضرائب وسحب البضائع

#### المادة 82

أ . إن البضائع هي رهن الرسوم والضرائب ولا يمكن سحبها إلا بعد اتمام الإجراءات الجمركية بصددها ونادية

الرسوم والضرائب عنها وفقا لاحكام هذا القانون.  
 بـ. مع مراعاة مبدأ المسؤولية والتضامن المنصوص عليه في هذا القانون يكون المستورد هو المكلف بدفع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المفروضة.  
 جـ. تحدد الاحكام المتعلقة بسحب البضائع قبل تadie للرسوم والضرائب والشروط والضمانات الواجب تقديمها لصاحب البضائع عند اعلان حالة الطوارئ، وكيفية احتساب الرسوم والضرائب عنها، والاحكام المتعلقة بالإصالات التي تستوفي بموجبها الرسوم والضرائب وغير ذلك من الاحكام المتعلقة بهذا الفصل بتعليمات بصدرها الوزير.

#### المادة 83

يجوز المساح للمكلفين بسحب بضائعهم قبل تadie للرسوم والضرائب عنها تحت ضمانة مصرافية أو نقدية وذلك ضمن الشروط والقواعد التي يحددها المدير.

#### المادة 84

أـ. يجوز للسلطات الجمركية بمولقة المدير وبعد الافراج عن البضاعة ان تلقي الوثائق والبيانات الجمركية والتجارية المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير لتلك بضاعة، وكما يجوز لجزاء معينة وفحص البضاعة في مشانق صاحب العلاقة او اي شخص آخر له علاقة مباشرة او غير مباشرة في العملية التجارية المحكورة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ الافراج عن البضاعة.  
 بـ. يجوز للدائرة عند اجراء التدقيق اللاحق التقسيم المسبق مع اي جهة مشتملة به شريطة اقامها بأحكام هذا القانون والشروط ذات العلاقة وللدائرة منح تسهيلات في الاجراءات الجمركية للجهات الملتزمة بأحكام هذا القانون والتشريعات ذات العلاقة وفق الأحكام والشروط التي يحددها نظام يصدر لهذه الغاية.  
 جـ. اذا ثبتت وبعد التفتيش على البضاعة نتيجة الفحص والتفتيش اللاحق ان الاحكام الجمركية المنصوص عليها في هذا القانون قد طبعت بشكل خاطئ او بناء على معلومات باقصى او خطأ فلسلطة الجمركية اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتصحيح هذا الخطأ في صورة المعلومات المتوفرة فيها وفق الاصول المنصوص عليها في هذا القانون وخلال مدة لا تزيد على ثلاثة سنوات من تاريخ إنجاز البيان.

.. على الدائرة [إصدار مطالبة بالرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بما فيها الضريبة العامة على العبوات والضريبة الخاصة وأي بدل أو أي مبلغ مستحق يتبع بنتيجة التدقيق على البيان الجمركي بموجب هذا القانون أو أي شريع آخر وتلك الاعراض بإداريا لدى المدير على هذه المطالبة خلال ثلاثة يوما من نظره بها، ويكون القرار الصادر عن المدير بنتيجة الاعراض قابلا للطعن لدى محكمة الجمارك للدائرة خلال ثلاثة يوما من تاريخ بلطفه للرافع.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

**المادة 85**

في ظروف الاستثنائية التي يقرها مجلس الوزراء يجوز اتخاذ تدابير لسحب البضائع لقاء ضمانت وشروط خاصة تحدى يقرار من الوزير وتخصى هذه البضائع لمعدلات الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب النافذة بتاريخ سحبها.

**المادة 86**

على موظفي الدائرة المكلفين باستيفاء الرسوم والضرائب ان يعطوا بها ايصالا ينظم باسم المستورد ويحمل الاصannel بالشكل الذي يحدده الوزير، وتنظم تصفيات رد الرسوم والضرائب للمتوجب ردها باسم المستورد بعد ابراز الايصال المعطى له او صورة عنه عند الاقضاء.

**المادة 87**

تنظم البيانات التفصيلية للبضائع المستوردة من قبل الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة والبلديات وفق القواعد العامة ويمكن الترجيح بسحب هذه البضائع بعد انتهاء المعاينة وقبل دفع الرسوم والضرائب المترتبة وذلك ضمن الشروط التي يحددها الوزير بناء على تعييب من المدير.

**المادة 88****الباب السادس****الاوپاع المعلقة للرسوم****الفصل الأول****أحكام عامة**

يجوز ادخال البضائع ونقلها من مكان الى آخر في المملكة او عبرها مع تعليق تالية الرسم الجمركي وغيرها من الضرائب والرسوم عنها.

ويشترط في هذه الاوضاع تقديم ضمانت لتأمين الرسوم والضرائب تقدما او بكفالات مصرافية او تعهدات مكتوبة رفق التعليمات التي يصدرها المدير.

**المادة 89**

لا يجوز استعمال المواد والاسناف المقبولة تحت اي وضع من الاوضاع المتعلقة للرسم او تخصيصها او التصرف بها في غير الاغراض والغايات التي امتنعت من اجلها وصرح عنها في البيانات المقدمة.

**المادة 90**

غير الكفالات المصرية والتعهدات المكتوبة وترد الرسوم والضرائب المؤمنة استنادا الى شهادات الابراء وفق الشروط

التي يحددها المدير.

## المادة 91

### الفصل الثاني البضائع العلبة (الترانزيت) أحكام عامة

- أ . يجوز نقل البضائع ذات المنشأ الأجنبي وفق وضع العبور وذلك بدخولها الحدود لتخرج من حدود غيرها، وينتهي هذا للوضع بإبراز نسخ البيانات المطهرة من لول مركز جمركي فيeland المجاور او إبراز شهادة للرسول من بلد المقصد، او باي طريقة اخرى تقبل بها الدائرة.
- ب . تحدد المهلة اللازمة للنقل وفق وضع العبور والوثائق الازمة لإبراه وتمديد البيانات بتعليمات تصدرها الدائرة.

## المادة 92

لا يسمح باجراء عمليات العبور الا في المراكز الجمركية المخصصة لذلك.

## المادة 93

- أ . لا تخضع البضائع المارة وفق وضع العبور للتقييد او المنع الا اذا نصت القوانين والأنظمة النافذة على خلاف ذلك.
- ب . تخضع البضائع للخطرة والبضائع ذات الاستخدام الثاني (السلبي وغير السلبي) الوليدة للمرور عبر أراضي المملكة أو للشحن المرقطي في ساحات الموانئ والمطارات والمراكز الجمركية لأحكام المنع والتقييد وفقا لنظام بصدر لهذه الغاية تحدد فيه مسميات هذه البضائع والأحكام الخاصة بالرقابة عليها.

### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

## المادة 94

- أ . لا يسمح بتخزين البضائع المارة بطريق (الترانزيت) إلا في المناطق الحرة أو منطقة المكتبة الاقتصادية الخاصة وفق الشروط التي يحددها المدير لهذه الغاية.
- ب . 1. للمدير وأسباب مبررة وضمن الشروط والضمانات التي يقرها ان يسمح بإيداع البضائع المارة بطريق (الترانزيت) في المستودعات العامة لمدة سبعين يوما .  
 2. إذا لم تسحب البضائع بعد انتهاء المدة المسموحة بها ولم يوافق المدير على تمديدها فله أن يتخذ الإجراءات الازمة لبيعها بالريلاد العلني للوضع في الاستهلاك المحلي أو بشرط إلاده للتصدير وفق ما تقرره الجهات ذات الاختصاص مع مراعاة تطبيق احكام المنع والتقييد المفروضة عليها.

3. يقيد مبلغ البيع الزائد بعد حسم مقدار الرسوم والتغلفات المستحقة والغرامات المترتبة قانوناً على لن لا تتجاوز الغرامة (10%) من قيمة البضائع في حساب الأمانات ولا تزيد هذه الزيادة إذا لم يطالب بها خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع.

ج. يسمح بوضع البضائع المارة بطريق (الترانزيت) للاستهلاك المحلي بغيره من المدير بعد الرجوع إلى الجهات ذات الاختصاص مع مراعاة أحكام المنع والتقييد المفروضة عليها.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نصها السابق كما يلي :

أ . لا يسمح بتحزين البضائع المارة بطريق الترانزيت إلا في المناطق الحرة، إلا أنه يجوز للمدير وإسباب مبررة ضمن الشروط والضمانات التي يقررها أن يسمح بإيداع البضائع للنارة بطريق الترانزيت في سفينة عالم مدة تسعين يوماً فإذا لم تسحب البضاعة بعد انقضاء المدة المسموح بها ولم يوافق المدير على تمديدها فله أن يتخذ الإجراءات اللازمة لبيعها بالعائد العادي وإن يقدر المبلغ الزائد بعد حسم مقدار الرسوم والتغلفات المستحقة والغرامات المترتبة قانوناً - على لن لا تتجاوز الغرامة 10% من قيمة البضاعة - في حساب الأمانات ولا تزيد هذه الزيادة إذا لم يطالب بها خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع.

ب. يسمح بوضع البضائع المارة بالترانزيت للاستهلاك المحلي بغيره من المدير بعد الرجوع إلى الجهة ذات الاختصاص.

#### المادة 95

##### العبور (الترانزيت) العادي:

يتم نقل البضائع وفق العبور العادي على الطرق المعينة وبمخلف وسائل النقل على مسؤولية موقع التعبور.

#### المادة 96

تشري على البضائع المشار إليها في المادة السابقة الأحكام الخاصة بالبيان التفصيلي والمعاينة المنصوص عليها في هذا القانون.

#### المادة 97

تخضع البضائع المنقوله وفق وضع العبور العادي لكافة الشروط التي يحددها المدير بقصد ترصيص الطرود والمستوعبات وبقصد وسائل النقل وتقديم للضمانات والالتزامات الأخرى.

#### المادة 98

**العبور (الترانزيت) الخاص:**

١. يجري النقل وفق العبور الخاص بواسطة هيئات العدالة الجنائية وشركات النقل بالسيارات لو للطائرات المرخص بها أو بأي وسيلة أخرى يقرار من المدير وذلك على مسؤولية هذه الهيئات والمؤسسات.
- ب. يصدر المدير تراخيص للهيئات والمؤسسات المنصوص عليها بالفقرة (أ) من هذه المادة على أن تشمل تلك التراخيص للضمانات الواجب تقديمها وجميع الشروط الأخرى والمدير لن يوقف للتراخيص لفترة محددة أو يلغى عن الأخلاقيات بالشروط والتعليمات المحددة من قبله أو في حالة إساءة استعمال وضع للعبور الخاص باريكلاب أعمال التهريب بوسائل النقل المرخص بها.

**المادة 99**

تحدد بقرار من المدير الطرق والمسالك التي يمكن لجراء النقل عليها وفق وضع العبور الخاص وشروط هذا النقل مع مراعاة الاتفاقيات المعفوفة مع الدول الأخرى.

**المادة 100**

لا تسرى أحكام الاجراءات المتعلقة ببيان التفصيلي ومعايير التفصيلية على البضائع المرسلة وفق العبور الخاص ويكتفى بالنسبة إليها ببيان موجز ومعايير اجمالية ما لم ترى الدائرة ضرورة اجراء معايير تفصيلية.

**المادة 101**

تطبق أحكام العبور الخاص المنصوص عليها في هذا القانون لتفعيل الاتفاقيات التي تتضمن أحكاماً للعبور ما لم ينص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقيات.

**المادة 102**

**العبور (الترانزيت) بمستندات دولية:**

يجوز النقل وفق وضع للعبور بمستندات دولية من قبل الشركات والمؤسسات التي يعتمدتها المدير بعد تقديم للضمانات التي يطلبها، ويتم هذا النقل وفق دفتر لو مستندات دولية موحدة، وعلى سيارات ذات مواصفات وشروط ملائمة يقبلها المدير.

**المادة 103**

**نقل البضاعة من مركز جمركي إلى مركز جمركي آخر :**

- أ. يجوز نقل البضائع من مركز جمركي إلى مركز جمركي آخر.
- ويطبق على هذا الوضع ذات الأحكام المطبقة على وضع العبور (الترانزيت).

بـ. تخضع المعاملة الجمركية المنظمة لنقل البضاعة من مركز جمركي إلى مركز جمركي آخر للبلات المغرة على بياض ووضع العبر (الدرازيت) إذا كانت مراكز النخول موضوعة بالتنظيم على المحويات، وتم إجراء النقل بناء على رغبة صاحب البضاعة بالتنظيم المطلي عليها في مركز جمركي آخر.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

### المادة 104

#### الفصل الثالث المستودعات

##### أ . أحكام عامة:

يجوز إيداع البضائع في المستودعات دون دفع الرسوم والضرائب وفقاً للاحكم الوارد في هذا النص و تكون هذه المستودعات على نوعين:

- عام.
- خاص.

### المادة 105

تنقل جميع منافذ الأمانة المخصصة للمستودعات العامة على مسؤولية الهيئة المستمرة وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد إلغاء نصها السليم والاستعاضة عنه بالنص الحالى بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نصها السليم كما يلى :  
تنقل جميع منافذ الأمانة المخصصة للمستودعات العامة بقرينين مختلفين، يبقى مقاييس أحدهما في حوزة الجمارك والأخر بحوزة صاحب العلاقة.

### المادة 106

لا تقبل البضائع في جميع أنواع المستودعات إلا بعد تقديم بيان إيداع بنظام وفق أحكام هذا القانون وتجرى المسابقة وفق أحكامه.

وعلى الدائرة ان تمسك من اجل مرافقه حرفة البضائع في المستودعات سجلات خاصة تدون فيها جميع العمليات المتعلقة بها، و تكون مرجحا لمطابقة موجودات المستودعات على قيودها.

**المادة 107**

تعفى البضائع في المستودعات العامة والخاصة لمدة لا تزيد على سنتين ويجوز تعديدها لسنة أخرى عند الاقتضاء بموافقة المدير.

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديدها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

**المادة 108****بـ. المستودع العام:**

- أ . يصدر الوزير بتنصيب من المدير تعليمات تنشر في الجريدة الرسمية تحدد شروط العمل في المستودعات العامة وأجهزة التخزين والنقلات الأخرى فيها وكذلك البدلات التي عليها أن توفرها للدائرة، والضمادات التي عليها تقديمها وغير ذلك من الأحكام والمواصفات المتعلقة بها.
- بـ. للوزير بتنصيب من المدير أن يرخص مؤسسة عامة أو شركة لإنشاء مستودع عام ويحدد بقراره مكان المستودع وال جهة المشرفة على إدارته.

**المادة 109**

لا يسمح في المستودع العام بتخزين البضائع الممنوعة المعينة والمتغيرات والمولد الشبيهة بها والقوليد المشعة والمولد القابلة للاحتراق والبضائع التي تظهر فيها علامات الفساد، وذلك التي يعرض وجودها في المستودع إلى الخطر أو قد تضر بجودة المنتجات الأخرى والبضائع التي يتطلب حفظها إنشاءات خاصة، والبضائع المنترطة ما لم يكن المستودع معداً لذلك.

**المادة 110**

للهيأة الحق في الرقابة على المستودعات العامة التي تديرها الجهات الأخرى، وتكون الهيأة المستمرة مسؤولة وحدها مسؤولية كاملة عن البضائع المودعة فيها وفقاً لاحكام القوانين المناظرة.

**المادة 111**

تحل الهيأة المستمرة للمستودع العام لعام الدائرة محل أصحاب البضائع المودعة لديها في جميع التزاماتهم عن ابداع هذه البضائع.

**المادة 112**

أ . يحق للدائرة عند انتهاء مهلة الإبداع أن تبيع البضائع المودعة في المستودع العام إذا لم يتم لصاحبها باعتدال تصديرها أو وضعها للاستهلاك.

بـ. يتم هذا البيع بعد شهر من تاريخ إذار الهيئة المستقرة وصاحب البضاعة او من يمثله ويودع حاصل البيع بعد القطاع مختلف الرسوم والضرائب والنفقات امانة لدى الدائرة لتسليمها الى أصحاب العلاقة، وبسط الحق في المطالبة به بعد ثلاثة سنوات من تاريخ البيع بحيث يصبح ايراداً للخزينة.

جـ. يكون البيع بالمرداد العادي من قبل لجنة مؤلفة من اثنين من موظفي المركز الجمركي المختص يرافق احدهما لللجنة وممثل عن كل من المجلس البلدي والغرفة التجارية او الصناعية تبعاً للحال على ان تتم اجراءات البيع بحضور اغلبية اعضاء اللجنة.

#### **المادة 113**

يسعى في المستودع العام بتزعم غلاقات البضاعة وتقليلها من دعاء الى اخر وجمع الطرود او تجزيئها واجراء جميع الاعمال التي يراد منها صيانة المنتجات او تحسين مظهرها او تسهيل تصديرها وذلك بموافقة العدیر وتحت رقابة الدائرة والجهة الرسمية المختصة.

#### **المادة 114**

- ا . تستوفى الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب عن كامل الكميات من البضائع التي سبق ليداعها، وتكون الهيئة المستقرة المسئولة عن هذه الرسوم و الضرائب في حالة زيادة او نقص او ضياع او تبدل في البضائع فضلاً عن الغرامات التي تفرضها الدائرة وفقاً لاحكام هذا القانون.
- بـ. لا تستحق الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى اذا كان النقص او الضياع في البضائع ناتجين عن قوة قاهرة او حادث جيري او نتيجة لأسباب طبيعية.
- جـ. تبقى للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى والغرامات عن الكميات الزائدة او الناقصة او الضائعة لو البخلة متوجبة على الهيئة المستقرة حتى عند وجود سبب ثابت لثبت مسؤوليتها.

#### **المادة 115**

يجوز نقل البضائع من مستودع عام الى مستودع عام آخر او اي مركز جمركي بموجب بيانات ذات تعهدات محفوظة ويطبق على هذا الوضع ذات الاحكام المطبقة على وضع العور (الدائنة) وعلى موقعى هذه التعهدات ان يبرزوا خلال المهل التي يحددها العدیر شهادة تفيد ادخال هذه البضائع الى المستودع العام او الى المركز الجمركي لتخزينها او وضعها في الاستهلاك او وفق وضع جمركي آخر.

#### **المادة 116**

جـ. المستودع الخاص :

يجوز الترخيص بانشاء مستودعات خاصة اذا امتدعت الضرورة ذلك.

#### **المادة 117**

يصدر الترخيص باشقاء المستودع الخاص بقرار من الوزير استناداً إلى تقسيب من المدير يحدد فيه مكان هذا المستودع وللبدلات الواحد لدفعها بنفوسها وللضمادات الراحب تقديمها قبل البنة بالعمل والاحكام الأخرى المتعلقة به.

#### المادة 118

يجب تقديم البضائع المودعة في المستودع للخاضن لدى كل طلب من الدائرة وتحسب الرسوم والضرائب على كامل كميات البضائع المودعة دون التجاوز عن أي نفس يحدث إلا ما كان ناشئاً عن قوة قاهرة أو عن أي نفس يحدث إلا ما كان ناشئاً عن قوة قاهرة أو عن سباب طبيعية كالتبخر والجفاف لو نحو ذلك فضلاً عن الغريلات التي تفرضها الدائرة.

#### المادة 119

تطبق أحكام المواد (110 و 112 و 115) من هذا القانون على المستودعات الخاصة.

#### المادة 120

لا يسمح في المستودع الخاص بإيداع البضائع التالفة أو الممنوعة.

#### المادة 121

يقصر العمل في المستودع الخاص على خزن البضاعة.

### الفصل الرابع

#### المناطق والأسواق الحرة

#### المادة 122

- مع مراعاة المادة (123) من هذا القانون يمكن إدخال جميع البضائع الأجنبية من أي نوع كانت وأياً كان منشؤها إلى المناطق للمرة وخارجها منها إلى غير المنطقة الجمركية دون أن تخضع لقيود الامتياز أو لمنع أو خضوعها للرسوم والضرائب باستثناء ما يفرض عليها لمصلحة الجهة القائمة على إدارة واستثمار تلك المناطق.
- يجوز إدخال البضائع الوطنية أو التي اكتسبت هذه الصفة بوضعها في الاستهلاك المحلي إلى المنطقة للمرة، على أن تخضع عند ذلك لقيود التصدير والمنع والرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الخاصة بالتصدير وذلك بالإضافة إلى ما يفرض لمصلحة الجهة القائمة على إدارة واستثمار المنطقة الحرة.

#### المادة 123

- لا يجوز نقل أو إدخال البضائع المستوردة للوضع في الاستهلاك المحلي إلى المناطق الحرة إلا بموافقة المدير أو من يفوضه وضمن الشروط والتحفظات التي يقر بها.
- بحظر دخول البضائع التالية إلى المنطقة للمرة:

1. البضائع المتنوعة لمختلفها النظام العام وتحدد من قبل السلطات ذات الاختصاص.
2. البضائع النثرة او القليلة للاهتمام هذا المحروقات الازمة لاعمال الاستثمار والتي تسمح بها الهيئة المستقرة ضمن الشروط التي تحدها.
3. الاصناف الحربية والذخائر والمنجزات ايا كان نوعها.
4. البضائع المخالفة للقوانين المتعلقة بحماية الملكية التجارية والصناعية والادبية والفنية والصالدر بها قرار بذلك من الجهات المختصة.
5. المخدرات والمؤثرات العقلية على اختلاف انواعها ومشتقاتها.
6. البضائع التي متى بها بلد تقرر مقاطعته الصاربا.

#### **المادة 124**

لوزير ان يشكل لجانا مشتركة من الدائرة ومؤسسة المناطق الحرة لاجراء عمليات التفتيش على البضائع للتأكد من عدم وجود بضائع مهرية او مموجع لدخولها الى المنطقة الحرة ويحضور أصحاب العلاقة.

#### **المادة 125**

على ادارة المنطقة الحرة ان تعم الى الدائرة قائمة بجميع ما يدخل الى المنطقة وما يخرج منها، وذلك خلال ست وثلاثين ساعة من عملية الدخول او الارسال.

#### **المادة 126**

لا يجوز لغزال للبضائع من البحر الى المنطقة الحرة او دخالها اليها برا الا بترخيص من ادارة المنطقة وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها وطبقا للتعليمات التي يصدرها المدير، كما لا يجوز ارسال البضائع الموجودة في منطقة حرة الى منطقة حرة اخرى او مخازن او مستودعات الا وفق الاحكام المطبقة على وضع المبور (الفرانز).

#### **المادة 127**

يجري سحب البضائع من المنطقة الحرة وفقا لاحكام القوانين والأنظمة المعمول بها وطبقا للتعليمات التي يصدرها المدير.

#### **المادة 128**

أ . تعامل البضائع ذات العدالة الاجنبية للخارج بحالتها الاصلية من المنطقة الحرة الى المنطقة الجمركية معاملة البضائع الاجنبية.

ب . تخضع البضائع المصنعة لو التي جرى عليها تصنيع اضافي في المنطقة الحرة عند وضعها في الاستهلاك المحلي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بمقدار التكلفة والتکاليف الأجنبية الداخلة في صنعها وفقاً لمعادلة التصنيع المعتمدة بخصوصها وبحسب نسبة الرسوم الواردة في جداول التعرفة الجمركية النافذة بتاريخ

تسجيل للبيان الجمركي للوضع في الاستهلاك على أن تحدد قيمة هذه النفقات والتکاليف الأجنبية وفقاً للبيان الجمركي المنظم بها عند إدخالها إلى المنطقة الحرة.

جـ. تغلى البضائع المصنعة أو التي جرى عليها تصنيع إضافي في المنطقة الحرة عند وضعها في الاستهلاك المطلي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى في حدود قيمة المواد والتکاليف والنفقات المحلية الداخلة في صنعها .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نص الفقرة (ب) كما يلي :

بـ. لما البضائع المصنعة أو التي جرى عليها تصنيع إضافي في المنطقة الحرة فتحلى عند وضعها في الاستهلاك المطلي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى في حدود قيمة المواد والتکاليف والنفقات المحلية الداخلة في صنعها على أن تقدر لقيمة من قبل لجنة برئاسة مدير عام مؤسسة المناطق الحرة لو ذاته وممثل عن كل من وزارة الصناعة والتجارة ودائرة الجمارك يعينه الوزير المختص.

#### **المادة 129**

لا يجوز استهلاك البضائع الأجنبية في المناطق الحرة لاستعمال الشخص قبل تادية ما يتوجب عليها من رسوم جمركية ورسوم وضرائب أخرى.

#### **المادة 130**

يسمح للسفن الوطنية والاجنبية لن تزور من المنطقة الحرة بجمع المواد التي تحتاج إليها.

#### **المادة 131**

أـ. تعتبر الارة المنطقة الحرة مسؤولة عن جميع المخالفات التي يرتكبها موظفوها وعن تسرب البضائع منها بصورة غير مشروعة.

بـ. تلتزم الهيئة المستقرة في حال إنشاء أي منطقة أو سوق حرة وفق نظام يصدر لهذه الغاية بما يلي:

1. توفير المباني والمكاتب والتجهيزات الازمة لعمل المركز الجمركي.
2. تحمل النفقات التشغيلية للموظفين والمساريف الازمة لإدارة عمل المركز الجمركي.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

#### **المادة 132**

يجوز إنشاء أسواق حرة، وتحدد أحكامها والجهة التي تتولى إدارتها واستمارتها والشروط والضمادات والقواعد الخاصة بدخول البضائع إليها وإخراجها منها بشرط يصدر لهذه الغاية.

**الفصل الخامس**  
**التصنيع الداخلي**  
**(الدخول بقصد التصنيع والتصدير)**

المادة 133

- أ . يسمح بالدخول البضائع الأجنبية إلى المملكة مع تعلق استيفاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بقصد التصنيع أو لكمال الصنع أو الاصلاح سواء كان المستورد مصنعاً أو مصدرها، لغايات التصدير خلال فترة زمنية لا تتجاوز ثلاثة سنوات.
- ب . يجوز أن تتم تصدير البضاعة المستوردة أو المصنعة وفقاً لاحكام هذه المادة من غير مستوردها وذلك بموافقة العدیر او من يفوضه، وتنقل في هذه الحالة جميع الالتزامات المنترسبة على المستورد الأول إلى ذلك المصدر.
- ج . يجوز بيع المواد المدخلة إلى البلاد وفق احكام هذه المادة من مصنع لأنف لنفس للغاية التي ادخلت من اجلها.
- د . تحدد البضائع التي تتمتع بهذا الوضع والضمانات المطلوبة للاستثناء من احكام هذه المادة، وغير ذلك من الشروط الازمة لهذا الوضع بتعليمات مصدرها العدیر.

المادة 134

- أ . يسمح بوضع المواد الداخلة بقصد التصنيع الداخلي في الاستهلاك المحلي وفق الشروط التي يحددها العدیر.
- ب . يسمح بوضع البضائع المصنوعة من المواد الداخلة للتصنيع وفق احكام المادة (133) من هذا القانون في الاستهلاك المحلي وبموافقة العدیر وتفوّق الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المنترسبة عن المواد المدخلة حسب نسبة الرسوم للثانية بتاريخ تسجيل البيان وقيمة هذه المواد بتاريخ دخالتها.

تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

**الفصل السادس**  
**الدخول المؤقت**

المادة 135

- أ . يسمح بالدخول المؤقت للمركبات وللآليات والمعدات اللازمة لإنجاز المشاريع أو لإجراء التجارب العلمية والعلمية وفق نظام يصدر لهذه الغاية يحدد نوع المشاريع وحجمها وأنواع الآليات والمعدات ومواصفاتها وشروط استخدامها.

- ب . يسمح بالدخول للمواد الثانوية تحت وضع الدخال المؤقت وفقاً للشروط والضوابط التي يحددها العدیر :
  - ١. ما يستورد مؤقتاً للملاجئ والمسارح والمعارض أو ما يماثلها.

2. الألات والاجهزة ووسائل النقل وغيرها من الاصناف التي ترد الى المملكة بقصد اصلاحها.
3. الاوغنة والملحقات الواردة لملتها.
4. العينات التجارية بقصد العرض.
5. اجيرة الفحص والعدد والتوازن الواردة لاستعمالها في اغراض التركيب والصيانة.
- ج. بعد تصدير المواد المنصوص عليها في هذه المادة او يتم بيعها في المنطقة الحرة او المخازن او المستودعات بعد انتهاء المدة المحددة لبقائها في المملكة وذلك خلال ثلاثة اشهر.

تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلاها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

**المادة 136**

يطبق الإدخال المؤقت على سيارات القادمين إلى المملكة للاقامة المؤقتة بقصد العمل لدى المؤسسات الرسمية العامة والوزارات والدوائر وتختص عقود عطوم على حق ادخال سياراتهم الخاصة الى المملكة سواء وردت بصحبتهم او كانت مشترأة من المخازن او المستودعات او المناطق الحرة وفقاً للشروط التي يحددها المدير.

**المادة 137**

- ا. يطبق الإدخال المؤقت على السيارة التي يجلبها موظف وزارة الخارجية الدبلوماسي المنقول إلى مركز الوزارة والتي كانت مسجلة باسمه في مركز عمله في الخارج، لو على السيارة التي يقوم بشرائها من المناطق الحرة الأردنية لدى نقله إلى المركز ، وذلك طيلة مدة بقائه في مركز الوزارة ولمدة لا تتجاوز خمس سنوات، وللمدير تمديد هذه المدة بناء على توصية وزارة الخارجية.
- ب. تحدد الإجراءات والشروط والضمانات الالزامية لتنفيذ أحكام هذه المادة بما في ذلك منع هذه السيارات لوحات أردنية في الحالات التي تتطلب ذلك بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السليق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نصها السليق كما يلي :

يطبق الإدخال المؤقت للسيارات التي يجلبها موظفو وزارة الخارجية الدبلوماسيين المنقولون إلى المركز والمسجلة باسمائهم في مراكز عملهم في الخارج وذلك طيلة مدة بقائهم في مركز الوزارة ولمدة اقصاها سنتان.

**المادة 138**

يسمح للسيارات الأجنبية التي تقوم بنقل المسافرين والبضائع بين خارج المملكة وبالدخول الى المملكة وفق احكام الإدخال المؤقت ودون ان يكون لها الحق بالقيام بالنقل الداخلي وضمن الشروط والضمانات التي يحددها

المدير.

#### المادة 139

ل أصحاب السيارات والدراجات النارية الذين يكون محل إقامتهم الرئيسي خارج المملكة الاستفاده من احكام الادخال المؤقت لممتلكاتهم ودراجاتهم النارية وفق تعليمات يصدرها المدير بهذه المادة بحد فيها الشروط والضمانات والمدد الازمة للاستفاده من احكام هذه المادة .

#### المادة 140

تراعى احكام الاتفاقيات الدولية الخاصة بالادخال المؤقت للسيارات والسيارات الجمركية المنوحة السياح وفق التعليمات التي يصدرها المدير.

#### المادة 141

للمدير وضمن الشروط التي يحددها ان يقرر منع وضع الادخال المؤقت لسيارات موظفي وخبراء هيئة الامم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية والعربيه الاخرى، والاجهزه النابعة لها، من غير الاردنيين سواء كانت هذه السيارات مصحوحة مع مالكيها من الخارج لم مشتراكه من المخلزن او المستودعات او المناطق الحره، وذلك ضمن الشروط التي يحددها المدير.

#### المادة 142

كل نص يظهر عن تبديد حسابات المواد الداخلة تحت وضع التصنيع الداخلي المتعلق للرسوم او الادخال المؤقت يخضع للرسوم والضرائب المتوجبة وفق احكام المادة (19) من هذا القانون.

#### المادة 143

يحدد المدير شروط التطبيق العملي لوضع الادخال المؤقت والضمانات الواجب تدبيها.

#### المادة 144

يسمح بوضع البضائع المتبولة في الادخال المؤقت في الاستهلاك المحلي على ان تراعى جميع الشروط القانونية النافذة وموافقة المدير.

#### الفصل السابع

##### رد الرسوم والضرائب

#### المادة 145

أ. ترد كلبا او جزءا الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى المستوفاة عن بعض المواد الاجنبية الداخلة في

صنع المنتجات الوطنية وذلك عند تصديرها للخارج وتعين هذه المواد بقرار من الوزير بناء على تسميب من المدير وبعد أخذ رأي وزير الصناعة والتجارة.

بـ. ترد كلبا أو جزئيا أو بنسبة ثابتة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المستوفاة عن بعض المولد الاجنبية الداخلة في صنع المنتجات الوطنية عند وضعها في الاستهلاك المحلي وتتحدد هذه المواد بقرار من مجلس الوزراء ويستحب من مجلس الترفيه.

جـ. يحدد الوزير ما يلي:

1. الشروط الواجب توفرها لرد هذه الرسوم والضرائب.
2. أنواع الرسوم والضرائب الواجب ردتها ولتنمية أو للمبالغ الثابتة التي يحوز ردتها عن كل ملأة أو وحدة منتجة.

#### المادة 146

ترد كلبا أو جزئيا للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عن البضائع المعاد تصديرها بحالاتها الأصلية بعد وضعها في الاستهلاك المحلي لا يكون لها مثيل في الانتاج المحلي وبشرط للتحقق من أنها بحالاتها الأصلية التي لم تتورّط بها بما في ذلك التغليف.

ويتحدد الوزير بعد أخذ رأي الوزارة المختصة أنواع هذه البضائع ولتنمية المعken ردتها من الرسوم والضرائب والشروط التي يتم بموجبها تطبيق هذا الوضع.

#### المادة 147

أـ. ترد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى والضريبة العامة والخاصة على المبيعات عن البضائع المعاد تصديرها لاختلاف في مواصفاتها وعن البضائع التي يتم إدخالها بقرار من الجهات الرسمية المختصة، وذلك قبل خروجها من المستودعات أو المخازن ولا يعتبر تسليم البضائع إلى أصحابها لقاء الضمانات انتظارا لظهور نتائج التحليل ومطابقة المواصفات أو الموافقة من الجهات المختصة خروجا من المستودعات أو المخازن.

بـ. تتضم الضمانات والشروط الالزمة لتطبيق حكم هذه المادة بموجب ظلم يصدر لهذه الغاية .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السبق والامتناعية عنه بالنص الحالى بموجب القانون المعدى رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نصها السبق كما يلى :

ترد الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عن البضائع المعاد تصديرها لاختلاف في مواصفاتها وذلك قبل خروجها من المستودعات أو المخازن ولا يعتبر تسليم البضائع إلى أصحابها لقاء الضمانات انتظارا لظهور نتائج التحليل ومطابقة المواصفات أو الموافقة من الجهات المختصة خروجا من المستودعات أو المخازن. يصدر المدير التعليمات لهذه الغاية والشروط والضمانات الالزمة لتطبيق حكم هذه المادة.

## تبسيط الاجراءات

### المادة 148

- أ. لغابات تبسيط الاجراءات وبالرغم مما ورد في المادة (69) من هذا القانون، يجوز للوزير التجاوز عن اجراءات معاهدة البضائع والاكتفاء بقبول الوثائق لغابات التخلص المباشر عليها وفقاً للحكم والشروط التي يقررها بتعديلات تصدر لهذه الغاية تنشر في الجريدة الرسمية.
- ب. ١. على أصحاب البضائع المستوردة للملكة تقديم بيان موجز قبل معاينة البضاعة منه التحميل لو قبل وصولها للملكة يتضمن المعلومات الازمة لتقليل المخاطر الجمركية وتطبيق أحكام المنع والتقييد المقررة في التشريعات الثالثة وتنظيم إجراءات التخزين بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.
2. في حال مخالفة أحكام البند (١) من هذه الفقرة والنظام الصادر بموجبه تفرض على أصحاب البضائع غرامة جمركية لا تقل عن (100) دينار ولا تزيد على (500) دينار.
3. تستثنى من أحكام البندين (١) و (٢) من هذه الفقرة للبضائع ذات الاستخدام الشخصي والهدايا والعينات التي ليس لها قيمة تجارية والتي تردد مع المسافرون لو بالطرواد البريدية .
- ج. ١. مع مراعاة أحكام المادة (78) من هذا القانون، يجوز التخلص المسبق على البضائع الواردة للملكة بتسجيل البيان الجمركي والسير بالإجراءات الجمركية واستيفاء الرسوم والضرائب المقررة طبعاً قبل وصولها إلى المملكة.
٢. تحدد الرسوم والضرائب المنحصة على هذه البضائع بصورة نهائية على أساس تلك المتردة وقت وصولها للملكة، ويستوفى أي فرق قبل خروجها من المركز الجمركي.
٣. على الرخص مما ورد في المادة (66) من هذا القانون، يلغي البيان الجمركي المنصوص عليه في البند (١) من هذه الفقرة في حال عدم دخول البضائع للحرم الجمركي خلال سبعين يوماً من تاريخ تسجيل للبيان.
٤. تردد أي رسوم أو ضرائب تم استيفاؤها وفقاً لأحكام هذه المادة بما في ذلك المضريبة العامة على المعاملات والمضريبة الخالصة عن البيان الجمركي الملفى وفقاً لأحكام هذا القانون.
٥. تحدد الأحكام والشروط والإجراءات الازمة لتطبيق أحكام هذه الفقرة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.
- د. ١. يجوز للدائرة بناء على طلب خطهي من أي شخص ذي علاقة إصدار قرارات أولية خاصة بتضمين التعريفة الجمركية ونسبة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المتوجبة ونوع الدفعة وطرق تحديد القيمة الجمركية للتعامل مع أي بضاعة لغابات استيرادها أو تصديرها.
٢. تحدد الشروط والأحكام والوثائق الازمة لطلبات إصدار القرارات الأولية والبدل الذي يستوفى في هذه الحالة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

#### الباب الثامن

#### الفصل الأول

## الاعفاءات

### المادة 149

- تغى من الرسوم الجمركية ومن الرسوم والضرائب الأخرى:
- أ . ما يرد باسم جائزة الملك المعظم.
  - ب. الهبات والتبرعات الواردة للوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الحكومية والجامعات الرسمية والبلديات والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة.
  - ج. ما يقرر مجلس الوزراء اعفاءه بناء على تعيين من الوزير على أن يحدد في تعيينه الشروط والإجراءات الواجب اتباعها للاستفادة من هذا الاعفاء .
  - د. على الرغم مما ورد في أي قانون آخر يستمر فرض الرقابة الجمركية على البضائع المستوردة المغفلة بموجب هذا القانون أو أي قانون آخر لمدة خمس سنوات من تاريخ التخلص عليها عند استيرادها على أن يكون قد مضى ثلاث سنوات على تاريخ التشغيل الفعلي للمشروع شريطة اعلام الدائرة بتاريخ بدء التشغيل لو بده الانتاج الفعلي.
  2. شرطى من أحكام البند (1) المركبات والآليات ووسائل النقل بكافة أنواعها التي تخضع للتسجيل وفق أحكام قانون السير والأنظمة الصالحة بمقتضاه وتخضع عند إجراء التصرف فيها في أي وقت للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المترتبة في التشريعات النافذة بما فيها ضريبة المبيعات.
  3. تحدد الإجراءات والشروط الالزامية لتنفيذ أحكام هذه الفقرة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

### تعديلات المادة :

- حكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون للعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم اضافة الفقرة (ج ) اليها بالنص التالي ولهذه ترتيب الفقرة (ج) السابقة منها لتصبح فقرة (د) بموجب قانون العدل رقم 10 لسنة 1999 .

حيث كان نص الفقرة (د) كما يلي:

د. يجوز بيع المستوردة المغفلة بعد استعمالها او في حالة عدم صلاحتها للاستعمال بموافقة الدائرة، وتقاضى الدائرة 75% من بدل البيع عوض عن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى.

## الفصل الثاني

### الاعفاءات الدبلوماسية والقنصلية

### المادة 150

- تغى من الرسوم الجمركية ومن الرسوم والضرائب الأخرى شرط المعاملة بالمثل، وفي حدود هذه المعاملة وبع الأخطاء للحماية عند الاقتضاء بمعرفة وزارة الخارجية:
- أ . ما يرد للاستعمال الشخصي إلى رؤساء وأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلية - من غير المواطنين الأربينين

- العاملين في المملكة وغير الفخريين للواردة اسماؤهم في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية وكذلك ما يرد الى ازواجهم ولادهم لفاصرين المقيمين معهم،  
بـ. ما نذكره السفارات والمفوضيات والقنصليات غير الفخرية للاستعمال الرسمي باستثناء المولد الغذائي والمشروبات الروحية واللبن.

يجب ان تكون المستوردات التي تعنى وفقا لاحكام هذه الفقرة والفرقة (أ) متناسبة مع الاحتياجات الفعلية وضمن الحد المقبول، وللوزير - عند الاقتضاء - ان يعين للحد الاقصى لبعض انواع المستوردات بناء على اقتراح لجنة من سنتين عن وزارة الخارجية والدائرة.

جـ. ما يرد للاستعمال الشخصي مع القيد باجراء المعاينة من امتنة شخصية واثاث وادوات منزلية للموظفين الاداريين العاملين في البعثات الدبلوماسية او القنصلية من حملة جنسية تلك البعثة للذين لا يستفيدون من الاعفاء للغير شرط ان يتم الاستيراد خلال ستة اشهر من وصول المستفيد من الاعفاء ويجوز تمديده هذه المهلة ستة اشهرخرى بموافقة وزارة الخارجية.

ويمكن هؤلاء وضع الانحال المؤقت لسياراتهم لمدة لا تتجاوز مبينها ثلاثة سنوات قابلة للتمديد بناء على موافقة وزارة الخارجية ولا يعتبر السائقون والخدم من الموظفين الاداريين لغاييات تطبيق احكام هذه المادة.

دـ. تمنح الاعفاءات المشار اليها في هذه المادة بقرار من المدير او من يفوضه استنادا الى طلب من رئيس البعثة الدبلوماسية او القنصلية مفروضا بتوصية من وزارة الخارجية وفق ما يقتضيه الحال.

## المادة 151

اولا :

لا يجوز للتصريف بالمورد المعرفة بموجب المادة (150) من هذا القانون تصرفا بغاير الهدف الذي اعفيت من اجله او النازل عنها الا بعد اعلام الدائرة او تابية الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عنها وذلك وفقا لحالة هذه المواد وقيمتها وطبقا للتعرية الجمركية المعمول بها في تاريخ التصرف لو النازل او تاريخ تسجيل بيان القنصلية بشأنها لها اعلى ولا يجوز للجهة المستفيدة من الاعفاء تسلیم تلك المولد للغير الا بعد انجاز الاجرامات الجمركية والحصول على اذن بالتصدير من الدائرة.

ثانيا :

باشتاء السيارات لا تتوجب الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى اذا تصرف للمستفيد فيما اعفي عملا بالمادة (150) بعد خمس سنوات من تاريخ الصحب من الدائرة شريطة المعاملة بالعقل.

ثالثا :

اـ. لا يجوز للتصريف بالسيارة المعرفة قبل مضي ثلاثة سنوات على تاريخ تسجيل بيان اعفائها الا في الحالات التالية:

أـ. انتهاء مهمة العضو الدبلوماسي او القنصلي للمستفيد من الاعفاء في البلاد.

بـ. اصابة السيارة بعد تسجيل بيان اعفائها بحدث يجدها غير ملائمة لمقتضيات استعمال العضو الدبلوماسي او للفحصلي بناء على توصية مشتركة من ادارة الترخيص والادارة. وفي هاتين للحالتين لا يمنع اي تخفيض في الرسوم الجمركية.

جـ. البع من عضو دبلوماسي او للفحصلي الى عضو آخر ويشترط في هذه الحالة ان يكون المتنازل له متمنعا بحق الاعفاء اذا كانت السيارة في وضع الاعفاء والا فتطبق الاصول العامة بهذا الشأن.

2. اذا جرى التنازل عن السيارة بعد مضي ثلاثة سنوات على تاريخ تسجيل بيان اعفائها فتعامل كما يلي:

أـ. اذا جرى التنازل لغير مسب لنتهاء مهمته في البلاد، تخضع السيارة لجميع الرسوم الجمركية.

بـ. اذا جرى التنازل بمناسبة انتهاء مهمة مالك السيارة الدبلوماسي او للفحصلي في البلاد، فيمنع ابتناء من احكام المادة (22) من هذا القانون تخفيضا نسبيا في رسوم التعرفة الجمركية بمعدل (30%).

3. يمكن للموظفين الاداريين الذين استفادوا من وضع الادخل المؤقت لسياراتهم عند لفغضنه المهل الممنوعة او انتهاء مهمتهم بسبب النقل لو غيره اما للتنازل عنها لمن يستفيد من حق الاعفاء او الادخال المؤقت او اعادة تصديرها او نافية الرسوم والضرائب الكاملة عنها وفق التعرفة والأنظمة الدالة يوم تسجيل بيان الوضع في الاستهلاك.

## المادة 152

يبدأ حق الاعفاء بالنسبة للأشخاص المستفيدين منه بموجب المادة (150) من هذا القانون اعتبارا من تاريخ مباشرتهم العمل في مقر عملهم الرسمي في المملكة.

## المادة 153

لا تمنع الامتيازات والاعفاءات المنصوص عليها في المادتين (150) و (151) الا اذا كان تشريع الدولة التي تنتهي اليها الجماعة الدبلوماسية او الفحصالية او اعضاؤها يمنع الامتيازات والاعفاءات ذاتها او افضل منها للبعثة الاردنية وامضاتها وفي غير هذه الحالة تمنع الامتيازات والاعفاءات في حدود ما يطبق منها في البلاد ذات العلاقة.

## المادة 154

على كل موظف من السلك الدبلوماسي او للفحصلي او من يعمل في هذه البعثات الدبلوماسية او للفحصالية وسبق له ان استقلاد من اي اعفاء يقتضى لحكم هذا القانون، ان يقدم للدائرة عن طريق وزارة الخارجية عند نقله من المملكة بالامتناع المطلقة وحاجاته الشخصية والسيارة التي سبق له ادخالها لتعطى الان باخر جها، والدائرة لن تجري الكشف من اجل ذلك عند الاقتضاء شريطة ان يتم ذلك بمعرفة وزارة الخارجية.

### الفصل الثالث

#### الاعفاءات الجمركية

## المادة 155

أ . يعنى من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب ما يستورد للدائرة والتوات المسلحة والاجهزة الامنية، ولابد ترخيصه في المملكة من ذخائر واسلحة وتجهيزات والبصمة ووسائل نقل وقطعها واطارتها لغيرها لغيرها مواد اخرى يقررها مجلس الوزراء بناء على تعيين الوزير.

ب . إذا بيعت المستورنات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بعد استعمالها لمدة لا تقل عن خمس سنوات أو في حال عدم صلاحيتها للاستعمال فيكون كامل بدل البيع للجهة المعاقة.

ج . يعنى من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ما يستورد للمؤسسة الامتهاناتكية العسكرية وفقا للاصناف والكميات والتقييم التي يقررها مجلس الوزراء بتعيين الوزير اذا لم يكن لها مثيل من للصناعات الاردنية المعتمدة التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تعيين من الوزير ووزير الصناعة والتجارة، وذلك رغم اي نفس مخالف في اي قانون.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نص الفقرة (ب) كما يلى :

ب . إذا بيعت المستورنات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بعد استعمالها او في حالة عدم صلاحيتها للاستعمال فتفاصل فتفاصل 75% من بدل البيع عوضا عن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى.

#### الفصل الرابع

##### الانتمة الشخصية والاثاث المنزلي

#### المادة 156

بامتناء السيارات تعنى من الرسوم والضرائب الامنة الشخصية والأدوات المنزليه والأثاث المنزلي الذي يجلبه الأردنيون للإقامة الدائمة في المملكة، وتحدد كميات ونوع المواد المعاقة والشروط الازمة للاستفادة من احكام هذه المادة بموجب نظام يصدر بهذه الغاية .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

#### الفصل الخامس

##### البضائع المعدة

#### المادة 157

تعنى من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب:

أ . للبضائع المعدة الى المملكة التي يثبت ان منشآتها محلي وسبق تصديرها من المملكة اذا اعيدت اليها خلال

ثلاث سنوات من تاريخ تصدرها.

بـ. المركبات المعدة إلى المملكة إذا كانت مدفوعة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ومسجلة ومرخصة في المملكة ولقيت في أي وقت من الأوقات،

جـ. أما البضائع التي صدرت مؤلفاً لاملاك صنعتها أو أصلحتها فتسقوى الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عن قيمة الزيارة التي طرأت نتيجة لاملاك صنعتها أو أصلحتها وفقاً لقرار يتخذه الوزير بناء على تنصيب المدير.

دـ. يجوز للوزير استثناء بعض البضائع التي يصعب تمييزها من أحكام هذه المادة وأخضاعها كلباً لرسوم عند إعادة استيرادها بعد اتمام صنعتها أو أصلحتها.

هـ. يحدد الوزير بتعليمات الشروط الواجب توفرها للاستفادة من أحكام هذه المادة.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون للمعدل رقم 33 لسنة 2018، حيث كان نص الفقرة (بـ) كما يلى :

بـ. السيارات المعدة إلى المملكة إذا كانت مدفوعة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى، ومرخصة في المملكة ولقيت في أي وقت من الأوقات.

#### الفصل السادس

##### الاغفاءات مختلفة

#### المادة 158

تعفى من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب المولدة العينية في لدناء ضمن الشروط التي يحددها المدير:

أـ. العينات التي ليس لها قيمة تجارية.

بـ. العينات التي يمكن الاستفادة منها وتتحدد قيمتها بتعليمات يصدرها الوزير.

جـ. المفنون ومراد الوقود وزيوت التشحيم وقطع التبديل والمهمات اللازمة للسفن والطائرات وكذلك ما يلزم لركابها وملائحتها في رحلاتها الخارجية وذلك في حدود المعاملة بالمثل.

دـ. التقاويم المعدة للدعائية.

هـ. الأوصمة والجوائز الرياضية وللملمية المجردة من أي صفة تجارية.

وـ. الهدايا الشخصية الواردة مع المسافرين على أن لا تكون ذات صفة تجارية وفقاً لتعليمات يصدرها الوزير بحسب من المدير.

زـ. جميع المواد التعليمية والطبية والوسائل المساعدة والأدوات والآلات وقطعها ووسائل النقل اللازم لعملها ومؤسسات وبرامج المعوقين والمشاريع الإنتاجية الفردية والجماعية التي يملكون المعوقون ويدبرونها ووسائل النقل المعدة أعداداً خاصاً لاستعمال الأفراد المعوقين بتنوية من وزارة التنمية الاجتماعية ووفق الشروط التي يتفق عليها بين وزارة التنمية الاجتماعية ودائرة الجمارك.

ح. الهبات والتبرعات والهدایا التي ترد للجوامع والمساجد والكنائس والأئمة لاستعمالها لخاص،  
ط. ما تستورده المؤسسة الاستهلاكية المدنية (إن كان الموظف) وفقاً للاصناف والكميات والقيم التي يقررها مجلس  
الوزراء بتصنيف من الوزير إذا لم يكن لها مثيل من الصناعات الإردنية المعتمدة التي يحددها مجلس الوزراء بناء  
على تنصيب من الوزير ووزير الصناعة والتجارة وذلك رغم أي نص مختلف في أي قانون.

#### الفصل السابع

##### أحكام مشتركة

#### المادة 159

- أ. تطبق أحكام الاعفاء الواردة في هذا الباب على المرء الذي يشملها الاعفاء سواءً استورده مباشرةً أو بالواسطة  
أو تم شراؤها من المخازن والمستودعات أو المطابق الحرة على أن تراعى الشروط التي تضعها الدائرة.  
ب. إذا وقع خلاف حول ما إذا كانت البضائع المنصوص عليها في هذا الباب خاضعة للرسوم لو معفاة منها فيب  
المدير في هذا الخلاف.

#### الباب التاسع

##### بدلات الخدمات

#### المادة 160

- أ. تخضع البضائع التي توضع في الساحت والمخازن التابعة للدائرة لرسوم الخزن والمتألة وللتامين والخدمات  
الآخر التي تتضمنها حمليات خزن البضائع ومعاينتها، ولا يجوز بأي حال من الأحوال لن يتغایر رسم الخزن  
للمتوجب نصف القيمة المختصة للبضاعة وفي حالة انتهاء المخازن والمستودعات من قبل جهات أخرى تستوفى تلك  
لجهات هذه للبدلات وفق النصوص والمعدلات المقرة بهذا الشأن.  
ب. تخضع البضائع لبدلات الترصيص والتزيير والغنم والتقطيل وجميع ما يقدم لها من خدمات أخرى.  
ج. تحدد تلك البدلات الواردة في هذه المادة وشروط استيفائها وحالات تخفيضها أو الاعفاء عنها وليم المطبوعات  
التي تضمنها الدائرة بتعليمات من الوزير تنشر في الجريدة الرسمية.

#### المادة 161

- أ. تستوفى من أصحاب البضاعة البدلات التالية مقابل للخدمات التي يقدمها موظفو الدائرة والدوائر الأخرى الذين  
يعملون معهم:
1. لبيان بالألف من قيمة البضائع المستوردة والمبيعه محلياً على أن لا يقل هذا البدل عن (50) ديناراً ولا يزيد على  
(500) دينار.
  2. (50) ديناراً عن كل بيان (تراتيزيت) أو إعلان تصدير.
  3. (30) ديناراً عن كل بيان صادر.

4. (7) دناءير عن كل بيان لمنحة خاص بالمسافرين.
- بـ. لمجلس الوزراء بتنصيب من الوزير ان يمتنى اي بضائع من دفع البدلات المشار اليها في هذه المادة.
- جـ. لمجلس الوزراء بتنصيب من الوزير ان يحدد البدلات التي تستوفى عن القيام بالعمل الاضافي لحساب العامل والمصانع والبواخر راى حصل خارج الحرم الجمركي.
- دـ . تدفع للبدلات المستوفاة بالاستناد الى هذه المادة للمستحقين من الموظفين المنصوص عليهم في الفقرة (1) من هذه المادة بالكيفية التي يحددها الوزير وتودع للمبالغ المتبقية في صندوق خاص للدائرة، ويجوز للوزير او من يفوضه ان ينفق من المبالغ المودعة في الصندوق على تحسين المراكز الجمركية وإنشاء مجمعات سكن وظيفي وقروض اسكان لموظفي الجمارك وتحسين احوالهم المعيشية والrimaticية والوظافية والاجتماعية.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نص الفقرة (1) للسليق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان تنصها السابق كما يلي :
- أـ . تستوفى من أصحاب البضائع للبدلات الذالية لمصلحة موظفي الدائرة ولدوائر الامر التي يعملون معهم:
1. اثنان بالآلف من قيمة البضائع المستوردة والمعداد تصديرها والمباعة محلها.
  2. واحد بالآلف من قيمة جميع البضائع العارة بالتراتيز.

#### المادة 162

لا تدخل الرسوم والبدلات المنصوص عليها في المادتين (160) و (161) في نطاق الاعفاء من الرسوم او رد ما للعشار اليها في هذا القانون.

#### المادة 163

يسلم أصحاب العلاقة بناء على طلبيهم مستندات ثانية للرسوم والضرائب او اثبات اي اجراءات او مستندات تجيز نقل البضائع او نجولها او حبارتها وذلك لقاء رسم مقدار دينار واحد عن كل مستند وضمن الشروط التي يحددها المدير.

#### الباب العاشر المخلصون الجمركيون

#### المادة 164

ينقبل التصریح عن البضائع لدى الجمارك واتمام الاجراءات الجمركية عليها سواء اكان ذلك للاستيراد او للتصدير او للاوضاع الجمركية الأخرى من:

- أـ . مالكي البضائع او من مستخدميهم ولذين توافق بهم الشروط التي يحددها المدير بما في ذلك شروط التفريض.
- بـ. المخلصين الجمركيين المرخصين.

**المادة 165**

يتحتم تقديم اذن التسليم الخاص بالبضاعة من قبل الاشخاص المذكورين في المادة السابقة وان نظهير اذن للتسليم لاسم مخلص جمركي او مستخدم مالك للبضاعة بغير تفريضا لاتمام الاجراءات الجمركية ولا تتحمل الدائرة اي مسؤولية من جراء نسليم البضائع الى من ظهر له اذن التسليم.

**المادة 166**

١. مع مراعاة الطقوس المكتسبة لا بجوز لاي شخص مزاولة مهنة التخليص الجمركي الا بعد الحصول على ترخيص عن الوزير بتنصيب من المدير.
  ٢. يشترط في الشخص الطبيعي:
    ١. ان يكون لاردني الجنسية.
    ٢. ان لا يقل عمره عن ثلات وعشرين سنة.
    ٣. ان يكون قد انهى الدراسة الثانوية او عمل موظفا جمركيها في دائرة الجمارك لمدة خمسة عشرة عاما.
    ٤. ان يكون قد مارس عمل التخليص او عملا جمركيها لدى جهة مرخصة في المملكة او خدمة مصنفة في دائرة الجمارك لمدة خمس سنوات.
    ٥. ان يكون حسن السيرة والسلوك وغير محروم بجنابة او جنحة مخلة بالشرف.
  ٣. يشترط في الشخص المعنوي:
    ١. ان يكون شركة اردنية مسجلة.
    ٢. ان تتوافق في مدير الشركة او الشريك المفوض بادارة الشركة ومديري فروع هذه الشركات الشروط الولدة في الفقرة (ب) من هذه المادة.
  ٤. يجوز للمدير ان يسمح الشخص المرخص باستخدام موظف لو اكثر شريطة ان تتوافق فيهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة بالاستثناء البندين الثاني والرابع منها.
  ٥. يقدم طلب للترخيص لمزاولة مهنة التخليص وفق النموذج المخصص لذلك.
  ٦. للوزير بتنصيب من المدير منح هذا الترخيص او حجبه مع بيان الاسباب.
  ٧. ١. يسقى عند اصدار الترخيص رسم سنوي مقداره (300) ثلاثة دينار للمركز الرئيسي وكل فرع.
  ٢. يستوفى عند اصدار التصريح المنصوص عليه في الفقرة (د) من هذه المادة رسم متدرجه (20) دينارا ورسم تجديد سنوي مقداره (10) دنانير.
  ٨. مدة الرخصة سنة واحدة تنتهي بال يوم الحادي والثلاثين من شهر كانون اول ويتم تجديد الرخصة بموافقة المدير.
  ٩. يلغى ترخيص المخلص الجمركي نهاية بفlar من المدير وذلك في حال فقدانه اي من الشروط او المؤهلات المنصوص عليها في هذه المادة.
  ١٠. يشترط ان يكون للمخلص الجمركي مكتب وحاصل على رخصة مهن.
١١. ١. للمدير ان يعذر امتحانا سنويا للمخلصين الجمركيين الجدد لاختبار كفاءاتهم وله ان لا يمنع للترخيص قبل

اجتياز الامتحان.

2. للمدبر ان يصدر التعليمات اللازمة لذلك.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018، حيث كان نص الفقرة (ز) كما يلي :
- ز. يمنع الترخيص مقابل استيفاء رسم سنوي مقداره ثلاثة دينار للمركز الرئيسي وملقى دينار لكل فرع.

#### **المادة 167**

1. يعتبر المخلص الجمركي مسؤولاً تجاه الاشخاص المرسلة اليهم البضائع وتجاه الدائرة والهيئات المستمرة للمخازن والمستودعات والمناطق الحرة عن اعمال مستخدميه الذين يتوجب عليه تحليمه تقوياً بنظم وفق احكام هذا القانون ويودع لدى الدائرة.
- بـ 1، قبل صدور الترخيص على طالب ممارسة أعمال التخلص الجمركي تقديم كفالة ببنكية يحدد مقدارها المدبر على ان لا تقل عن عشرة آلاف دينار ضماناً لما قد يتربّط على هذا الشخص من مسؤوليات ناجمة عن اعماله او اعمال مستخدميه تجاه الدائرة.
2. على الشركات المرخصة قبل نفاذ احكام هذا القانون المعدل توافق أوضاعها بتعديل متدار الكفالة وفقاً لأحكام البند (1) من هذه الفقرة.
3. للمدبر إعادة النظر في الكفالة المقدمة بثبات أو زيادة مقدارها كل خمس سنوات.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نص الفقرة (ب) كما يلي :
- بـ، قبل صدور الترخيص يقدم طالبه كفالة ببنكية يحددها المدبر على ان لا تقل عن خمسة آلاف دينار وذلك ضماناً لما قد يتربّط على هذا الشخص من مسؤوليات ناجمة عن اعماله او اعمال مستخدميه ويجوز للمدبر زيادة قيمة الكفالة.

#### **المادة 168**

- أ . للمدبر ان يفرض على المخلص الجمركي احدى الجزاءات المسلوكية للدائرة وذلك بما يتناسب مع المخالفة التي ارتكبها :
  1. التبيه الخطري
  2. الانذار الخطري
3. الوقف عن العمل لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة.

- اذا فرضت على المخلص عقوبة الانذار و/او للتنبيه لثلاث مرات او اكثر.
  - اذا فرضت على المخلص عقوبة الوقف عن العمل لاكثر من مرتين خلال اربع سنوات.
  - اذا صدر حكم قطعي بحقه بجنائية او جنحة مخلة بالشرف.
  - اذا صدر حكم قطعي بحق المخلص من المحكمة المختصة بارتكاب جرم التهريب لو ما في حكمه، للmdir ان يفرض على المستخدم لدى المخلص ايا من العقوبات المسلكية التالية:
    - التنبيه الخطى.
    - الانذار الخطى.
  - سحب التصريح الممنوح له ومنعه من دخول المراكز والمساحات الجمركية مدة لا تزيد على سنة اشهر.
  - إلغاء التصريح نهائيا في حال تكرار عقوبة سحب التصريح منه أكثر من ثلاثة مرات خلال مدة خمس سنوات او إذا صدر حكم قطعي بادانته بجنائية او بجنحة مخلة بالشرف، أو بادانته بارتكاب جرم التهريب لو ما في حكمه.

تعديلات المادة :

الساده 169

المدير بموقعة الوظيفة أن يحدد ب التعليمات يصدرها لهذه الغاية:

١٠. عدد المخلصين الذين يسمح لهم بمعاولة العمل في المراكز الجمركية،  
بـ. المركز لو المراكز الجمركية التي يسمح للمخلصين بمعاولة العمل فيها.  
جـ. لجهور المخلصين الجمركيين.

د. بجوز الكلمة انعدام تشركات التخلص فيما بينها في المراكز الجمركية حسب متطلبات المصلحة العامة بموجة  
القرار.

• 34 • 2020

170 5/14/07

يتعجب على المعلم، تحت ملائكة حقيقة التهافت عن مذلة العمل، إن يحفظ لديه سجل، وفي أو الكتروني، تفاصيل

فيه شروط الاعتماد المقررة في التصريحات للنافذة بدون فيه خلاصة المعاملات الجمركية التي لا يجزها لحساب الغير لمدة ثلاثة سنوات ضمن الشروط التي يحددها المدير ويشترط بشكل خاص أن يتضمن هذا السجل على الرسوم المدفوعة لدائرة الجمارك والاجور المدفوعة للمخلص وإلى ثغرات أخرى صرفت على المعاملات وللدائرة الصلاحية المطلقة في الإطلاع في كل وقت على هذه البيانات دون أي اعتراض من قبل المخلص الجمركي.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

#### **المادة 171**

أ. يعتبر موظفو الدائرة أثناء قيامهم بأعمالهم من أفراد الضابطة العدلية الجمركية وذلك بحدود اختصاصاتهم المقررة في هذا القانون أو في أي تشريع آخر.

ب. يعطي المدير موظفي الدائرة عند تعيينهم تفويضا خطيا للخدمة وطريقهم أن يحملوه عند قيامهم بالعمل وإن يبرزو ذلك الطلب.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان فصل الفقرة (أ) كما يلي :

أ . يعتبر موظفو الدائرة أثناء قيامهم بأعمالهم من رجال الضابطة العدلية وذلك بحدود اختصاصاتهم.

#### **المادة 172**

على السلطات المدنية والعسكرية وقوى الأمن العام أن تقدم لموظفي الدائرة كل مساعدة ل القيام بهم بمجرد طلبهم ذلك كما يتوجب على الدائرة أن تقدم ملازمتها إلى الدوائر الأخرى.

#### **المادة 173**

يسمح لموظفي الضابطة الجمركية بحمل السلاح واستخدامه ويحدد نظام يصدر لهذه الغاية الأشخاص الذين يسمح لهم من موظفي الضابطة الجمركية بحمل السلاح وحالات استخدامه.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نصها السابق كما يلي :

يسمح لموظفي الجمارك بحمل السلاح وفق تعليمات توضيح لهذه الغاية.

**المادة 174**

- أ . على موظف الضابطة الجمركية الذي تهمه خدمته لاي سبب كان ان بعد حالا ما في عهده من تقويض وسجلات وتجهيزات الى رئيسه المباشر.
- ب . يتم تنظيم اعمال الضابطة الجمركية والزي الرسمي والراتب والشارات المميزة لهم بموجب نظام مصدر وفقا لاحكام هذا القانون.
- ج . يعترض موظفو الضابطة الجمركية للذين يتوفون بسبب تلقيهم واجباتهم شهادة ويعنون الحقوق المقررة لشهادة الأجهزة الأمنية.

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

**المادة 175**

- أ . يترتب على كل من يضطلع بواجب رسمي لتنفيذ احكام هذا القانون ان يعترض المستدات والمعلومات وابية وثائق او بيانات تتعلق بهذا القانون او بتنفيذ احكامه التي يطلع عليها انها سرية ومكتومة وان يتناولها على هذا الاساس.
- ب . يحق للدائرة تبادل المعلومات مع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية لغاييات تطبيق احكام هذا القانون او القوانين الأخرى الدائرة.

**باب الثاني عشر****الفصل الأول****النطاق الجمركي****المادة 176**

تخضع لاحكام النطاق الجمركي للبضائع الممنوعة المحبنة والبضائع الخاضعة لرسوم باهضة وغيرها مما يعينه الوزير بقرار ينشر في الجريدة الرسمية حتى وان كانت خارج النطاق الجمركي.

**المادة 177**

- أ . يشترط في نقل البضاعة الخاضعة لاحكام النطاق الجمركي ان تكون مرفقة بسند نقل صادر عن الدائرة وفق الشروط التي يحددها المدير.
- ب . يحظر حيارة هذه البضائع كما يحظر وجودها في اي مكان الا في الاماكن التي يوافق عليها المدير.
- ج . تحدد الاحتياجات العلنية التي يمكن اقتلاعها ضمن النطاق الجمركي لغرض الاستهلاك بقرار من المدير.

**المادة 178**

يعتبر نقل البضاعة الخاضعة لاحكام النطاق الجمركي او حيازتها او التجول بها داخل النطاق بشكل غير نظامي

بمثابة استئناد أو تنصير ب بصورة التهرب حسبما يكون خضوع البضاعة لاحكام النطاق في الاستئناد أو للتصدير ما لم يقع الدليل على عكس ذلك.

النحو ١٧٩

الفصل الثاني

التحرى عن التهريب

٤ . يحق لموظفي الدائرة الملوظين لغایات تطبيق هذا القانون ومكافحة التهريب ان يقوموا بالكشف على البضائع ووسائل النقل وتحبس الاشخاص وفقا لاحكام هذا القانون والقوانين المنفذة الاخرى وعلى سائقى وسائط النقل ان يخضعوا للاوامر التي تعطى لهم من قبل موظفي الدائرة ورجال ضابطتها الذين يحق لهم استعمال جميع الوسائل الالزمة لتوقيف وسائل النقل عندما لا يستجيب سائقوها لاوامرهم.

بــ اذا كان الشخص المراد تفتيشه الذي فلا يجوز تفتيشه الا من قبل اثنــيــن

جـ. بحق لموظفي الادارة المفوضين ورجال الامن العام في حالة وجود دلائل كافية بوجود مولد مهربة تغتسل اي بيت او مخزن او اي محل آخر، اما بيوت السكن فلا يجوز تغتسلها الا بحضور السختار او شاهدين وموافقة للمدعى

د. لا تجري ملاحة رجال الضابطة العدلية للجمركية جزائياً لسام القضاة عن الجرائم الفاشنة عن وظائفهم إلا بموافقة لجنة تشكل على النحو التالي:

أ. أحد دول مجلس محكمة التحكيم يسميه المجلس القضائي، فيما يلي:

2. تغير اجتماعات لللحنة قانونية بحضور اغلبية اعضائها وتصدر قراراتها بأكملة اصوات اعضائها .

هـ. تصدر اللجنة قراراتها بعدم الملاحة على الملاحقة إذا ثبت لها من خلال التحقيقات أن موظف الضابطة الجمركية لم ينتفع في لاستعمال للصلاحيات المخولة له وإن الفعل المشوب إليه كان لحالة ضرورة في حدود تأديته واجباته الظيقية أو أن هناك بواشر كافية لتنبيه الشكوى، بمحنة.

و. على الرغم مما ورد في الفقرة (د) من هذه المادة، لا تشترط مولفقة الاجنة لملاحة موظفي الضابطة الجمركية عن الجرائم التي يتم إحالتهم بها من الدائرة للمدعي العام او عند ملاحقتهم من المدعي العام المختص بارتكاب اي من الجرائم الواقعية على الوظيفة العامة.

تعديلات المادة :

٦- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نص الفقرة (د) كما يلي:

- د . لا تجري ملاحقة رجال الضابطة العدلية الجنائية جزائياً أمام القضاء عن الجرائم الثالثة عن وظائفهم إلا بموافقة لجنة تشكل على النحو التالي :
1. قاضيين يعينهما المجلس القضائي من القضاة النظاميين يكون أحدهما برتبة لا تقل عن الفاضحة برايس اللجنة.
  2. ممثل للدائرة بعینه الوزير.
  3. تصدر اللجنة قراراتها بالاجماع لـ الاكذبة ويكون قرارها قطعياً.

#### المادة 180

لموظفي الدائرة الحق في الصعود إلى جميع السفن الموجودة في الموانئ المطبية والداخلة إليها أو الخارجة منها وإن يبقوا فيها حتى تفرغ كامل حمولتها وإن يأمرها بفتح كوى السفينة وغرفها وذرائبها والطرود المحملة فيها وإن يضموا تحت اختام الرصاص البضائع المحصورة أو الخاضعة لرسوم باهظة أو الممنوعة المعينة والمخصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون وإن يطالبوا رياضة السفن بإبراز قائمة بهذه البضائع عند الدخول إلى المراقب .

#### المادة 181

لموظفي الدائرة الحق في الصعود إلى السفن داخل النطاق الجمركي لتفتيشها أو المطالبة بتقديم بيان الحمولة - المنافعات - وغيره من المستندات المتوجبة وفق أحكام هذا القانون ولهم الحق في حالة الامتناع عن تقديم المستندات لو عدم وجودها أو الاشتراك بوجود بضائع مهرية أو ممنوعة من الانواع المخصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون، أن يتذرعوا جميع التدابير الالزمة بما في ذلك استعمال القوة لضبط البضائع وإثبات السفينة على اقرب مرفا جمركي .

#### المادة 182

- أ . يجوز اجراء التحري عن التهريب والمخالفات الجمركية وحجز البضائع كما يلى:
  1. في النطاقين الجمركيين البري والبحري.
  2. في للحرم الجمركي وفي المرافق والمطارات وبصورة عامة في جميع الأماكن الخاضعة للرقابة الجمركية بما في تلك المسودعات العامة والخاصة.
  3. خارج النطاقين الجمركيين البري والبحري عند متابعة البضائع المهرية ومطاردتها مطاردة متواصلة بعد ان شوهدت ضمن النطاق في وضع يستدل منه على قصد تهريبها.
- ب. لما البضائع الخاضعة للرسوم من غير البضائع الممنوعة المعينة والبضائع الخاضعة لرسوم باهظة فيشرط لإجراء التحري عنها ومحررها وتحقيق المخالفة بشانها خارج الامكانة المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة ان تكون لدى موظفي الدائرة الادلة على التهريب ويشرط ان يثبت ذلك بمحضر اوتي ولا يسأل للموظفين عن اي حجز يتم وفق أحكام هذه المادة عند عدم ثبوت المخالفة الا في حالة الخطأ الفداح.

ج. أما للبضائع الممنوعة المعينة والبضائع الممنوعة او الخاضعة لرسوم باهظة والبضائع الاخرى المعينة بقرار للمدير المخصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون والتي لا يمكن حائزوها لو ناقلوها من ابراز الايات

النظامية التي يحددها المدير، تعتبر مهنية ما لم يثبت العكس.

الملادة 183

- أ . لموظفي الدائرة عندما يكتفون بالتدقيق والتحقق ان يطأطعوا على وثائق الشحن والقوائم والمراسلات التجارية والعقود والسجلات وجميع الوثائق والمستندات لها كان ترجمتها ب بصورة مباشرة او غير مباشرة بالعمليات الجمركية وإن يصيغوا اليه حلها عند الاقتضاء لدى اي جهة كانت لها صلة بالعمليات الجمركية وعلى تلك الجهات الاحفاظ بذلك السجلات والوثائق والمستندات لمدة ثلاثة سنوات .

卷之三

القضاء على الديموقراطية

卷之三

محاضر الصيغة والقراءاتها

الملادة 184

يتم تحفظ جرائم التهريب والمخالفات الجمركية بمحضر ضبط ينظم وفق الأصول المحددة في هذا القانون.

185 8440

- أ. ينظم محضر الضبط موظفان على الأقل من العمارك او ضابطتها او من الاجهزه الرسميه الاخرى وذلك في اقرب وقت ممكن من اكتشاف المخالفه او جريمة التهريب، ويجوز عند الضرورة تنظيم محضر الضبط من قبل موظف واحد.

ب. تنقل البضائع المهرية والبضائع المستعملة لاغفاء المخالفه او جريمة التهريب وسلط النقل الى الغرب مركز جمركي، ما امكن ذلك.

١٨٦

نذكر في محضر الضبط

- أ . مکان وناریخ وساحة تنظیمه بالاحرف والارقام.
  - ب، اسماء منظميه وتواقيعهم ورتبهم واعمالهم.
  - ج. لسماء المخالفين لو المسؤولين عن التهريب وصفاتهم ومهنتهم وعناوينهم التصصيلية ومواطنهم المختلفة كلما امكن ذلك.
  - د. البضائع المحجوزة وائزاعها وكمياتها وقيمتها والرسوم والضرائب المعرضة للضياع كلما كان ذلك ممكنا.
  - هـ. البضائع الناجية من الحجز في حدود ما امكن معرفته او الاستدلال عليه.
  - وـ. تفصیل الواقع واقوال المخالفين او المسؤولين عن التهريب واقوال الشهود في حال وجودهم.

ز. المولاد القانونية التي تطبق على المخالف أو جريمة التهريب كلما لمك ذلك.  
ج. الشخص في محضر الضبط على أنه ثالث على المخالفين لو المسؤولين عن التهريب العاشرين الذين ايدوه  
بتوفيقهم لو رفضوا ذلك.  
ط. جميع الواقع الآخر المفيدة، ومحضر المخالفين أو المسؤولين عن التهريب عند جرد البضائع أو امتلاعهم عن ذلك.

#### المادة 187

أ . يعتبر محضر الضبط المنظم وفقا لما جاء في المادتين (185) ، (186) من هذا القانون ثالثا فيما يتعلق بالوقائع للعائمة التي عاينها منظمه بالتفصيم ما لم يثبت العكس،  
بـ. لا يعتبر الشخص للشكلي في محضر الضبط سببا لبطلانه ويمكن اعادته إلى منظمه لاستكماله ولا يجوز إعادة محضر الضبط لاستكماله اذا كان النقص متعلقا بالواقعة المالية.  
يكون للمحاضر المنظمة وفقا للمواد السابقة بشهادات ووقعات والوارات تم التحقق منها في بلاد اخرى، القوة الثبوتية ذاتها.

#### المادة 188

أ . يمكن التتحقق من جرائم التهريب واثباتها بجميع وسائل الابيات ولا يشترط ان يكون الاساس في ذلك حجز بضائع ضمن النطلق للجريمة او خارجه ولا يمنع من تحقيق جرائم التهريب بشأن البضائع التي تحت بها بيانات جمركية  
ان يكون قد جرى الكشف عليها وتخلصها دون اي ملاحظة او تحفظ من الدائرة بتغير الى جريمة التهريب .  
بـ. كما يمكن التتحقق من المخالفات الجمركية واثباتها بجميع وسائل الابيات ويتحمل المستورد مسؤولية ذلك.  
ج. على الرغم مما ورد في أبي شريع آخر لا يشترط اجراء التتحقق في الجرائم والمخالفات الجمركية، والمدير او من يفرضه الإحالة إلى المدعي العام لاجراء التتحقق في الحالات التي تستلزم ذلك.

#### تعديلات المادة :

- تم إلغاء عباره ( مدنى حام الجمارك ) والاستعاضة عنها بعبارة ( المدعي العام ) بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019 وتم تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 .

#### المادة 189

على من يدعى التزوير تقديم ادعائه الى محكمة الجنارك البدائية في اول جلسة وذلك وفق الاصول القضائية النافذة  
واذا رأت المحكمة ان هناك دلائل ولمارات تؤيد وجود التزوير تحيل امر التتحقق في التزوير الى النيابة العامة  
للظامية وتوجل النظر في الدعوى الى ان يفصل في دعوى التزوير المذكورة، غير انه اذا كان الضبط المدعي  
تزويره يتعلق بأكثر من مادة واحدة فلا يقتصر النظر في بقية المولد التي تتضمنها بل ترى ويفصل فيها.

#### المادة 190

يجوز تنظيم محضر ضبط اجمالي موحد يعدد من المخالفات عندما لا تتجاوز قيمة البضاعة في كل منها ( 5 ) دينار و ذلك ضمن الحدود والتعليمات التي يضعها العدیر ويجوز الاكتفاء بمصادرة هذه البضاعة لحساب الدائرة بقرار من العدیر او من ينوبه، ولا قبل اي طريقة من طرق المراجعة ما لم يدفع اصحاب تلك البضائع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى والغرامات المنوجبة.

### الفصل الثاني

#### تدابير الاحتياطية

##### القسم الأول

###### الحجز الاحتياطي

### المادة 191

أ. يحق لمنظمي محضر الضبط حجز البضائع موضوع المخالفة او جرم التهريب والمواد التي استعملت لاخفافها وكذلك وسائل النقل، كما يحق لهم ان يضعوا اليد على جميع المستندات بعثة اثبات المخالفات او جرائم التهريب وضمن الرسوم والضرائب والغرامات.

ب. للعدير الإفراج عن للبضائع والمعد والادوات ووسائل النقل المستخدمة في اي مخالفة او جرم تهريب والمحجورة وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة مقابل تعليم تأمين نفدي او معرفتي بقيمتها المقدرة بتاريخ ارتكاب الجرم لضمان عدم التصرف فيها وتقديمها عند الطلب لتنفيذ الأحكام الصادرة بخصوصها، أما بالنسبة لوسائل النقل الأردنية فله ان يستبدل التأمين بوضع إشارة للحجز على قيودها لدى الدوائر المختصة.

ج. للذائب العلما صدور قرار بالحجز التحفظي على الأموال المتنولة وغير المتنولة العائدة لأي شخص تطالبه الدائرة بأي غرامات جمركية أو ضريبية أو رسوم أو ضرائب تزيد على العشرة آلاف دينار او ارتكب اي فعل يخالف احكام القانون إلى حين نفع المبالغ المترتبة على هذه الأفعال او صدور قرار بها وفي حدود المبالغ المطلبا بها، إذا توافرت لدى الدائرة دلائل كافية بأن هذا الشخص قد يقوم بتهريب أمواله أو التصرف بها بقصد منع التنفيذ عليها بأي شكل من الأشكال .

د. يكون الفيلر المسادر بمقابل الحجز التحفظي وفقاً لأحكام الفقرة (ج) من هذه المادة قابل للطعن لدى محكمة الجمارك البدائية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علمه بوقوع الحجز .

### تحفيزات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب للقانون المعدل رقم 10 لسنة 2019 وتم تعديلاها بمرجع القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

### القسم الثاني

#### التوقيف (الحبس الاحتياطي)

## المادة 192

١. لا يجوز لتوقيف الاحتياطي للأشخاص إلا في الحالات التالية:
  ١. في حالات جرم التهريب للمضبوط.
  ٢. عند القيام بأعمال المساعدة التي تعيق التحقيق في جريمة التهريب لو ما في حكمه.
  ٣. عندما يخشى ضرر الأشخاص أو تواريهم خلصاً من العقوبات والجزاءات والتعويضات التي يمكن أن يحكم بها عليهم.
- بـ، يصدر قرار التوقيف في الحالات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة عن المدعي العام لمدة لا تزيد على سبعة أيام قابلة للتمديد لمدة مماثلة ولمدة واحدة .

### تعديلات المادة :

- تم إلغاء عباره (مدعي علم الجمارك) والاستعاضة عنها بعبارة (المدعي العام) بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019 وتم تعديلاها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نص الفقرة (ب) كما يلي :

بـ، يصدر قرار لتوقيف عن المدير لو من يفوضه بذلك وتبلغ النيابة العامة المختصة ويقدم للمولوف إلى المحكمة الجنائية المختصة خلال ( 24 ) ساعة ويجوز للمدير تعديدها مهلة مماثلة ولمدة واحدة بعد موافقة النيابة العامة اذا للتحصت ضرورة للتحقيق ذلك شريطة ان يحل المولوف الى المحكمة الجنائية حال انتهاء التحقيق.

## القسم الثالث

### منع سفر المخالفين والمسؤولين عن التهريب

## المادة 193

- أ. يحق للمدير ان يطلب من السلطات المختصة منع المخالفين والمسؤولين عن التهريب من مغادرة البلاد في حالة عدم كافية الموارد المختصرة لتنطية الرسوم والضرائب والغرامات وعلى المدير إلغاء هذا الطلب إذا قدم المخالف او المسؤول عن التهريب كفالة بذكية تعادل المبالغ التي قد يطالب بها اذا ثبت ان الاموال المختصرة لا تكفي لتفطير هذه المبالغ.
- بـ. للنائب العام أن يطبق المحل الذي ارتكب لصاحبها او اي من المسؤولين عن إدارته او أي من العاملين فيه باستخدام الأدوات العائنة للمحل او توقيعه او لأصحابه جرم التهريب الجنائي ليضائع ممنوعة او ممنوعة معينة او مخصوصة او خاضعة لرسوم يامضة لأكثر من مرتين وفي حين بإجراء لتسوية الصلحية او تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بخصوصها ويكون القرار قابلا للطعن لدى محكمة الجمارك البدائية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره.

### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلاها بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019

### **الفصل الثالث**

#### **المخالفات الجمركية وعقوبتها**

##### **القسم الأول**

###### **أحكام عامة**

#### **المادة 194**

تعتبر الغرامات الجمركية والمقاصد المقصوص عليها في هذا القانون تعريضاً مدنياً للدائرة ولا تنسحبها أحكام قوانين العفو العام.

#### **المادة 195**

عند تعدد المخالفات تتوجب الغرامات عن كل مخالفة على حدة ويكتفى بالغرامة الأشد لذا كانت المخالفات مرتبطاً بعضها ببعض بشكل لا يحتمل التجزئة.

#### **المادة 196**

- أ. يقصد بالرسوم أيهما ورد النص على فرض الغرامة الجمركية بنسبة معينة منها الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بما فيها الضريبة العامة على المبيعات والضريبة الخاصة .
- ب. لغایات تطبيق أحكام هذا القانون تعامل بيانات إعادة التصدير معاملة بيانات التراخيص.

#### **تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

#### **المادة 197**

تعتبر خرامة جمركية لا تزيد على مثل الرسوم على ما يلي:

- أ . للبضائع المستوردة أو المصدرة تهرباً ولا تزيد قيمتها على ( 100 ) دينار ولم تكن من البضائع الممنوعة المعينة.
- ب. الامتنعة والمولد المعدة للاستعمال الشخصي والأدوات والهدايا الخاصة بالمسافرين التي لا تتجاوز قيمتها ( 500 ) دينار ولا يصرح عنها في المركز الجمركي عند الدخال أو الخروج ولم تكن مغفلة من الرسوم .  
ويجوز في الحالتين إعادة البضائع المحجورة إلى أصحابها كلاً أو جزءاً شرط أن ترتفع في ذلك القيود التي تفرض بها النصوص النافذة.

## المادة 198

## القسم الثاني

## المخالفات الجمركية وعقوباتها

- أ . فيما عدا الحالات التي تغير في حكم التهريب والمشمولة بالمادة ( 204 ) من هذا القانون، تفرض غرامة لا تزيد على نصف الرسم والضرائب المتوجبة على ما يلي:
1. الشخص غير المبرر بما درج في بيان الحمولة البحري أو ما يقوم مقامه.
  2. البيان المخالف الذي يتحقق فيه أن القيمة الحقيقة لا تزيد على ( 10 % ) من القيمة المعترف بها أو ( 10 % ) من الوزن أو العدد أو القياس على الأ تكون من البضائع الممنوعة.
  3. بيانات الوضع في الاستهلاك المخالف بالقيمة أو العدد أو النوع وال المتعلقة بالاثاث المنزلي والأدوات المنزلية الواردة مع القائمين للأقامة الدائمة في المملكة ولبيت تها صفة تجارية .
- ب. فيما عدا الحالات التي تشير في حكم التهريب المشمولة بالمادة (204) من هذا القانون، تفرض غرامة لا تزيد في مجملها على مثلي الرسم لو نصف قيمة البضاعة لها لقل وذلك عن المخالفات التالية:
1. البيان المخالف الذي من شأنه ان يؤدي إلى الاستفادة من استرداد رسوم أو ضرائب لو تسديد فيود بضائع تحت وضع الأدخال المؤقت أو بضائع مدخلة يقصد للتصنيع والتصدير تتجلوز رسومها 500 دينار دون وجه حق.
  2. الزيادة غير المبررة بما درج في بيان الحمولة أو ما يقوم مقامه، وإذا ظهر في الزيادة طرود تحمل العلامات والارقام ذاتها الموضوعة على طرود أخرى فتعتبر للطرود الزائدة تلك التي تخضع لرسوم أعلى أو تلك التي تتناولها أحكام المدع.
  3. الشخص غير المبرر بما درج في بيان الحمولة البحري لو الجوي لو ما يقوم مقامه سواء في عدد الطرود لو في محتواها أو في كميات البضائع المنفرطة.
  4. ابتعاد المواد المشمولة بالإعفاء أو بتعرية مخصصة في غير الغاية أو الهدف الذي استردادت من أجله أو بديلها أو بيعها أو التصرف بها على وجه غير قانوني ودون مرافقة الدائرة المسبيقة ودون تقديم المعاملات المتوجبة.
  5. بيع للبضاعة المقبولة في وضع ملقم للرسوم أو استعمالها خارج الأماكن المسروق بها أو في غير الوجود للخاصة التي لاخت من أجلها أو تخصيصها لغير الغاية المعدة لها أو بدلها أو التصرف بها - بصورة غير قانونية - وقبل اعلام الدائرة وتقديم المعاملات المتوجبة.
  6. استرداد رسوم أو ضرائب تتجلوز في منها ( 500 ) دينار دون وجه حق.
- ج. مع مراعاة ما ورد في الفقرة (ث) من المادة 199 من هذا القانون تفرض غرامة لا تقل عن نصف الرسم والضرائب ولا تزيد على مثليها عن بيانات التراخيص المخالفة في القيمة أو النوع أو العدد أو الوزن أو القياس أو المنشآ.

تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019 وتم إضافة البند 3 إلى الفقرة أ منها ولضافة الفقرة ج بالشخص الحالي إليها بموجب لقانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 .

١٩٩

فيما عدا الحالات التي تعتبر في حكم التهريب والمسؤولية في المادة (204) من هذا القانون تفرض غرامة لا تقل عن (100) دينار ولا تزيد على (1000) دينار عن المخالفات الذاتية:

<sup>١</sup> بيان التصريح بالمخالف الذي يهدى إلى التخلص، من قيد الحالة الت Cedent.

بـ. البيان المخالف الذي من شأنه أن يؤدي إلى الاستفادة من لستداد رسوم أو ضرائب أو تضليل جبود بضائع تحت اضطر الإدخال المؤقت له بضائع مدخلة بقصد التفصيم والتغليس لاتخاذ رسومها ( 500 ) دينار .

جـ. نقل المخالفين أو البضائع داخل المملكة بالسيارات المفتوحة في وضع معلق للرسوم بصورة مخالفة لاحكام

and still another blackfooted albatross chick had been found.

و، تقديم الشهادات المحددة الازمة لابراه وتعديده بيانات الترازيت لو تعهدات الادخال المؤقت او التصنيع الداخلي

ز. الالخلال ب اي من احكام وشروط التراخيص لو النصيحة الداخلي او الالتحال المؤقت لو اعادة التنصيحة القانونية او

Adriano Celentano - La vita è bella (1975) - YouTube

ي. الحيازة أو النقل ضمن النطاق الجمركي للبضائع الخاضعة لضابطة هذا النطاق بصورة غير قانونية لو بشكل

ك، قيام العفن التي تقل حمولتها عن (200) طن بعري بنقل البضائع المحصورة أو الممنوعة أو الخاضعة لرسوم  
بأدنى قدر الممكن، وذلك في الحالات التي يقتضي ذلك الضرر بالبيئة أو بالصحة العامة أو بالبيئة

Table 1. Addressing the challenge of a global pandemic

لـ. رسو السفن او هبوط الطائرات او وقوف وسائل النقل الارضي في غير الاماكن المحددة لها والتي ترخص بها

م. مغادرة السفن والطائرات او وسائل النقل الاخرى للمرفأ او للحرم الجمركي دون ترخيص من الدائرة.

٩- مغذدة السفن والطائرات او وسائل النقل الاخرى للمرفا او للغرم للجمركي دون ترخيص من الدائرة.

ن، رسم السفن من اي حمولة كانت و هبوط الطائرات في غير المراقي او المطارات المعدة لذلك سواء كان ذلك في

Table 14.1 shows a detailed breakdown of the 1500 hours.

ع. تحويل للمسفن او الشاحنات او السيارات او غيرها من وسائل النقل او تفريغها او سحب البضائع دون ترخيص

فـ، اشارة موظفـ، الدائرة عنـ، القائم بـلخاتـهـ وـعـرـ مـعاـسـةـ حـفـيـرـ فـ، التـقـيـرـ، والتـنـقـيـهـ، المعـالـيـةـ، عدمـ الـمـتـابـالـ الـ.

طلبهم بالوقف وفرض هذه الغرامة بحق كل من شارك بهذه المخالفة، من، عدم الاحتفاظ بالسجلات والوثائق والمستندات وما في حكمها خلال المهلة المحددة في المادة (183) من هذا القانون او الامتناع عن تلديها.

ق. عدم اتباع المخلصين الجمركيين الانظمة التي تحدد واجباتهم بالإضافة الى العقوبات المسلكية التي يمكن ان تصدر بهذه الصدد وفق احكام المادة (168) من هذا القانون.

ز. النقص المتحقق منه في البضائع الموجودة في المخازن بعد ان تكون قد استلمت بحالة ظاهرية سليمة.

ش. البضاعة الناجية من العجز والتي يتذرع تحديد قيمتها او كميتها او نوعها، ولا تقل الغرامة التي تفرض على هذه المخالفة عن (500) دينار.

ث. استرداد رسوم هو ضرائب لا تتجلوز قيمتها (500) دينار دون وجه حق.

ثـ. بيانات التراخيص المخالفة في القيمة او العدد او الوزن او القیاس او المنشأ والمكتشفة لدى مركز جمرك الخروج .

خ. للتصريف في البضائع المفرج عنها قبل ظهور نتائج تطليها خلافاً لأحكام المنع والقيود المنصوص عليها في هذا القانون أو في التشريعات الدالة إذا كانت مخالفة للمواصفات القياسية أو القواعد الفنية المعتمدة دون ان يكون لذلك المخالفة تأثير على الصحة والسلامة العامة وإن كانت مدفوعة الرسوم والضرائب وهي لن لا تقل الغرامة في هذه الحالة عن خمسة دينار.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم اضافة الفقرة (ت) بالنص الحالي اليها بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 .

#### المادة 200

فيما عدا الحالات التي تغير في حكم التهريب تفرض غرامة من (50-500 ) دينار على ان ترافق جسمة المخالفة من المخالفات التالية:

١. التصریع على البيان بما يخالف الوثائق المرفقة به و تستوفی هذه الغرامة من المصاریع.
- بـ. ذكر عدة طرود مقطلة مجموعة باي طريقة كانت في بيان الحمولة او ما يقوم مقامه على أنها طرد واحد مع مراعاة احكام المادة (60) من هذا القانون بشأن امستوعبات والطلبيات والمقطورات .
- جـ. عدم تقديم بيان الحمولة او ما يقوم مقامه والمستندات الاخرى المشار اليها في المادة ( 43 ) من هذا القانون لدى الدخول لو الارجاع. وكذلك التأخير في تقديم بيان الحمولة او ما يقوم مقامه عن المدة المنصوص عليها في المادة ذاتها.
- دـ. عدم وجود بيان حمولة اصعيدي او ما يقوم مقامه لو وجود بيان حمولة متغير لحقيقة الحمولة.
- هـ. عدم تأشير بيان الحمولة من السلطات الجمركية في مكان الشحن في الاحوال التي يتوجب فيها هذا التأشير حسب احكام هذا القانون.

و، ألغى ما يجب إثراه في بيان الحمونة أو ما يقوم مقامه.  
 ز. الاستيراد عن طريق البريد لرزم مقدمة أو علب لا تحمل البطاقات الأصولية خلافاً لاحكام الأتفاقيات البريدية العربية والدولية وللتصوّص القانونية الداخلية النافذة.  
 ح. الشروع بمسترداد رسوم أو ضرائب بدون وجه حق.  
 ط. كل مخالفة أخرى لاحكام هذا القانون والأنظمة والقرارات والتعليمات المنفذة له.  
 ي. التصرف في البضائع المفرج عنها قبل ظهور نتائج تحليها خلافاً لاحكام السبعين والتشريع المنصوص عليها في هذا القانون أو في التشريعات النافذة وإن كانت نتائج التحليل تسمح بوضع تلك البضائع في الاستهلاك المحلي وكانت مدفوعة الرسوم والضرائب.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

#### **المادة 201**

تفرض عن مخالفات التأخير في تقديم البضائع المرسلة بالترانزيت أو إعادة التصدير إلى مكتب الخروج أو إلى مكتب المقصد الداخلي بعد انتهاء المهل المحددة لها في البيانات غرامة من (10-20) ديناراً عن كل يوم تأخير على أن لا تتجاوز الغرامة نصف قيمة البضاعة.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم اضافة مبارة ( او اعادة التصدير ) بعد كلمة ( بالترانزيت ) الواردة فيها بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 .

#### **المادة 202**

تفرض عن مخالفات التأخير في إعادة البضائع المدخلة مؤقتاً والمدخلة بقصد التصنيع بعد انتهاء المهل المحددة لها في البيانات غرامة من (10-20) ديناراً باستثناء المسؤوليات حيث تكون التزامة من (30-15) ديناراً ، عن كل أسبوع أو جزء منه على أن لا تتجاوز الغرامة نصف قيمة البضاعة.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

#### **المادة 203**

الفصل الرابع  
القسم الأول

## التهريب وعقوبته

التهريب هو ادخال للبضائع الى البلاد او اخراجها منها بصورة مخالفة لتشريعات المعمول بها دون دفع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى كلياً او جزئياً او خلافاً لاحكام المنع والتغبيت الواردة في هذا القانون او في القوانين والأنظمة الأخرى ويسكتى من احكام هذه المادة البضائع المشار إليها في المادة (197) من هذا القانون.

### المادة 204

يدخل في حكم التهريب بصورة خاصة ما يلي:

- أ. عدم التوجيه بالبضائع عند الادخال الى اول مركز جمركي.
- بـ. عدم اتباع الطرق المحددة في ادخال البضائع واخراجها.
- جـ. تفريغ للبضائع من السفن او تحويلها عليها بصورة مغایرة للأنظمة على الشواطئ التي لا توجد فيها مراكز جمركية او تحويلها او تفريغها في النطاق الجمركي البحري.
- دـ. تفريغ البضائع من الطائرات او تحويلها عليها بصورة غير مشروعة خارج المطارات الرسمية او النساء البضائع اثناء النقل الجوي مع مراعاة احكام المادة (53) من هذا القانون.
- هـ. عدم التصريح في مكتب الادخال او الارسال عن البضائع الواردة او الصدرة دون بيان ح قوله ويندخل في ذلك ما يصحبه المسافرون مع مراعاة احكام المادة (197) من هذا القانون.
- وـ. تجاوز البضائع في الادخال او الارسال او مركز المراقبة دون التصريح عنها.
- زـ. لكتاف بضائع غير مصرح عنها في المركز الجمركي موضوعة في مخابن بقصد اخفائها او في فجوات او فراغات لا تكون مخصصة عادة لاحتواها مثل هذه البضائع.
- حـ. الزيادة او النقص او التبديل في عدد الطرود وفي محتواها العقيمة في وضع معلق للرسوم المنصوص عليه في الباب السادس من هذا القانون والمكتشفة بعد مغادرة البضاعة مركز الادخال ويشمل هذا الحكم للبضائع التي عبرت للبلاد تهريباً او دون معاملة .
- طـ. عدم تقديم البيانات التي تحددها الدائرة لابراه بيانات الوضاع المتعلقة للرسوم المنصوص عليها في الباب السادس من هذا القانون.
- يـ. لخارج للبضائع من المناطق الحرة او المخازن الجمركية او المستودعات الى المنطقة الجمركية دون معاملة جمركية.
- كـ. تقديم البيانات الكلانية التي قصد منها استيراد او تصدير بضائع ممتوطة معينة او ممتوطة او مخصوصة او التي قصد منها استيراد بضائع بطريق الللاعب بالقيمة لتجاوز مقادير المخصصات للتفعيل المحددة في النصوص النافذة.
- لـ. تقديم مستندات لو قوائم كلانية او مزورة او مصطنعة او وضع علامات كلانية بقصد التخلص من تأدية الرسوم الجمركية او الرسوم والضرائب الاخرى كلياً او جزئياً او بقصد تجاوز احكام المنع لو الحصر، مع مراعاة ما ورد في المادة 198/أ/ج من هذا القانون.
- مـ. نقل او حيازة للبضائع الممنوعة او الممنوعة او المخصوصة دون تقديم البيانات تزيد استيرادها بصورة نظامية.

ن. نقل أو حبارة البضائع الخاضعة لضابطة النطاق الجمركي ضمن هذا النطاق دون مستد نظامي.  
م. عدم اعتماد البضائع المنفوع تصديرها والمصدرة مؤقتاً لأي غاية كانت.  
ع. تفريغ البضائع من القطارات أو تحويلها عليها بصورة معايرة للأنظمة في الأماكن التي لا توجد فيها مراكز جمركية أو تسميتها أو تفريغها في النطاق الجمركي.

ف. التصرف في البضائع المفرج عنها قبل ظهور نتائج تحليها خلافاً لأحكام المنع والتقييد المنصوص عليها في هذا القانون أو في التشريعات الداعنة لها كانت نتائج التحليل لا تسمح بوضع تلك البضائع في الاستهلاك المحلي تكونها غير صالحة للأستهلاك البشري، أو تشكل خطورة على السلامة العامة وتعمل البضائع في هذه الحالة لغاييات ترضي الغرفة معاملة البضائع المنفرجة وإن كانت منفوعة الرسوم والضرائب.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون العدل رقم 33 لسنة 2018 وتم الغاء الرقم (ج/198/2) الواردة في الفقرة (ل) منها والاستعاضة عنه بالرقم (ج/أ/ج) بموجب القانون العدل رقم 16 لسنة 2000 .

### المادة 205

#### القسم الثاني المسؤولية الجزائية

يشترط في المسؤولية الجزائية في جرم التهريب توفر القصد، وتراعى في تحديد هذه المسؤولية النصوص الجنائية المعول بها، ولذلك يعتبر مسؤولاً جزائياً:

- الفاطرون الأصليون.
- الشركاء في الجرم.
- المتدخلون والمحرضون.
- حائزوا للعود المهرية.
- اصحاب وسائل النقل التي لمستخدمت في التهريب وسائقوها ومعاونوهم.
- اصحاب او مستاجرها للمحلات او الاماكن التي اودعـت فيها المواد المهرية او المنتفعـون بها.

### المادة 206

يعاقب على التهريب وما في حكمه وطبق الشروع في أي منها بما يلي:

١. بغرامة لا تقل عن (1000) دينار ولا تزيد على (10000) دينار وعند التكرار يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن (5000) دينار.

٢. شاش من الحكم بالحبس في حالات التكرار المنصوص عليها في البند (١) من هذه الفقرة حالات التهريب الحكمي المتعلقة بإخفاء القيمة أو العدد أو الوزن أو القيم أو المنشأ شريطة أن يكون قد تم التصرّف عن نوع البضاعة بحسبتها الحقيقة وفق بند التعرية الرئيسي.

بـ. غرامة جمركية بمقدار مدنى للدائرة على النحو الحالى:

١. من ثلاثة أمثال القيمة إلى ستة أمثال القيمة عن البضائع الممنوعة المعينة.

٢. من مثلي القيمة إلى ثلاثة أمثال القيمة إضافة للرسوم عن البضائع الممنوعة أو المحصورة.

٣. من مثلي الرسوم إلى أربعة أمثال الرسوم عن البضائع الخاصة للرسوم إذا لم تكون ممنوعة لو محصورة على أن لا تقل عن نصف قيمتها وعلى أن لا تقل الغرامة عن ثلاثة أمثال الرسوم إذا كانت للبضاعة خاصة لرسوم باهظة .

٤. من نصف القيمة إلى مثل القيمة عن البضائع غير الخاصة لأى رسوم أو ضرائب ولا تكون ممنوعة أو محصورة.

جـ. مصادرة للبضائع موضوع التهريب أو الحكم بما يعادل قيمتها مشتملة على الرسوم الجمركية والضريرية على المبيعات العامة والخاصة والرسوم والضرائب الأخرى عند عدم حجزها أو نجانها من الحجز.

دـ. ١. الحكم بمصادرة ومحاذط النقل والأدوات والمأوى الذي استعملت في التهريب أو بغرامة لا تقل عن (25%) من قيمة البضائع المهرية بحيث لا تزيد على قيمة واسطة النقل وذلك فيما عدا السفن والطائرات والقطارات ما لم تكن قد أحدثت أو استقررت لهذا الغرض لو الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها أو نجانها من الحجز.

٢. إذا تعرّت تنفيذ الحكم القضائي القطعي بمصادرة واسطة النقل والأدوات والمأوى الذي استعملت في التهريب، لو كان ملكها غير محكوم عليه بجرائم التهريب فللدائرة استيفاء ما يعادل قيمة أي منها حسب قيمتها السوقية بتاريخ ارتكاب الفعل.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019 وتم تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم تعديليها بعد اعلان بطلان القانون المؤقت المعدل رقم 23 لسنة 2005

حيث كان نص الفقرة (أ) كما يلى :

أـ. بغرامة لا تقل عن (50) دينار ولا تزيد على (1000) دينار، وعند التكرار الحبس من شهر إلى ثلاث سنوات بالإضافة إلى الغرامة المذكورة لو باحدى هاتين العقوبتين.

٤. من (25 - 100 ) دينار عن للبضائع غير الخاصة إلى أية رسوم أو ضرائب ولا تكون ممنوعة أو محصورة.

#### المادة 207

المدير أن يقرر مصادرة البضائع للمجموعة في حالة قرار المهربيين لو عدم الاستدلال عليهم.

#### المادة 208

الفصل الخامس

**الملحقات**  
**للفصل الأول**  
**الملائحة الإدارية**  
**قرارات التحصيل والتغريم**

- أ . يجوز للمدير لو من يفوضه ان يصدر قرارات من اجل المطالبة بالرسوم والضرائب والغرامات التي تقوم الدائرة بتحصيلها على ان تكون هذه المبالغ ثابتة للمقدار مستحبة الاداء بموجب تعهدات مكتوبة او تعهد تسوية ملحوظة لقرار محكمة قضي وعلي المكلف مراجعة الدائرة لتسوية المطالبة، خلال ثلاثةين يوما من تاريخ تبليغه القرار.
- ب . للمدير اصدار قرار تحصيل من اجل استيفاء الرسوم والضرائب والغرامات المطالب بها اذا لم يتم المكلف بالمراجعة خلال المدة المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.
- ج . للمكلف الاعتراض على قرارات التحصيل لدى المحكمة المختصة خلال ثلاثةين يوما من تاريخ التبليغ، غير ان ذلك لا يوقف التنفيذ الا اذا دفع المحتضر ( 25 % ) من المبالغ المطالب بها على سبيل التامين لو قدم كفالة بنكية بها.

### المادة 209

- أ . تفرض الغرامات المنصوص عليها في الفصل الثالث من هذا الباب بقرار من العدیر او من يفوضه.
- ب . يبلغ المخالف بالذات لو من يمثله بالغرامة المفروضة عليه بموجب اشعار خطى او بالبريد المسجل.
- وعلى المخالف دفع الغرامات خلال ثلاثةين يوما من تاريخ تبليغه بها او رفض التوقيع على اشعار التبليغ.

### المادة 210

- أ . يجوز الاعتراض لدى الوزير على قرارات التغريم الصادرة بمقتضى المادة ( 209 ) من هذا القانون خلال المدة المحددة فيها.
- والوزير تثبت قرار التغريم او الغازه او تخفيض الغرامة اذا ثبت له ما يبرر ذلك.
- ب . يكون قرار الوزير الذي يصدره بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة قابلا للطعن لدى المحكمة الجنrikية خلال ثلاثةين يوما من تاريخ تبليغه عندما تتجاوز الغرامة المفروضة مسافة الى فيما يتصاعد المصادر ان وجدت ( 500 ) دينار وللمحكمة ان تويد او تعدل الغرامة او تنفيها.

### المادة 211

**القسم الثاني**  
**الملائحة العصائية بالنسبة لجريمة التهريب**

لا يجوز تحريك الدعوى في جرائم التهريب الا بناء على طلب خطى من العدیر او من يقوم مقامه عند غيابه.

## المادة 212

**القسم الثالث**  
**سقوط حق الملاحة**  
**التسوية بطريقة للمصالحة**

أ . للوزير او من يفوضه عقد التسوية الصلحية في جرائم التهريب او ما في حكمه سواء قبل اقامة الدعوى او خلال النظر فيها وقبل اكتساب الحكم القضائي للصلادر بالدعوى ادرجة لقطعبة وذلك مع جميع المسؤولين عن التهريب او مع بعضهم عن كامل الجرم وضمن الشروط الواردة في عقد المصالحة.

ب. للوزير بتنصيب من العدیر ان يتتجاوز عن اية مخالفة او جرم تهريب او ما في حكمه قبل رفع الدعوى او خلال النظر فيها وقبل صدور الحكم البدائي عند وجود اسباب مبررة، وللتي لا تتجلواز مدار الغرامات المقررة لها (500) بياناً.

وفي جميع الاحوال لا تكون من الاسباب المبررة الا ما كان متصلة بقضايا المسافرين بما يتعلق باستعمالهم الشخصي.

ج. للوزير بتنصيب من العدیر ان يتتجاوز عن الفسایا الجمركية المتعلقة بمعاملات الجهات الرسمية.

### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019

## المادة 213

أ . للوزير او من يفوضه عند عقد التسوية الصلحية الاستعاضة عن الجزاءات والغرامات الجمركية المنصوص علىها في طماده (206) من هذا القانون بما يلي:

1. غرامة جمركية لا تقل عن (50%) من الحد الادنى للتعرض المدنى.

2. مصادرة البضائع الممنوعة المعينة والبضائع الممنوع استيرادها او تصديرها.

3. يجوز ان يتضمن عقد التسوية الصلحية اعادة البضاعة المحظوظ واستيفله الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى المتوجبة عن طلب البضائع للسموح باستيرادها او تصديرها او البضائع المحصور لاستيرادها شريطة موافقة جهة الحصر.

4. يجوز ان يتضمن عقد التسوية الصلحية اعادة وبيانه التفاصيل والمواد التي استخدمت في التهريب لقاء غرامة لا تقل عن (20%) من قيمة البضاعة المهرية ولا تزيد على (50%) من قيمة واسطة النقل.

ب. على الوزير ان يصدر دليلاً للتسويات الصلحية على ان ينشر في الجريدة الرسمية.

## المادة 214

تسقط الذريعة عند اجراء المصالحة عليها.

## المادة 215

### الفصل السادس المسؤولية والتضامن

- أ . تكون المخالفة كما تترتب للمسؤولية المدنية في جرائم للتهريب بتوافق اركانها الا انه يخفى من المسؤولية من اثبت انه كان ضحية قوة قاهرة وكذلك من ثبت انه لم يقدم على ارتكاب اي فعل من الاعمال التي كونت المخالفة او جريمة للتهريب او تسببت في وقوعها او ادت الى ارتكابها.
- ب . تشمل المسؤولية المدنية اضافة الى مرتكبي المخالفات وجرائم التهريب كناطرين اصلين، للمتدخلين واصحاب البضايع موضوع المخالفة او جريمة التهريب والشريكاء والممولين والكفالة والوسطاء والموكلين والمتبرعين والذاقين والحاائزين والمتغصبين ومرسللي البضائع كلما في حدود مسؤوليته في وقوع الفعل.

## المادة 216

- يعتبر مستثمروا المحلات والأماكن الخاصة التي تودع فيها البضائع موضوع المخالفة او جريمة للتهريب مسؤولين عنها.
- اما مستثمروا المحلات والأماكن العامة وموظفوها وكذلك أصحاب وسائل نقل الركاب العامة وسائلوها ومعاونوهم فهم مسؤولون ما لم يثبتوا عدم علمهم بوجود البضائع موضوع المخالفة او التهريب وعدم وجود مصلحة مباشرة او غير مباشرة لهم بذلك.

## المادة 217

- يكون للكفلاء مسؤولين بالصفة ذاتها التي يسأل بها الملزمون الأصليون من حيث دفع الرسوم والضرائب والغرامات وغيرها من المبالغ المتوجبة بحدود كلاماتهم.

## المادة 218

- يكون المخلص الجمركي مسؤولاً عن المخالفات التي يرتكبها هو او اي من مستخدميه المفترضين من قبله في البيانات الجمركية، فإذا كانت تلك المخالفات تؤدي الى جرائم للتهريب فللمحكمة الفصل فيها وتحديد المسؤولية، اما التعهدات المفتوحة في البيانات الجمركية فلا يسأل عنها الا اذا تعهد المخلص بها او كفل متعديها.

## المادة 219

- يكون أصحاب للبضائع وارباب العمل وناقلوا البضائع مسؤولين عن اعمال مستخدميهم وجميع العاملين لمصلحتهم فيما يتعلق بالرسوم والضرائب التي تستوفيها الدولة والغرامات والمصادرات المنصوص عليها في هذا القانون والذاتية عن تلك الاعمال.

**المادة 220**

الورثة مسؤولون عن إداء المبالغ المترتبة على المتوفى في حدود نصيب كل منهم من التركة.

**المادة 221**

تحصل الرسوم والضرائب والغرامات المقررة لو المحكوم بها بالتضامن والتكافل من المخالفين أو المسؤولين عن التهريب وذلك وفقاً للاصول المتبعة في قانون تحصيل الاموال العامة ، وتكون البضائع ووسائل النقل عند وجودها أو حجزها ضمناً لاستيفاء المبالغ المطلوبة.

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بالذاء عبارة (الاموال الاميرية ) والاستفادة عنها بعبارة (الاموال العامة ) بموجب القانون المعدل رقم 12 لسنة 2017

**الفصل السابع****إنشاء للمحاكم الجمركية وأصول المحاكمات لديها****المادة 222**

أ . تنشأ محكمة بداية تسمى (محكمة الجمارك البدائية ) ترافق من رئيس وعدد من القضاة يعينهم المجلس القضائي من القضاة العاملين في الجهاز القضائي .

بـ. تخضع محكمة الجمارك البدائية بالنظر فيما يلي :

1. جرائم التهريب وما يدخل في حكمه وفقاً لاحكام هذا القانون .

2. الجرائم والمخالفات التي ترتكب خلافاً لاحكام هذا القانون وقوانين الاستيراد والتصدير وقانون تشجيع الاستثمار وقانون الضريبة العامة على المعروضات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها .

3. الخلافات الناجمة عن تطبيق الاتفاقيات التجارية الدولية التي ترتبط بها المملكة وفي أي خلاف يقع مهما كان نوعه يتعلق بتطبيق القواعد والأنظمة المذكورة في البند 2 من هذه الفقرة .

4. الاعتراضات المقدمة على قرارات التحصيل عملاً باحكام المادة 208 من هذا القانون .

5. الطعون المقدمة على قرارات الغريم وفقاً لاحكام المادة 210 من هذا القانون .

6. توقيف وتخليص سبيل الانخلاص الملاحقين بارتكاب الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في البندين 1 و 2 من هذه الفقرة وفي الحالات التي لم تكن القضية قد وردت الى المحكمة بعد يجوز لرئيس المحكمة لن يطلب من أي شخص أتهم بموجب هذا القانون أن يقدم كفالة لضمان حضوره للمحكمة والا يقرر توقيفه حتى تنتهي القضية او يقدم تلك الكفالة .

7. الافراج عن البضائع المحجوزة في القضايا المنظورة فيها لقاء كفالة مصربيه تعادل قيمة هذه البضائع وكذلك

- الاقراغ عن وسائل النقل المحجوزة بعد وضع اشارة الحجز عليها لدى الدواين المختصة .
- ج. على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، تخصل محكمة الجمارك البدائية بنظر قضايا التعرض المدني والغرامات على الأشخاص الملاحتين بغض النظر عن صفاتهم أو الجهات المنتسبين إليها وتطبق عليهم العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.
- د. تتعقد محكمة الجمارك البدائية من قاض مغفرد .
- هـ. تتعقد محكمة الجمارك جلساتها في عمان أو في أي مكان آخر تراه داخل المملكة .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم إلغاء عبارة (أصول المحاكمات ) الواردة في مطلعها والاستعاضة عنها بعبارة (إنشاء المحاكم الجنائية وأصول المحاكمات لديها) وللغاية نفسها للسابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 27 لسنة 2000

حيث كان نصها السابق كما يلي :

- أ . شكل محكمة خاصة تسمى (محكمة الجمارك البدائية) ويتألف من ثلاثة قضاة يعينهم المجلس القضائي بالطريقة التي يعين فيها القضاة النظاميون ويعين أحدهم رئيسا وفي حالة عدم تمكن أحدهم من القيام بوظيفته بسبب الغياب أو لأي سبب آخر يجوز لوزير العدل أن ينتخب أي قاض آخر للقيام بهذه الوظيفة.
- ب. يجوز ان شكل اكثرا من هيئة لهذه المحكمة.
- ج. تتعقد هذه المحكمة في صanc وفي المكان الذي يعين لها من قبل الوزير ويجوز لها ان تتعقد في اي مكان آخر تراه مناسب، وتصدر قراراتها بالإجماع او بالأكثرية.

#### **المادة 223**

- أ . تنشأ محكمة لستئاف تسمى (محكمة الجمارك الاستئنافية) تتألف من رئيس وعدد من القضاة يعينهم المجلس القضائي من القضاة العاملين في الجهاز القضائي .
- بـ، تخصل محكمة الجمارك الاستئنافية بالنظر في الطعون التي تقدم على القرارات او الاحكام الصادرة عن محكمة الجمارك البدائية .
- جـ. تتعقد محكمة الجمارك الاستئنافية من هيئة مكونة من ثلاثة قضاة وتصدر قراراتها او احكامها بالإجماع او بالأكثرية .
- د . تتعقد محكمة الجمارك الاستئنافية جلساتها في عمان او في اي مكان آخر تراه داخل المملكة .
- هـ. مدة استئاف القرار او الحكم الصادر عن محكمة الجمارك البدائية ثلاثون يوما ابتداء من اليوم التالي لتاريخ تقديمها اذا كلن وجهاهما ومن اليوم التالي لتاريخ تبلغه اذا كان بمناسبة لوجهاه او وجاهها اعتبارا .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والامتناعية عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 27 لسنة 2000 حيث كان نصها للسابق كما يلي :

بالرغم مما ورد في أي قانون آخر ترقى محكمة الجمارك البدائية الاختصاصات التالية:

ا.النظر في جميع جرائم التهريب وما يدخل في حكمه وفقا لاحكام هذا القانون.

ب.النظر في جميع الجرائم والمخالفات التي ترتكب خلافا لاحكام هذا القانون وقوانين وانظمة المكتوب والاتفاق المطبى والاسيراد والتصدير وقانون تشريع الاستثمار وقانون الضريبة العامة على المسعات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها.

ج.النظر في الخلافات الناجمة عن تطبيق الاتفاقيات التجارية الدولية التي ترتبط بها المملكة وفي اي خلاف يقع فيما كان نوعه يتعلق بتطبيق الفرائين والأنظمة المذكورة في الفقرة (ب) من هذه المادة.

د.النظر في الاعتراضات على قرارات التحصيل عملا باحكام المادة (208) من هذا القانون.

هـ.النظر في الطعون المقدمة على قرارات التغريم وفقا لاحكام المادة (210) من هذا القانون.

و.التوقيف والتخلية في هذه الجرائم والمخالفات حسب الفraud المنصوص عليهما في قانون اصول المحاكمات الجزائية.

وفي الحالات التي لم تكن القضية قد وردت الى المحكمة بعد، يجوز رئيس المحكمة ان يطلب من اي شخص انهم بموجب هذا القانون ان يقدم كفلا يضمن حضوره للمحكمة والا يفرر تويفه حتى تنتهي القضية او يقدم تلك الكفالة.

## المادة 224

تنظر محكمة الجمارك الاستئنافية في الطعون المقدمة اليها تدقيقا في القضايا التي لا تزيد قيمتها على عشرة الاف دينار ومرافعة في القضايا الاخرى ويجوز لها النظر في اي قضية مهما بلغت قيمتها مرافعة لاني سبب تراه بقرار تصدره لهذه الغاية تدقيقا .

### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والامتناعية عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 27 لسنة 2000 حيث كان نصها للسابق كما يلي :

أ .يجوز استئناف احكام محكمة الجمارك البدائية الى محكمة جمارك لستانية خاصة مؤلفة من ثلاثة قضاة نظاميين بينهم مجلس قضائي ويسمى احدهم رئيسا، وفي حالة عدمتمكن احدهم من القيام بوظيفته بسبب الغياب او اي سبب آخر، يجوز لوزير العدل ان ينتدب قاضيا آخر للقيام بهذه الوظيفة.

ب. تتعهد هذه المحكمة في عمان وفي المكان الذي يعينه لها الوزير او في المكان الذي تراه.

ج. تنظر هذه المحكمة في الدعاوى المرفوعة تديها تدقيقا او مرافقة وتصدر فراراتها بالاجماع او الاكثرية.

د. مدة الاستئناف ثلاثةون يوماً من تاريخ تبليغ الحكم البدائي إذا كان خيابياً ومن تاريخ تفهمه إذا كان وجاهياً.

## المادة 225

أ. تبليغ الأحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الجمارك الاستئنافية في الدعوى الجزائية والحقوقية الطعن لدى محكمة التمييز في الحالتين التاليتين :

1. إذا كانت قيمة الدعوى أو الغرامات الجنائية وبدل المصادرات لا تقل عن خمسة آلاف دينار .

2. إذا كان الخلاف في الدعوى الأخرى حول نقطة قانونية مستحدثة أو على جانب من التعقيد أو تتطوي على أهمية عامة ولذلك محكمة الجمارك الاستئنافية أو محكمة التمييز بذلك وظلا لاحكام الغرفات (ب، جـ) من هذه المادة .

ب. يقدم طلب الانذن بالتمييز إلى محكمة الاستئناف خلال عشرة أيام تبدأ من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم الاستئنافي إذا كان وجاهياً ومن اليوم التالي لتاريخ تبليغه إذا كان بخطابة الوجاهي أو وجاهياً اعتبارياً .

ج. إذا رفضت محكمة الجمارك الاستئنافية منح الانذن بالتمييز يحق لطالبه تقديم طلب منح الانذن إلى رئيس محكمة التمييز وذلك خلال عشرة أيام من اليوم التالي لتاريخ تبليغه قرار الرفض .

د. في حالة منح الانذن بالتمييز من محكمة الاستئناف الجنائية أو من رئيس محكمة التمييز يترقب على طالب التمييز تقديم لائحة التمييز خلال عشرة أيام من اليوم التالي لتاريخ تبليغه قرار منح الانذن .

### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الفاء نفسها السابق والاستفاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 27 لسنة 2000 حيث كان نصها السابق كما يلي :

تكون الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى للحقوقية أو الجزائية قابلة للتمييز .

أ. إذا كان المبلغ المحكم به لا يقل عن الفي دينار .

ب. إذا كان الخلاف في الأحكام الأخرى حول نقطة قانونية مستحدثة أو على جانب من التعقيد أو تتطوي على أهمية عامة ولذلك محكمة الاستئناف الجنائية بذلك. ويقدم طلب الانذن خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغ قرار محكمة الاستئناف الجنائية .

ج. إذا رفضت محكمة الاستئناف الجنائية اعطاء الانذن بالتمييز فيحق لطالبه أن يتقدم بطلب الانذن إلى رئيس محكمة التمييز خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه قرار الرفض.

د. إذا صدر القرار بالانذن من محكمة الاستئناف الجنائية أو من رئيس محكمة التمييز فتترقب على التمييز تقديم لائحة التمييز خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه قرار الانذن.

## المادة 226

مدة تمييز القرار أو الحكم الاستئنافي ثلاثةون يوماً من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم إذا كان وجاهياً ومن اليوم التالي لتاريخ تبليغه إذا صدر بخطابة الوجاهي أو وجاهياً اعتبارياً .

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الناء نفسها السابق والاستعاضة عنه بالنص العالى بموجب القانون المعدل رقم 27 لسنة 2000

حيث كان نصها السابق كما يلى :

- أ . المحكوم عليه ان يعرض على الحكم العالى خلال عشرة اوان من تاريخ قليمه.
- ب . تقدم لائحة الاعراض او الاستئناف الى المحكمة التي اصدرت الحكم او الى المحكمة التي تقع اقامه الطالب ضمن اختصاصها لرفعها الى المحكمة ذات الاختصاص.
- ج . تقدم لائحة التمييز الى محكمة الاستئناف التي اصدرت الحكم لترفعها مع اوراق الدعوى الى محكمة التمييز . مدة التمييز ثلاثون يوما من تاريخ تمهيد الحكم لو تليقه اذا كان غيابيا .

**المادة 227****أحكام مقرقة**

تشكل الديلاية العامة للجريمة بموجب قانون تشكيل المحاكم النظامية .

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الناء نفسها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالى بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019 حيث كان نصها السابق كما يلى :

- أ . يمارس وظيفة النيابة العامة للجريمة مدعى عام او اكثر يعينه الوزير من موظفي الدائرة للحقوقين من لهم خدمة في الدائرة مدة لا تقل عن خمس سنوات للقيام بهذه الوظيفة، وله حق التحقيق والمراقبة واستئناف وتمييز الاحكام الصادرة عن المحاكم للجريمة.
- ب . بالرغم مما ورد في اي قانون آخر ، تعتبر خدمة كل من اشغل حضو محكمة جرمانية او مدعى عام لدى النيابة العامة للجريمة لمدة متتلين متاليتين قبل او بعد نفاذ احكام هذا لقانون خمسة قضائية كاملة تخليات قانون تقليبة المحاميين للخالقين وقانون استقلال القضاء .

**المادة 228**

لا تقبل دعوى من المطالبة لدى المحاكم للجريمة بالنسبة لرسوم للجريمة والرسوم والضرائب الاخرى لبيان ما زلت في حوزة الدائرة وقد التخلص عليها .

**المادة 229**

- أ . إذا ثبت للمدعي العام أثناء التحقيق في أي من القضايا الجنائية وجود فعل يتعلق بجرائم غسل الأموال فعليه التحقيق فيه وتحقيقاته بهذا للخصوص وكأنها صادرة عن مدعى عام مختص .

بـ، إذا تقرر إسقاط الدعوى المنظورة أمام المحكمة الجنائية للغياب أو لأي سبب آخر ولم يتم تجديدها خلال تسعين يوماً من تاريخ تبلیغ المدعى بالقرار، فيتقرر القرار الصادر بالإسقاط نهائياً وغير قابل للطعن بأي من طرق الطعن.

ج. يطبق كل من المدعي العام ومحكمة الجمارك البدائية ومحكمة الجمارك الاستئنافية ومحكمة التمييز فيما ما لم يرد عليه نص في هذا القانون الأحكام الواردة في كل من قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون أصول المحاكمات العدلية وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

تعديلات العادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلاها بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019 وتم تعديلاها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم تعديلاها بعد اعلان بطلان القانون المؤقت المعدل رقم 23 لسنة 2005 وتم الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 27 لسنة 2000 حيث كان نصها السابق كما يلي :

لـ«المحاكم البدائية والاستثنافية» صلاحية دعوة الشهود واستجوابهم واستئام كافة البيانات وطلبهم ان يتبعا في كافة اجراءاتهما الاصول الواردة في قانون اصول المحاكمات المدنية والجنائية فيما لا يتعارض مع حكم هذا القانون.

النحو

السابقة 230

مع مراعاة الاحكام الخاصة في هذا القانون تنظم وتبليغ الاراق القضائية وجميع الاوراق والقرارات المسددة بموجبه من قبل موظفي الدولة ورجال مهابطها العدلية وفق الاجراءات المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الجنائية وقانون اصول المحاكمات الجزائية .

تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الفاء نفسها للسابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب لقانون المعدل رقم 27 لسنة 2000 حيث كان نصها السابق كما يلي :

يجوز لموظفي الادارة ورجال ضباطتها ان يتضمنوا وبلغوا بأنفسهم لوراق الاستدعاء والتبليغات والاحكام وبصورة عامة جميع الاوامر المتعلقة باصول المحاكمة بما في ذلك قرارات التحصيل والتغريم.

السادسة

أ . تستوفى الرسوم عن الدعوى المدنية المقامة لعام المحاكم الجنائية في جميع درجات المحاكمة وأنواعها وفقا لاحكام نظام رسوم المحاكم النافذ المنقول وكانها دعوى مدنية بالمعنى المبين بالنظام المذكور .

بـ. بالرغم مما ورد في اي قانون اخر، لا يسمح اي دعوى ضد الخزينة لدى المحاكم الجنائية الا اذا كان المدعى قد قام باداع تلمين لذوي او كفالة مصرافية تعادل (25%) من المبلغ المطلوب منه بما في ذلك الرسوم والغرامات، او المبلغ للمدعى به من قبله ايهما اكبر .

نَفْعَلَاتُ الْمَادِهُ :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد إلغاء نص الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بالنص الحالى بموجب لقانون المعدل رقم 27 لسنة 2000

حيث كان نصها السابق كما يلى :

- أ . يجري التبليغ وفق الاصول المحددة في قانون اصول المحاكمات المدنية مع مراعاة الحالتين التاليتين:

  ١. اذا غير المطلوب تبليغه مكان لقامته المختار او مكان عمله بعد تاريخ محضر الضبط المنظم بحقه دون اعلام الدائرة خطيا بذلك، او اذا اعطي عنوانا كاذبا يجري التبليغ بالتعليق على مكان لقامته او مكان عمله الاخير او المعروف او المختار وفي لوحة الاعلانات للمركز الجركي المختص.
  ٢. اذا كان المطلوب تبليغه مقيم محل الاقامة وكانت قيمة البضاعة موضوع التهريب لا تزيد على (٢٠٠) دينار فيجري التبليغ بالتعليق في لوحة اعلانات المحكمة ويثبت ذلك بمحضر ضبط. اما اذا كانت قيمة البضاعة موضوع التهريب تتجاوز (٢٠٠) دينار فيجري التبليغ بالتعليق على لوحة اعلانات المحكمة والاعلان في صحيفة يومية ولمرة واحدة على الاقل.

الملدة 232

الفصل الثاني

تنفيذ الأحكام وقرارات التحصيل والتغريم

- أ . تتفق قرارات التخصيل والتغريم والاحكام الصادرة في القضايا الجنائية بعد اكتسابها الدرجة القطعية بجميع وسائل التثبت على اموال المكلفين المنقوله او غير المنقوله وفقا لقانون تحصيل الاموال العامة، وعلى الوزير الفاء الحجز على ما يكفي من تلك الاموال لتمديد المبالغ المطلوبة.

ب . يمارس للمدير جميع الصلاحيات المخولة لى الحاكم الاداري وللجنة تحصيل الاموال العامة المنصوص عليها في القانون المذكور .

تعديلات العلادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بالغاء عبارة (الاموال الاميرية ) والاستعاضة عنها بعبارة (الاموال العامة ) بموجب القانون المعدل رقم 12 لسنة 2017

### المادة 233

لا يؤثر تنفيذ الحبس في حق الدائرة بالرسوم والغرامات المترتبة على المخالفين أو المسؤولين عن التهريب وبالمصادرات المقررة وتعتبر للغرامات الجمركية المحكوم بها في جميع الاحوال بمثابة تعويض مدني للدائرة وتحصل بالطريقة التي تحصل بها الأموال العامة.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بمرجع القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019 وتم الغاء عبارة (الأموال الأميرية) والامتناعضة عنها بعبارة (الأموال العامة) بمرجع القانون المعدل رقم 12 لسنة 2017

حيث كان نص الفقرات السابق كما يلي :

أ . اذا لم يؤد المحكوم عليه الجزاء النقدي المحكم به عليه بحبس في مقابل كل (بندارين) او كسرورها يوما واحدا على ان لا تتجاوز مدة الحبس سنة واحدة، وفي حالة عدم النص في فرمان المحكمة على استبدال الجزاء النقدي بالحبس عند عدم دفعه ثقيم ذلك الاستبدال يقرر من النيابة العامة الجمركية .  
ب . وضم من لصل الجزاء النقدي بالنسبة التي حددها الحكم كما ورد في الفقرة الاولى من هذه المادة كل اداء جزئي قبل للحبس او في الثنائي وكل مبلغ تم تحصيله .

ج . ان الحبس المنصوص عليه في هذه المادة لا يؤثر في حق الدائرة بالرسوم والغرامات المترتبة على المخالفين او المسؤولين عن التهريب وبالمصادرات المقررة وتعتبر للغرامات الجمركية المحكوم بها في جميع الاحوال بمثابة تعويض مدني للدائرة وتحصل بالطريقة التي تحصل بها الأموال العامة .

### المادة 234

يجوز تنفيذ فرارات الحبس ومنكرات الاحضار الصادرة عن المرابع المختصة وبتبليغ الاخطارات بوسائله موظفي الدائرة ويحال ضابطها .

### المادة 235

تفعى الدائرة من جميع نفقات التنفيذ ومن تقديم الكثالة او التامين في جميع الاحوال التي يفرض فيها القانون ذلك .

### المادة 236

#### باب الرابع عشر

#### بيع البضائع

1 . للدائرة ان قبض البضائع المحجوزة من حبواتن او بضائع قابلة للتلف او التصرف او كانت في حالة من شأنها ان تؤثر في سلامة البضائع الاخرى او المنشآت الموجودة فيها .  
ب . ويحوز بترخيص من المدير او من ينوبه بيع البضائع المحجزة التي تتعرض لنفسان قيمتها بشكل ملحوظ

وتتفيدا لهذه المادة يتم البيع استناداً إلى محضر ثبت فيه حالة للبضاعة والأسباب الداعية لبيعها دون حاجة إلى انتظار صدور حكم من المحكمة المختصة على أن يشعر صاحب البضاعة كل ما يمكن ذلك. فإذا صدر هذا الحكم فيما بعد وكان يقضي بإعادة هذه للبضاعة إلى أصحابها دفع لهم ثمن البضاعة المباعة بعد افتطاع أي رسوم لو ضرائب مستحقة عليها.

ج. 1، للوزير بناءً على تعيين المدير أن يقرر مصادرة لو إثلاف البضائع المضبوطة الممنوع لستراوها أو تصديرها دون انتظار صدور حكم قضائي إذا ثبت له أنها تشكل خطراً على السلامة العامة للمواطنين لو أنها تتلفة ولا يستفاد منها وذلك بناءً على توصية لجنة فنية تشكل من دائرة الجمارك و مديرية الأمن العام وديوان المحاسبة والدائرة المسئولة بالمنع.

2. في حال صدر الحكم وكان يقضي بإعادة البضائع لأصحابها كون الفعل لا يشكل جرم التهريب أو ما في حكمه، وكان قد تم إلاؤها أو استخدامها من الجهات الحكومية فيدفع لأصحابها قيمة المقدرة من الدالة بحالها عند مصادرتها أو إثلافها.

3. في حال صدر الحكم باحتكار البضائع المضبوطة مهربة يلزم أصحاب البضائع بدفع ثغرات الحفظ من تاريخ ضبطها وثغرات الإثلاف المحده من الجهات المختصة وتحصل منهم وفقاً للأصول المقررة في قانون تحصيل الأموال العامة.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

### المادة 237

للدائرة أن تبيع ما يلي:

أ . البضائع الموجودة في المخازن أو في ساحات الحرم الجمركي وارصده بعد مضي ثلاثة أشهر على تخزينها وتطبق هذه الأحكام على الودائع التي يتركها المسافرون في المراكز الجمركية.

ب. البضائع الموجودة في مخازن وساحات الهيئات المستقرة بعد انتهاء المهل المحددة بموجب أحكام قوانين وأنظمة تلك الهيئات.

ج. البضائع من الانواع المبينة في الفقرة (أ) من المادة (236) من هذا القانون عندما تكون موجودة في الحرم الجمركي خلال مهلة المنفظ اذا ظهرت عليها مولار العرض أو الفساد أو الضرر بسلامة البضائع الأخرى او المنشآت على أن يثبت ذلك بموجب محضر وعلى أن يخطر أصحاب البضائع او من يمثلهم لذا امكن ذلك والا باعلان يعلق في المركز الجمركي المختص وذلك قبل البيع.

### المادة 238

تتولى الدائرة أيضاً بيع ما يلي:

أ . البضائع والمواد ووسائل النقل التي أصبحت ملكاً نوائباً لها نتيجة حكم او شهوية صلحية او نزاع خطبي او

بالمصادرة وفقاً للمادة (207) من هذا القانون او التي ألت ملكيتها للدائرة لا يمكّن فانونها آخر .  
بـ. البضائع التي لم تصحب من المستردعات العامة والخاصة ضمن المهل القانونية والتي تباع وفقاً لاحكام المواد (112 ، (119) من هذا القانون .  
جـ. للبضائع والمود التي لم يعرف أصحابها ولم يطالب بها احد خلال مدة الحفظ .

#### المادة 239

لا تتحصل الدائرة اي مسؤولية بالبطل او الضرر عن البضائع التي تقوم ببيعها بموجب احكام المواد (236 ، 237 ، 238) من هذا القانون الا اذا ثبت لها ارتكبت خطأ بيدها في اجراء عملية البيع .

#### المادة 240

أـ . تطبق احكام البيع المنصوص عليها في المواد (236)،(237)،(238) من هذا القانون على ما يجوز بيعه من البضائع المتنوعة او المخصوصة .  
بـ. مع مراعاة احكام الفقرة (بـ) من المادة (248) من هذا القانون تجري عمليات البيع المنصوص عليها في هذا الباب بالمراد العتني ووفقاً الشروط والقواعد التي تحدده بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية .  
جـ. تباع البضائع والمود ووسائل النقل خلصة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى عدا رسماي الدالة والبلديات اللذين يتحملها المعنزي .

#### المادة 24

١ . يوزع حصل للبيع وفقاً للترتيب التالي :  
١. نفقات عملية البيع .  
٢. النفقات التي صرفتها الدائرة من اي نوع كانت .  
٣. الرسوم الجمركية .  
٤. الرسوم والضرائب الاخرى وفق لسبعينها في تاريخ صدور التصريح الخاص بها .  
٥. نفقات الحفظ في المخازن الجمركية والمستردعات من فتح وتغليف ونقل وعتالة وغيرها .  
٦. رقم التخزين .  
٧. اجرة النقل (الذاولون) حدد الاقضاء .  
بـ. يوضع الرصيد المتبقى من حاصل بيع البضائع المسموح باستيرادها في يوم البيع بعد اقطاع المبالغ المنصوص عليها في الفقرة (أـ) من هذه المادة لدائرة ذي الائمة ولاصحاب العلاقة لن يطالبوا باسترداده خلال ثلاث سنوات من تاريخ البيع والا لتصبح حفظاً للفزينة .

جـ. اما للبضائع التي تكون متنوعة او غير مسموح باستيرادها فتصبح للرصيد المتبقى من حاصل بيعها حفظاً للفزينة واما للبضائع الاخرى سواء كانت من الانواع المتنوعة او المخصوصة او المسموح باستيرادها والتي تباع نتيجة لقصبة صلحية او قرار تنفيذي او حكم قضائي صدر في جرمية تهريب فيوزع الرصيد المتبقى وفقاً لاحكام المادة (242) من

هذا القانون.

#### المادة 242

تكون مبالغ الغرامات الجنائية وقيمة المولود والبضائع ووسائل النقل المصادر بعد خصم النفقات والضرائب والرسوم إلى خزينة الدولة على أن ينقطع منها الثلث لدفع الأكراميات التي يجوز توزيعها وفق نظام يصدر لهذه الغاية على أن يراعى في توزيعها جهود العاملين المباشرة في تحقيقها.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد إلغاء عباره ( تعليمات بتصديرها الوزير بناء على تسبب المدبر ) والاستعاضة عنها بعبارة ( نظام يصدر لهذه للغاية ) بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 .

#### المادة 243

في الحالات التي لا تحصل فيها غرامات أو تعويضات أو عندما تكون هذه الغرامات أو التعويضات زهيدة ولا يكون في استطاعة الدائرة أن تكافئ المخبرين والجاسوسين فالوزير لن ياند خلافاً لاحكام المادة (242) من هذا القانون بتوزيع حاصل ببيع البضائع المصادر ووسائل النقل بالطريقة التي يراها بناء على اقتراح المدبر بما يتفق والتناسب المبينة في المادة السابقة أو بدفع مبلغ من الخزينة يحدده الوزير بموافقة مجلس الوزراء .

#### المادة 244

##### باب الخامس عشر

##### امتياز دائرة الجمارك

أ. تتمكن الدائرة من أجل تحصيل جميع الرسوم الجنائية والرسوم والضرائب الأخرى التي تكلف بتحصيلها وكذلك للغرامات والتعويضات والمصاريف والأستردادات بامتياز عام على أموال المكلفين المنقوله وغير المنقوله حتى حالة الأفلام وبالاخصية على جميع الديون عدا المتعلقة منها بضمان المولود ومصاريف القضاء التي يقدمها الآخرون والديون التي لها امتياز عام على الأموال المنقوله .

ب. على كل مصرف لأي شركة أو تركة أو وكيل تقبضة أو الأعشار وفق مقتضى الحال أو أي شخص مسؤول عن أي تصفيه مشابهة أو تسوية من أي نوع أن يبلغ للمدبر خطياً بيده إجراءات التصفية أو شهر الأفلام لو الإعسار أو أي إجراءات أخرى حسب مقتضى الحال لمبيان المبالغ المستحقة للدائرة وتثبيتها وفي حال التخلف عن ذلك يعتبر كل من أولئك الأشخاص مسؤولاً مباشراً وشخصية عن دفع تلك المبالغ وفق أحكام هذا القانون على أن لا يعفي هذا الحكم الرئيسي من دفع تلك المبالغ من أي أموال منقوله لو غير منقوله أنت إليهم من التركة .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019 .

#### المادة 245

##### باب السادس عشر

##### النظام

- ا . اذا ظهر في اي وقت لن الرسوم والغرامات المترتبة بموجب هذا القانون على اية بضاعة لم تستوف او لفتها استوفيت بنفسه وذلك لاي سبب من الاصباب فتحصل للدائرة الرسمية والغرامات او التغصص الحاصل وفق احكام القانون تعديل الاموال العامة النافذ خلال ثلاثة سنوات من تاريخ انجاز البيان.
- ب . لا تسمع اي مطلب او دعوى باسترداد رسوم او ضرائب او غرامات مضى على تقديمها اكثر من ثلاثة سنوات.
- ج . واما التأمينات النقدية على اختلاف انواعها فتحول حكما وبصورة نهائية الى الخزينة اذا لم يتم اصحاب العلاقة تقديم المستندات وانجاز الشروط المطلوبة التي تمكن من تحديد وضع هذه التأمينات وذلك خلال المهل المحددة في هذا القانون .

وفي جميع الاحوال لا يجوز المطالبة بالرصيد المتبقي عما تم تحويله الى الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى بعد مضي ثلاثة سنوات على تاريخ دفع مبالغ التأمين الا اذا كان التأخير ناجما عن الدائرة .

- د . لا تسرى لحكم القريتين للسابقين على التأمينات المدفوعة لغايات تقديم الدعاوى بمقتضى هذا القانون .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بالغاء عبارة ( الاموال الاميرية ) والامتناع عنها بعبارة ( الاموال العامة ) بموجب القانون المعدل رقم 12 لسنة 2017

#### المادة 246

للدائرة لتلاف السجالات والابساالت والبيانات والمستندات الاخرى العائدة لاي سنة بعد مضي خمس سنوات على انتهاءها او على الانتهاء منها ولا تكون ملزمة بادرازها بعد انقضاء تلك المدة لاي جهة من الجهات او اعطاء اي نسخ او صور منها .

#### المادة 247

- ا . تستعد دعوى الحق العام في الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في هذا القانون بمضي ثلاثة سنوات من تاريخ وقوع الفعل اذا لم تجر ملاحقة بشانه .
- ب . تستقطع العقوبة المحكوم بها بموجب هذا القانون اذا لم تتفق بعضها خمس سنوات في الحكم الوجاهي من تاريخ صدوره وفي الحكم الغيابي من تاريخ تليع المحكوم عليه .
- ج . تسرى احكام التقادم والمهل المنصوص عليها في القانون المنافي على حقوق الدائرة المالية .

**المادة 248****باب السابع عشر****أحكام عامة**

- أ - يحق للوزير أن يستثنى الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة من بعض الاجراءات تسهيلاً لاعمالها بما في ذلك قبول قيمة البضائع التي تستوردها والمبيضة في الوزير (القوانين) مضافاً اليها اجور النقل والتأمين واى نفقات أخرى تقتضيها عملية الاستيراد شريطة ان لا يؤدي هذا الاستثناء الى المساس بالرسوم والضرائب المتوجبة وفقاً للقوانين المعمول بها سواء كان ذلك بالاعفاء او بالتأشير في ثبيتها.
- ب - للوزير بحسب من المدير بيع البضائع التي أصبحت حداً للخزينة للوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات العامة التابعة للحكومة بالمبلغ الذي يراه مناسباً او الشارل عنها لها بدون مقابل بقرار من مجلس الوزراء ويتسبيب منه.
- ج، ١- للوزير تقويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون إلى المدير على أن يكون التقويض خطياً ومحدداً.
- ٢- للمدير تقويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون إلى أي من موظفي الدائرة من ذوي العلاقة والاختصاص على أن يكون التقويض خطياً ومحدداً.

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٨.

**المادة 249**

يمتنع العمل بالتعليمات الصادرة بموجب أحكام هذا القانون إلى حين صدور الأنظمة المنصوص عليها بموجب القانون المعدل.

**تعديلات المادة :**

- أضيفت هذه المادة بالنص الحالي برقم (٢٤٩) وأعيد ترتيب المولود من (٢٤٩-٢٥٣) لتتصبج من ٢٥٤-٢٥٠ على التوالي بموجب القانون المعدل رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٨

**المادة 250**

يمتوفى بدل خدمة عن كل مسافر وعن كل مركبة تقادر اي منها الملكة بطريق البر او البحر ويحدد مقدار هذا البدل وشروط استيفائه والجهة المخولة بقيضه وحالات الاعفاء منه بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

**تعديلات المادة :**

- اعيد ترقيم المولد من (249-253) لتصبح من 250-254 على التوالي بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم اعادة ترقيتها بعد ان اضيفت هذه المادة بالنص الحالى برقم 249 واعيد ترقيم المولد (249) و(250) و(251) الواردة فيه لتصبح (250) و (251) و(252) منه على التالى بموجب القانون للمعدل رقم 24 لسنة 2010 .

**المادة 251**

على الرغم مما ورد في قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته:

أ. تسري احكام هذا القانون على البضائع الوردة والتي لرتكبت ب شأنها مخالفة جمركية لور جرم تهريب وما في حكمه المنصوص عليها في هذا القانون وينجم عن اي منها ضياع في الضريبة العامة او الضريبة الخاصة على المبيعات .

ب. تتولى للدائرة القيام بجميع الاجراءات المتعلقة باى مخالفة جمركية لور جرم تهريب وما في حكمه من حيث اجراءات الضريبة الصالحة لور الملاحقة القضائية او الملاحقة الادارية واى صلاحيات واجراءات اخرى منصوص علىها في هذا القانون .

ج. تخصل محكمة الجمارك البدائية ومحكمة الجمارك الاستئنافية بالنظر في جميع الدعاوى المقلمة وفقا لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة بما في ذلك تلك التي تكون الدائرة طرفا فيها والتي كانت تدخل قبل تفاذ احكام هذا القانون ضمن اختصاص محكمة البداية الضريبية ومحكمة الاستئناف الضريبية.

د. تحال جميع الدعاوى المقامة وفقا لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة والتي تكون دائرة ضريبة الدخل والمبيعات طرفا فيها والمنظورة بتاريخ سريان احكام هذا القانون ، ما لم تكن مدة تلقيح ، وذلك على النحو التالي :

1. تلك التي تدى محكمة البداية الضريبية الى محكمة الجمارك البدائية لمتابعة السير فيها من النقطة التي وصلت اليها .

2. تلك التي تدى محكمة الاستئناف الضريبية الى محكمة الجمارك الاستئنافية لمتابعة السير فيها من النقطة التي وصلت اليها .

هـ. تسري احكام هذه المادة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (29) لسنة 2009 .

**تعديلات المادة :**

- اضيفت هذه المادة بالنص الحالى برقم (250) ولعيد ترقيم المولد من 250 - 252 لتصبح من 251 - 253 على التوالي بموجب القانون للمعدل رقم 37 لسنة 2010 .

**المادة 252**

أ. مجلس الوزراء اصدر الاذنطة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

بـ. تنظر التعليمات الصادرة بموجب احكام هذا القانون في الجريدة الرسمية.

**تعديلات المادة :**

- اعيد ترقيم المواد من 250 - 252 لتصبح من 251 - 253) على التوالي بموجب القانون المعدل رقم 37 لسنة 2010 و اعيد ترقيم المواد (249) و(250) و(251) الواردة فيه لتصبح ( 250 ) و (251) و(252) منه على التوالي بموجب القانون المعدل رقم 24 لسنة 2010 .

**المادة 253**

- أ ، يلغى قانون الجمارك والمكوس رقم (1) لسنة 1962 والتعديلات التي أدخلت عليه، على أن تبقى الأنظمة والتعليمات الصالحة بموجبه وكذلك الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى قانون الجمارك المزقت رقم (16) لسنة 1983 سارية المفعول إلى أن يتم الغاؤها لو تعمد إليها بموجب أحكام هذه القانون خلال مدة اقصاها ستة أشهر .
- ب ، تبقى القرارات الصالحة عن مجلس الوزراء بمقتضى أحكام قانون الجمارك والمكوس رقم 1 لسنة 1962 والقانون المزقت رقم 16 لسنة 1983 سارية المفعول إلى أن يتم الغاؤها أو تجديدها خلال مدة اقصاها ستة أشهر من تاريخ نفاذ القانون .
- ج ، تلغى أحكام أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض لحكماته مع أحكام هذا القانون.

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد إضافة الفقرة (ب ) إليها بالنص الحالي وأعادة ترقيم الفقرة ( ب ) السابقة منها لتصبح فقرة (ج) بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 1999 .

**المادة 254**

رئيس الوزراء والوزراء مكلفوون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

**1998 /9 /1**



غرفة تجارة عمان  
AMMAN CHAMBER OF COMMERCE



الرقم: 3130 / 3861

التاريخ: 2024/10/3

حضرات المسادة رؤساء نقابات وجمعيات أصحاب العمل المحترمين.  
عمان - الأردن.

الموضوع: مسودة مشروع القانون المعدل لقانون الجمارك لسنة 2024.

تحية طيبة وبعد،

تُهدي غرفة تجارة عمان سعادتكم أطيب تحياتها ، وأرجو أن أرفق لسعادتكم نسخة عن الكتاب الوارد إلينا من عطوفة مدير عام دائرة الجمارك الأردنية والمتضمن نسخة عن (مسودة مشروع القانون المعدل لقانون الجمارك لسنة 2024 ) ، والذي يقرأ مع القانون رقم (20) لسنة 1998 .

راجياً سعادتكم التكرم بالإطلاع ، وتزويتنا بأي ملاحظات أو تعديلات أو مقتراحات لكم حوله (إن وجدت) ، ليتسنى للغرفة تضمينها ضمن ملاحظاتها عليه خلال فترة أسبوع من تاريخه بحد أقصى.

ونفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية والاحترام ، ، ،

خليل محمد الحاج توفيق  
رئيس مجلس الإدارة

لدم / ر بط  
R X



وزير المالية  
دائرة الجمارك

الرقم ٣٠١٥٩ | ٠٦٢٠٢٠

التاريخ ٢٠٢٤/١١/٣

الموافق



رئيس غرفة صناعة الأردن  
رئيس غرفة تجارة الأردن  
رئيس غرفة صناعة عمان  
رئيس غرفة تجارة عمان

**الموضوع : مسودة مشروع القانون  
المعدل لقانون الجمارك لسنة 2024**

في ضوء توجيه دائرة الجمارك لتعديل قانون الجمارك رقم (20) لسنة 1998 وتعديلاته والتزامها بالسياسات الحكومية بالتشاور مع جهات القطاع الخاص والجمهور الثناء اعداد التشريعات.

أرفق بطيه مشروع (القانون المعدل لقانون الجمارك لسنة 2024) للتكرم بالاطلاع وتزويدنا بلاحظاتكم حوله ، وذلك خلال مدة (14) يوم من تاريخه تمهدًا لاستكمال إجراءات إصداره حسب الأصول.

وأقبلوا فائق الاحترام ، ، ،

لواء جمارك  
المدير العام  
جلال سالم القضاة

بلا

نسخة :  
- مديرية مكتب صناعة المدير العام.  
- مديرية الشؤون القانونية / الدراسة (112/2023).  
- مديرية إدارة المحاضر.

**المادة (1) :**

يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجمارك لسنة 2024) ويقرأ مع القانون رقم (20) لسنة 1998 المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات قانوناً واحداً ويعمل به بعد ثلاثة أيام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

**المادة (2) :**

تعديل المادة (2) من القانون الأصلي بإضافة التعريفين التاليين إليها :

**التدقيق اللاحق :** الإجراءات التي تقوم بها الدائرة بعد الإفراج عن البضائع للتحقق من مخزونها المادي وصحة المعلومات والوثائق المتعلقة بالبيان وفحصها ومطابقتها في أيّاً من موقع الدائرة أو موقع صاحب العلاقة أو موقع أي شخص آخر سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً له صلة مباشرةً أو غير مباشرةً بالبيان وبكلفة وسائل التحري والتدقيق وعلى جميع الوثائق والسجلات الورقية والالكترونية وكافة الأنظمة والأجهزة الالكترونية.

**البيان المنجز :** البيان المستكمل كافةً متطلبات استيراد وتصدير البضائع بما في ذلك التخلص عليها والإفراج عنها واستيفاء الرسوم والضرائب المستحقة عليها وصدر الموافقات الالزمة لها من الجهات ذات العلاقة.

**المادة (3) :**

تعديل المادة (5) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (ج) إليها بالنص التالي:

ج- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر للدائرة ممارسة صلاحيات الجهات الرقابية المعنية بتطبيق أحكام المنع والتقييد المنصوص عليها بالتشريعات النافذة داخل المراكز الجمركية وذلك بمعاهدة البضائع والكشف عليها وسحب وفحص عينات منها وتطبيق المعايير المعتمدة لدى تلك الجهات لإدارة المخاطر وعمليات الاستهداف وفقاً لتعليمات يصدرها المدير لهذه الغاية.

**المادة (4) :**

تعديل المادة (20) من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها الفقرة (أ) وإضافة الفقرتين (ب ، ج) إليها بالنصين التاليين :

ب)- تتحسب الرسوم والضرائب المترتبة على البضائع المهرية أو المخالفة بناءً على القيمة المقدرة من الدائرة حسب واقعها الفعلي بتاريخ الضبط.  
ج)- تتحسب الغرامات الجمركية عند ضبط الوثائق المصطنعة أو الكاذبة أو المزورة بناءً على الفرق بين القيمة المصرح عنها في البيانات الجمركية وقيمة الوثائق المضبوطة.

**المادة (5) :**

يعدل نص المادة 21 من القانون الأصلي بإضافة عبارة (وحسب القيمة الفعلية للبضاعة بتاريخ البيع) إلى آخره.

**المادة (6) :**

تعديل نص الفقرة (ج) من المادة (31) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (وعناصرها المميزة) بعد كلمة (ومنشأها).

مسنون

قانون معدل لقانون الجمارك لسنة 2024

المادة (7):

تعديل الفقرة (د) من المادة (41) من القانون الأصلي باللغاء عبارة (بناء على دلائل ظاهرية وواضحة) والاستعاضة عنها بعبارة (بناء على إجراءات التحقق المتخذة من قبل الجهات الرقابية العاملة في المركز الجمركي) بعد عبارة (بحدوث التعدي).

**المادة (8):**

**تعديل المادة (64) من القانون الأصلي** بـإلغاء النص الوارد في مطلعها والاستعاضة عنه بالنص التالي :  
(يسمح لمقدم البيان بناء على طلبه بتعديل واحد او اكثر من تفاصيل البيان بعد ان يتم قبوله من قبل الجمارك ، وفي جميع الاحوال لا يسمح بالتعديل بناء على الطلب المقدم اذا قامت السلطات الجمركية بـأحدى الاجراءات التالية).

**المادة (٩) :**

يعدل نص المادة (72) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية (وبجمع الأحوال للدائرة إجراء المعاينة دون حضور صاحب العلاقة أو من يمثّله عند توفر وسائل الكترونية تمكنه من الإطلاع عليها) إلى آخره.

### **: (10) المادة**

تعديل المادة (84) من القانون الأصلي على النحو التالي:

أولاً - بـلغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

١- للضابطة الجمركية ان تدقق الوثائق والبيانات الجمركية والتجارية المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير لتلك البضاعة لدى أي طرف له علاقة بالمعاملة الجمركية أو العملية التجارية بصورة مباشرة او غير مباشرة وذلك خلال خمس سنوات من تاريخ الافراج عن البضائع.

٢- للضابطة الجمركية اجراء معاينة وفحص البضاعة في مسارات صاحب العلاقة او اي شخص آخر له علاقه مباشرة او غير مباشرة في العملية التجارية

**ثانياً** - بالغاء كلمة (ثلاث) الواردة في آخر الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بكلمة (خمس).

أيضاً - إضافة الفقرة (و) إليها بالنص التالي:

١- للدائرة الطلب من الجهات الحكومية والخاصة تزويدها بالمعلومات والوثائق اللازمة لإجراء التدقيق اللاحق والتحري عن الجرائم والمخالفات الجمركية تنفيذاً لأحكام قانون الجمارك ولا يعتبر تزويده الدائرة بالمعلومات التي تطلبها افشاء لسريرتها على أن تحافظ الدائرة على سريتها وفقاً لأحكام القانون.

2- لدائرة اجراء الربط الالكتروني لتبادل المعلومات الالكترونية مع الجهات المعنية بهذه الفقرة.

**المادة (11) :**

يعدل نص الفقرة (أ) من المادة (133) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (والبضائع المنتجة في المناطق التنموية او الحرة او العقبة الاقتصادية) بعد كلمة (الأجنبية) الواردة فيها.

**المادة (12) :**

يعدل المادة (170) من القانون الأصلي بالغاء كلمة (ثلاث) الواردہ فيها لتصبح (خمس).

**المادة (13) :**

يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (183) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :  
(الموظفي الدائرة عندما يكلفون بالتدقيق والتحري عن الجرائم الجمركية أن يطلعوا على وثائق الشحن والتوصيات والراسلات التجارية والعقود والسجلات وجميع الوثائق والمستندات الورقية والالكترونية أيا كان نوعها المتعلقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالعمليات الجمركية وأي وثيقة أخرى يحددها المدير وإن يضعوا اليه الدائرة عند الاكتفاء لدى أي جهة كانت لها صلة بالعمليات الجمركية وعلى تلك الجهات الاحتفاظ بتلك السجلات والوثائق والمستندات داخل المملكة لمدة خمس سنوات).

**المادة (14) :**

يعدل المادة (198) من القانون الأصلي على النحو التالي :

- 1- إلغاء عبارة (المعروف بها) الواردہ في البند (2) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بعبارة (المصرح عنها).
- 2- إضافة الفقرة (د) إليها بالنص التالي :

(فيما عدا الحالات التي تعتبر في حكم التهريب والمتسولة بالمادة (204) من هذا القانون تفرض غرامة بواقع 25% من القيمة الجمركية التي تقدرها الدائرة للبضاعة على ان لا تقل عن (5000) دينار عن كل بيان جمركي في حال عدم الاحتفاظ بالسجلات والوثائق والمستندات الورقية والالكترونية المعينة في المادة (183) من هذا القانون خلال المهلة المحددة فيها او المحافظة عليها او الامتناع عن تقديمها للضابطة الجمركية عند الطلب).

**المادة (15) :**

يعدل المادة (199) بالغاء نص الفقرة (ص) الوارد فيها وإعادة ترقيم الفقرات الواردہ فيها من (ر-خ) لتصبح الفقرات من (ص-ث) منها على التوالي .

**المادة (16) :**

يعدل المادة (202) من القانون بالغاء عبارة (نصف قيمة البضاعة) الواردہ فيها والاستعاضة عنها بعبارة (نصف قيمتها حسب واقعها الفعلي).

**المادة (17) :**

يعدل المادة (204) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (ص) إليها بالنص التالي:  
ص- التصرف بمدخلات الإنتاج من البضائع الممنوعة او المحصوره او الخاضعة للرسوم الباهظة او التي تدخل في إنتاج هذه البضائع والمستثورة الى المملكة بوضع معنى او مخفض او معلق للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى وتعامل على انه تم تصفيتها كمنتج نهائي وفقاً للنشاط الاقتصادي للمستورد لغايات تحديد القيمة الجمركية ، وبند التعريفة الجمركية ما لم ثبت خلاف ذلك وذلك على الرغم مما ورد في المادة (198/ب/5،4) من هذا القانون.

مسودة  
قانون معدل لقانون الجمارك لسنة 2024

**المادة (18) :**

يلغى نص البند (4) من الفقرة (ب) من المادة (206) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي: (25% من القيمة عن البضائع المقيدة غير الخاضعة لاي رسوم جمركية او رسوم وضرائب بما فيها الضريبة على المبيعات ولا تكون ممنوعة او محصورة).

**المادة (19) :**

يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (208) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي: (يجوز للمدير او من يفوضه ان يصدر قراراً من اجل المطالبة بالرسوم والضرائب والغرامات التي تقوم الدائرة بتحصيلها على ان تكون هذه المبالغ ثابتة المقدار مستحقة الاداء بموجب تعهد او قرار محكمة قطعي او قرار تغريم قطعي وعلى المكلف مراجعة الدائرة لتسوية المطالبة خلال ثلاثة أيام من تاريخ تبلغه القرار).

**المادة (20) :**

يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (209) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي: (يبلغ المخالف بالغرامة المفروضة عليه وفقاً لإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وقانون أصول المحاكمات المدنية والتشريعات الصادرة بموجبه).

**المادة (21) :**

تعديل المادة (212) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (د) إليها بالنص التالي : (للمدير التجاوز عن أي من المخالفات وجرائم التهريب الجنائية في حال الإفصاح الطوعي عنها من قبل صاحب العلاقة قبل ورود معلومات الدائرة عنها او شروع الدائرة بإجراء التحري أو التدقق على المخالفات والجرائم المرتكبة من قبله).

**المادة (22) :**

تعديل المادة (230) من القانون الأصلي باعتبار ما ورد فيها الفقرة (أ) وإضافة الفقرة (ب) إليها بالنص التالي : (للدائرة تبليغ كافة القرارات والأوراق التي تنظم بموجب أحكام القانون للأشخاص المطلوب تبليغهم بها بالوسائل الالكترونية الذين صرحوا للدائرة عن عناوينهم الالكترونية وفقاً لإجراءات التبليغ الالكترونية المطبقة بالاستناد لأحكام قانون أصول المحاكمات المدنية والأنظمة والتعليمات والإجراءات الصادرة بموجبه والإجراءات التي يقررها المدير وتكون هذه التبليغات متوجهة لكافة الآثار القانونية).

**المادة (23) :**

يعدل نص الفقرة (أ) من المادة (232) من القانون الأصلي بإضافة عبارة (وإصدار قرار منع السفر) الى آخرها.

**المادة (24) :**

تعديل المادة (245) من القانون الأصلي على النحو التالي :

- 1- ببلغاء كلمة (ثلاث) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بكلمة (خمس).
- 2- ببلغاء كلمة (ثلاث) الواردة في الفقرة (ب) والاستعاضة عنها بكلمة (خمس).

**المادة (25) :**

يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (247) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : (تسقط الملاحقات الإدارية في المخالفات ودعوى الحق العام في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بمضي خمس سنوات من تاريخ وقوع الفعل او اكتشافه اذا لم تجر ملاحقة بشانه).



## قانون الجمارك وتعديلاته رقم 20 لسنة 1998

المنشور على المنشعة 3935 من عدد الجريدة الرسمية رقم 4305 بتاريخ 1/10/1998

### باب الأول

#### تعريف

#### المادة 1

يسمى هذا القانون (قانون الجمارك لسنة 1998) وي العمل به بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

#### المادة 2

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل الفرينة على غير ذلك:

الوزير

: وزير المالية .

الدائرة

: دائرة الجمارك .

المدير

: مدير عام الدائرة .

التعريف،

التعريفة

الجماركية

: الجدول المتضمن أنواع البضائع ووحدات الاستيفاء ونفقات الرسوم الجمركية التي تخضع لها والقواعد  
والملحوظات الواردة فيه.

**الحزم الجمركي** :  
القطاع الذي يحدده الوزير في كل ميناء بحري أو حوي لو في أي مكان آخر يوجد فيه مركز للدائرة  
يرخص فيه بالقيام كل الإجراءات الجمركية أو بعضها.

**الخط المطابق** للحدود السياسية الفاصلة بين المملكة وبين الدول المتاخمة لها ولشواطئ البحار  
المحيطة بالمملكة.

الجزء من الأرضي لو للبحار الخاضع لرقابة وإجراءات جمركية محددة في هذا القانون وهو على  
نوعين:

<b>أ. النطاق الجمركي البحري :</b> ويشمل منطقة البحر الواقعة ما بين الشواطئ ونهاية حدود المياه الإقليمية.	<b>النطاق الجمركي</b>
<b>بـ. النطاق الجمركي البري :</b> ويشمل الأراضي الواقعه ما بين الشواطئ او الحدود البرية من جهة وخط داخلي من جهة ثانية على ان يحدد بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية، كل مادة طبيعية او منتج حيواني او زراعي او صناعي بما في ذلك الطاقة الكهربائية.	<b>البضاعة</b>
<b>ـ: التسمية للواردة في جدول التعريفة الجمركية.</b>	<b>نوع للبضاعة</b>
<b>: كل بضاعة يمنع استيرادها او تصديرها بالاستناد الى احكام هذا القانون او اي شريع آخر.</b>	<b>البضائع الممنوعة</b>
<b>: البضائع الممنوعة التي يعينها الوزير بقرار ينشر في الجريدة الرسمية لغرض الرفاهية الجمركية.</b>	<b>البضائع الممنوعة المعنية</b>
<b>: القيمة المعتمدة للبضائع وفقا لاحکم هذا القانون ولجميع الاوضاع الجمركية الا اذا نص على غير ذلك.</b>	<b>القيمة الجمركية</b>
<b>: البضائع التي تتفق مع البضائع التي يجري تقييمها من جميع النواحي بما في ذلك الخصائص المادية والتوصية والشهرة وبلد الانتاج ، ولا تؤدي الاخلاقلات الطفيفة في المظهر الى استبعاد البضائع التي ينطبق عليها هذا التعريف من ان تعتبر بضائع مطابقة .</b>	<b>البضائع المطابقة</b>
<b>: البضائع التي تكون من انتاج بلد واحد ولها خصائص ومكونات مادية مشابهة للبضائع التي يجري تقييمها وتمكنها من اداء الوظائف نفسها والقيام مقامها تجاريًا على الرغم من أنها ليست مشابهة في جميع النواحي ، مع الاخذ بعين الاعتبار النوعية والشهرة وجود علامة تجارية في تحديد ما إذا كانت البضائع مشابهة .</b>	<b>البضائع المشابهة</b>
<b>: البضائع التي يصدر قرار من مرجع مختص بحصر استيرادها او تصديرها بجهة معينة او لجهة معينة.</b>	<b>البضائع المحسورة</b>
<b>: البضائع التي تعين بقرار من المدير لغرض الرقابة الجمركية وذلك بقرار ينشر في الجريدة الرسمية.</b>	<b>الخاضعة لرسوم</b>
<b>: البضائع التي يحل استيرادها او تصديرها على اجازة او رخصة او شهادة او اي مستند آخر من قبل الجهات المختصة.</b>	<b>البضائع المقيدة</b>

<b>البيان - البيان الجمركي</b> <b>التصريح الذي يقدم للدائرة والمتضمن تحديد العناصر للمعايرة للبضاعة المصدر عنها وكيفيتها</b> <b>: بالتفصيل وفق احكام هذا القانون ونعتبر الوثائق المطلوبة قانوناً والمعرفة به جزءاً لا يتجزأ من هذا التصريح.</b>
<b>المرح</b> <b>الشخص الذي ينظم البيان الجمركي او ينظم باسمه ويحق له تقديم البضاعة للجمارك ومتابعة واتمام الاجراءات الجمركية.</b>
<b>المخلص</b> <b>كل شخص يمتهن وفقاً لاحكام هذا القانون لاغداد البيانات الجمركية وتوفيقها وتقديمها للدائرة وإنعام الاجراءات الخاصة بتحلییں البضائع لحساب الغير.</b>
<b>المخزن</b> <b>المكان لو البناء المعد لخزن البضائع مؤقتاً بالانتظار محبها وفقاً لحد الأوضاع الجمركية سواء كان يدار من قبل الدائرة مباشرة او من قبل احدى المؤسسات الرسمية العامة لو غير الرسمية او للبيئات المستمرة.</b>
<b>الهيئة المستمرة</b> <b>الدائرة او المؤسسة او اي شخص طبيعي او اعتباري يتولى تخزين البضائع والعناية والتسييف وضمان سلامة الطرود لقاء البدلات المقررة وذلك تحت اشراف جمركي.</b>
<b>المستودع</b> <b>المكان او البناء الذي توضع فيه البضائع تحت اشراف الدائرة في وضع معلن للرسوم وفق احكام هذا القانون.</b>
<b>الناقل</b> <b>مالك وسيلة النقل او من يقوم مقامه.</b>
<b>الطرق المعينة</b> <b>الطرق التي يحددها الوزير لسير البضائع الواردة الى المملكة او الصادرة منها او المارة عبرها بقرار ينشر في الجريدة الرسمية.</b>

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء تعريف كل من عبارة (البضائع المطلقة) و (البضائع المشابهة) والمستعاضة عنهما بالتعريفين المعلقين بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000

وقد كان النص مسلبي كما يلي :

**البضائع المطابقة :** البضائع التي تتطابق مع البضائع التي يجري تقييمها من جميع التواهي بما في ذلك الخصائص المائية والتوصية والشهرة، ولا تؤدي الاختلافات الطفيفة في المظهر الى استبعاد البضائع الموقوفة من تعريف البضائع المطابقة. وبشرط في البضائع المطابقة ان تكون من نفس منشأ ومصدر البضائع التي يجري تقييمها.

**البضائع المشابهة:** البضائع التي تكون لها خصائص ومكونات مادية مشابهة للبضائع التي يجري تقييمها وتمكنها من

لدام نفس الوظائف والقيام مقامها تجاريًا، وتزاعي النوعية والشهرة والعلامات التجارية في تحديد ما إذا كانت البضائع مشابهة. ويُشترط في البضائع المشابهة أن تكون من نفس منشأ ومصدر البضائع التي يجري تقييمها.

### **المادة 3**

تسرى أحكام هذا القانون على الأراضي الخاضعة لسيادة المملكة وبماها الإقليمية، ويجوز أن تقتصر في هذه الأراضي مناطق حرة لا تسرى عليها الأحكام الجنائية كلياً أو جزئياً.

### **المادة 4**

تنطبق كل بضاعة تتجاوز النطء الجنائي في الالتحاق أو في الارتفاع لأحكام هذا القانون.

#### **الباب الثاني**

##### **مجال عمل الدائرة**

### **المادة 5**

أ. تمارس الدائرة عملها في الحرم الجنائي وفي النطاق الجنائي، ولها أن تمارس صلاحياتها على امتداد الأراضي للمملكة وبماها الإقليمية وذلك ضمن الشروط المحددة في هذا القانون.  
ب. للدائرة في سبيل قيامها بعملها وتيسير إجراءات الجنائية وتسييلها استخدام وسائل تكنولوجيا وأنصاف المعلومات وأساليب إدارة المخاطر والاستخبار الجنائي لجمع المعلومات وتحليلها وفق المعايير الدولية المعتمدة.

#### **تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب لقانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

### **المادة 6**

تنشر المراكز الجنائية ونفاط للاختصاص وتنهي بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية.

### **المادة 7**

تحدد اختصاصات المراكز الجنائية وساعات العمل فيها بقرار العدلي.

### **المادة 8**

مع مراعاة ما نصت عليه المواد الخاصة المتعلقة بعملية البضائع لا يجوز القيام بالإجراءات الجنائية إلا في المراكز

للمركبة المختصة وفق ما ورد في المادة السابقة.

### الباب الثالث

#### عاهد تنطبق الرسوم الجمركية في الاستيراد والتصدير

##### للفصل الأول

##### مبادئ تنطبق التعريفة الجمركية

#### المادة 9

بالرغم مما ورد في اي قانون او تشريع آخر تخضع البضائع التي تدخل المملكة للرسوم الجمركية المقررة في التعريفة الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المقررة، الا ما يستثنى بموجب احكام هذا القانون لو بموجب احكام قانون تشجيع الاستثمار او لي قانون امتياز او لاتفاقية دولية.

#### المادة 10

تكون رسوم التعريفة الجمركية لما نسبية (نسبة منوية من قيمة البضاعة) او نوعية (مبنية مقطوعا عن كل وحدة من البضاعة) ويجوز ان تكون رسوم التعريفة نسبية ونوعية معا للفرع الواحد من البضاعة.

#### المادة 11

تطبق التعريفة الجمركية العادية على بضائع جميع الدول مع مراعاة ما نص عليه في المادة (12) من هذا القانون.

#### المادة 12

أ . تطبق رسوم التعريفة التفضيلية على البضائع التي منشأها احدى الدول التي تربطها مع المملكة باتفاقات تمنع او تضعها تفضيلية في حدود تلك الاتفاقيات.

ب . تخضع البضاعة المسؤولة من غير بلد المنشأ بعد وضعها في الاستهلاك في تلك البلد للتعريفة الجمركية المطبقة على بضائع بلد المنشأ او المصدر اليهما اعلى .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واصافة الفقرة (ب) اليها بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000.

#### المادة 13

- أ. يشكل مجلس الوزراء لجنة عليا للجمارك من ذوي الخبرة والاختصاص برئاسة الوزير تكون مهمتها تقييم المثودة في كل ما من شأنه المساعدة على تحقيق غايات هذا القانون.
- ب. يتألف مجلس يسمى (مجلس التعريفة الجمركية) برئاسة الوزير وعضوية كل من وزير الصناعة والتجارة والتموين والمدير.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

#### **المادة 14**

تصدر جداول التعريفة الجمركية وتعرض الرسوم الجمركية وتعمل وتنافي ويحدد تاريخ نفاذها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تسبب مجلس التعريفة الجمركية ونشر القرار في الجريدة الرسمية.

#### **المادة 15**

تنفذًا لقرارات الصادرة عن الجهات المختصة بمقتضى التشريعات ذات العلاقة النافذة المعمول تولى الدائرة القيام بالمهام التالية :

- أ. تحصيل رسوم مكافحة الاغراق والرسوم التعويضية المفروضة على بضائع محددة استوردت من دول معينة عند استحقاقها أو رد هذه الرسوم .
- ب. تطبيق أي إجراءات ضرورية بما فيها أي قيود كمية لمواجهة ما تتخذه بعض الدول من ممارسة ضارة بالاتجاه الوطني .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص النصي للحال بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000

حيث كان نصها السابق كما بلغ :

لمجلس الوزراء بناء على تسبب مجلس التعريفة الجمركية أن يقرر :

- أ. فرض رسم ثعويضي على بعض السلع المستوردة .
- ب. اتخاذ التدابير الضرورية بما فيها أي قيود كمية لمواجهة ما تتخذه بعض الدول من إجراءات تضر بمصلحة

الاقتصاد الوطني، ج. تتخذ الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة بما يتفق ومصلحة الاقتصاد الوطني وذلك إلى المدى الذي يراه مجلس الوزراء ضرورياً.

#### **المادة 16**

تخضع البضائع المستوردة المصرح عنها للوضع في الاستهلاك المحلي أو ل إعادة التصدير والبضائع الخارجة من المناطق والأماكن الحرة لوضعها في الاستهلاك المحلي لتعريفة الرسوم الجمركية النافذة في تاريخ تسجيل بياناتها لدى المركز الجمركي.

لما البضائع المعدة ل إعادة التصدير والتي أديت عنها للرسوم قبل تحويلها كاملة إلى الحرم الجمركي فيخضع الجزء الذي لم يدخل بعد لتعريفة النافذة وقت تحويله.

#### **المادة 17**

يجوز للمصرح بناء على طلب خطى من صاحب البضاعة أن يتقدم بطلب الموافقة من المدير لاخضاع للبضاعة المصرح عنها للوضع في الاستهلاك المحلي على أن يطبق عليها الرسم الأعلى من بعده التعريفة المختلفة الخاصة بها.

#### **المادة 18**

أ. عند وجوب تصفية الرسوم حكماً على البضائع للمودعة في المستودع بسبب انتهاء مهلة الإيداع وعدم تمديدها تطبيق نصوص التعريفة النافذة يوم انتهاء مهلة الإيداع.

ب. تخضع البضائع المسحوبة من المستودع بصورة غير قانونية لو للملحوظ نصيحتها لدى مراجعة حسابات المستودع لرسوم التعريفة النافذة في تاريخ آخر لخروج منه أو في تاريخ اكتشاف النقص أو في تاريخ وقوعه إذا أمكن تحديده إليها أعلى رسماً.

#### **المادة 19**

تخضع البضائع المعلقة رسومها وفق بيات تعيده مكتوبة والتي لم يجر تقديمها إلى الدائرة لرسوم التعريفة النافذة في تاريخ تسجيل هذه البيانات أو في تاريخ انتهاء المهل الممنوحة لها أعلاها لعلي.

اما البضائع المعلقة رسومها والتي قدم بيانها إلى الدائرة من قبل أصحاب العلاقة بقصد وضعها في الاستهلاك فتطبق عليها التعريفة النافذة بتاريخ تسجيل هذا البيان الخاص بوضعها في الاستهلاك.

#### **المادة 20**

تخضع البضائع المهرية أو التي هي في حكم المهرية إلى رسوم لتعريفة النافذة في تاريخ اكتشاف التهريب أو تاريخ

وتقوه اذا امكن تحديده او تاريخ النسوية الصالحة لها اعلى.

#### المادة 21

تطبق التعريفة الناقلة يوم البيع على البضائع التي تبعها الدائرة للوضع في الاستهلاك وفق الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون.

#### المادة 22

تطبق التعريفة الناقلة على البضائع الخاصة لرسم نسبى وفق قيمتها التقديرية في الحالة التي تكون عليها ما لم تنص التعريفة على غير ذلك، اما البضائع الخاصة لرسم نوعي فيستوفى عنها ذلك الرسم كاملا بصرف النظر عن حالتها ما لم تتحقق الدائرة من ظرف اصلبها نتيجة قوة قاهرة او حادث طارئ فيخفض مقدار الرسم النوعي بنسبة ما لحق للبضاعة من ظرف وتحدد نسبة التلف بقوله من المدير بناء على تقدير اللجنة الخاصة المنصوص عليها في المادة (80) من هذا القانون ولاصحاب العلاقة حق الاعتراض على هذا القرار لدى محكمة الجمارك خلال المدة المنصوص عليها في تلك المادة.

#### المادة 23

تطبق احكام المواد (16 - 22) من هذا القانون على جميع الرسوم والضرائب الاخرى التي تستوفيا الدائرة ما لم يكن ثمة نص قانوني مخالف.

### الفصل الثاني

#### الظاهر المميزة للبضاعة

#### القسم الاول / منشأ البضاعة

#### المنشأ غير التفضيلي

#### المادة 24

يحدد منشأ البضاعة المستوردة وفقا للقواعد الناقلة :

1. تعتبر البضاعة من منشأ بلاد ما اذا تم الحصول عليها فيه كليا ويشمل ذلك ما يلي :
  1. المنتجات المعدنية المستخرجة من الاراضي او للمياه الاقليمية او قبر البحر في ذلك البلد .
  2. المنتجات النباتية التي يتم جنحها او حصادها في ذلك البلد .
  3. الحيوانات الحية المولودة في ذلك البلد وتمت تربيتها فيه .
  4. منتجات الحيوانات الحية في ذلك البلد .

5. منتجات الصيد البري لو الصيد البحري في ذلك البلد او في مياهه الاقليمية .
6. منتجات الصيد البحري والمنتجات الاخرى التي يتم الحصول عليها من البحر خارج المياه الاقليمية لبلد ما بواسطة مراكب صيد مسجلة في البلد المعنى وترفع علمه .
7. للبضائع التي تنتجه او يتم الحصول عليها على ظهر السفن الصناعية من المنتجات المشار إليها في البند (6) من هذه الفقرة شرطية ان تكون السفن مسجلة في بلد متшаً البضاعة وترفع للعلم الخاص به .
8. المنتجات الماخوذة من قعر البحر او القرية التحتية له خارج المياه الاقليمية شرطية ان يكون لذلك البلد حقوق خاصة لاستغلال قعر البحر او القرية التحتية المشار إليها .
9. منتجات المخلفات الناتجة من عمليات التصنيع والمولد المستعملة اذا جمعت في ذلك البلد وكانت صالحة فقط لاغذة استخدامها مواد خام .
10. البضائع التي يتم انتاجها في ذلك البلد من البضائع المشار إليها في البند من (1) الى (9) من هذه الفقرة لو سبقتها في أي مرحلة من مراحل الانتاج .
- بـ، تعتبر البضاعة من متـشاً بلد ما اذا انتجت فيه كلـا من مواد نتيجة عملية تحويل جوهـري وفقـا لـاحـكام الفـرة ( ج ) من هـذه المـادة .
- جـ، تعتبر البضاعة التي سـاهمـ في اـنتـاجـهاـ اـكـثـرـ منـ بلـدـ منـ متـشاًـ لـلـبلـدـ الـذـيـ جـرـتـ فـيـ عـلـبـهاـ اـخـرـ عـلـيـةـ تـحـوـيلـ جـوـهـرـيـ وـيـعـتـبرـ التـحـوـيلـ جـوـهـرـياـ فـيـ ايـ مـاـ مـنـ الـحـالـتـيـنـ التـالـيـيـنـ :
1. اذا تغير تصنـيفـ التـعـريفـ الـجـمـرـكـيـ لـلـبـضـاعـةـ الـمـكـونـ منـ متـ خـلـاتـ عنـ تـصـنـيفـ كـلـ مـنـ مـكـوـنـانـهاـ .
  2. اذا كانتـ الـقـيمـةـ الـمـضـافـةـ شـاـوـيـ عـلـىـ الـاـلـ (40%)ـ مـنـ قـيمـةـ الـبـضـاعـةـ فـيـ اـرـضـ الـمـصـنـعـ وـلـيـذـهـ الـغاـيـةـ :
- ـ يـقصدـ بـالـقـيمـةـ الـمـضـافـةـ : قـيمـةـ الـبـضـاعـةـ فـيـ اـرـضـ الـمـصـنـعـ مـطـرـوـحاـ مـنـهاـ لـلـقـيمـةـ الـجـمـرـكـيـةـ لـجـمـيعـ مـنـخـلـاتـ الـأـنـتـاجـ الـأـجـنبـيـةـ الـمـسـتـخـدـمـةـ فـيـ لـنـتـاجـ الـبـضـاعـةـ .
- ـ كـمـاـ وـيـفـصـدـ بـقـيمـةـ الـبـضـاعـةـ فـيـ اـرـضـ الـمـصـنـعـ : الـثـنـيـ لـلـمـدـفعـ فـعـلـاـ اوـ الـمـسـتـعـقـ لـلـدـفـعـ مـقـبـلـ الـبـضـاعـةـ تـسـلـیـمـ اـرـضـ الـمـصـنـعـ مـطـرـوـحاـ مـنـهـ مـقـدـارـ اـلـيـ ضـرـائبـ اوـ رـسـومـ قـرـدـ اوـ يـمـكـنـ انـ تـرـدـ عـنـ الـبـضـاعـةـ عـنـ تـصـبـيرـهاـ .
- ـ عـلـىـ الرـفـمـ مـاـ وـرـدـ فـيـ الـبـندـ (1)ـ مـنـ الـفـرـةـ (جـ)ـ مـنـ هـذـهـ الـمـادـةـ لـاـ يـعـتـبرـ تـحـوـيلـ جـوـهـرـياـ عـلـىـ الـبـضـاعـةـ التـغـيرـ فـيـ التـصـنـيفـ الـجـمـرـكـيـ لـلـنـتـاجـ مـنـ عـلـيـةـ لـوـ لـكـثـرـ مـنـ الـعـلـمـاتـ الـتـالـيـةـ سـوـاءـ اـجـرـيـتـ مـنـقـدـةـ لـوـ مجـتمـعـةـ :
1. الـعـلـمـاتـ الـتـيـ تـجـرـيـ لـضـمـانـ حـفـظـ الـبـضـاعـةـ بـشـكـلـ جـبـدـ لـاـغـرـضـ النـقـلـ لـوـ الـتـخـزـينـ .
  2. الـعـلـمـاتـ الـتـيـ تـجـرـيـ لـتـسـهـيلـ شـحـنـ الـبـضـاعـةـ لـوـ نـقـلـهاـ .
  3. عـلـمـاتـ تـخـلـيفـ الـبـضـاعـةـ لـوـ تـجـهـيزـهاـ لـلـبـيعـ .
4. الـعـلـمـاتـ الـبـيـسـيـطـةـ الـتـيـ تـجـرـيـ عـلـىـ الـبـضـاعـةـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ :
- ـ الـنـهـوـيـةـ ،ـ الـنـشـرـ ،ـ الـلـتـجـفـيفـ ،ـ الـتـبـرـيدـ ،ـ اـزـالـةـ الـاـجزـاءـ الـذـالـفـةـ ،ـ الـمـعـالـجـةـ بـالـشـحـمـ اوـ مـزـيـلـ الـعـدـاـ ،ـ اـضـافـةـ طـبـقـةـ طـلـاءـ الـعـمـاـيـةـ مـنـ حـوـاـمـلـ الـطـبـيـعـةـ ،ـ اـزـالـةـ الـحـصـداـ ،ـ لـلـقـسـيلـ ،ـ الـتـقـليلـ ،ـ القـتـفـيلـ اوـ الغـرـزـ ،ـ التـصـنـيفـ اوـ التـفـريـجـ ،ـ الـفـحـصـ وـالـعـاـيـرـةـ ،ـ نـزـعـ الـفـلـافـلـ اوـ اـعـادـةـ الـقـلـيلـ ،ـ نـجـزـيـةـ الـبـضـاعـةـ الـذـكـمـةـ ،ـ وـضـعـ الـعـلـامـاتـ وـالـرـقـعـ اوـ الـعـلـامـاتـ الـمـميـزةـ عـلـىـ

علافات البصانع ، الحل بالعلاء او أي محلول مائي ، التايبين ، التلبيح ، تزعز القشور ، السحق ، فزع بذور النواكه ، ذبح الحيوانات .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها المسبق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٠

حيث كان نصها السابق كما يلي :

النصل الثاني  
العنصر المميز للبصانع

#### القسم الأول / منشأ البصانع المنشأ غير الفضيلي

منشأ البصانع هو البلد الذي انتجه فيه . ومصدر البصانع هو البلد الذي استوردت منه مباشرة والبصانع المنتجة في بلد ما هي تلك التي تنتج او يتم الحصول عليها كلها في ذلك البلد ويشمل ذلك ما يلي :

١. المنتجات المعدنية.
- بـ، المنتجات للطبية.
- جـ، الحيوانات الحية.
- دـ، مشتلات الحيوانات الحية.
- هـ، منتجات صيد الاصماك او الصيد البري.
- وـ، منتجات الصيد البحري والمنتحلات الاخرى التي يتم الحصول عليها من البحر خارج المياه الاقليمية لبلد ما بواسطة مراكب صيد مسجلة في البلد المعني وترفع علم ذلك البلد.
- زـ، للبصانع الذي تنتج او يتم الحصول عليها على ظهر السفن الصناعية من المنتجات المشار إليها في الفقرة (و) من هذه المادة والتي يكون منشؤها ذلك البلد، شريطة ان تكون السفن مسجلة في البلد وترفع العلم الخاص به.
- حـ، المنتجات الماخوذة من لعر البحر او القرية النهرية له خارج المياه الاقليمية شريطة ان يكون لذلك البلد حقوق خاصة لاستغلاله، قعر البحر او القرية للتنمية المشار إليها.
- طـ، منتجات المخالفات الناتجة عن عمليات التصنيع والمواد المستعملة، اذا جمعت هناك وتكون صالحة فقط لاعادة استخدامها كمواد خام.
- يـ، للبصانع الذي يتم انتاجها في ذلك البلد من البصانع المنشئ لها في الفقرات من (أ - جـ) لو مشتقانها في اي مرحلة من مراحل الانتاج.

## المادة 25

١. ١. اذا تقدم مصدر او مستورد لو أي منتج ذو علاقة وسبب مبرر بطلب خطى الى الدائرة تحديد المنشأ غير القضائي لبضاعة ما فعلى الدائرة تحديد المنشأ دون تأخير وخلال مدة لا تتجاوز تسعة يوما من تاريخ تقديم الطلب شريطة ان يرفق به جميع المعلومات المحددة بالتعليمات التي يصدرها المدير لهذه الغاية .
  ٢. يجوز قبول طلبات تحديد المنشأ في أي وقت سواء قبل البدء في الاتجار بالبضاعة موضوع الطلب او في أي وقت لاحق .
  ٣. يستمر قرار تحديد المنشأ غير القضائي المذكور في البلد (١) من هذه الفقرة ماري المعمول لمدة ثلاثة سنوات طالما ان الواقع والظروف والشروط التي صدر القرار لمقاييسها بما في ذلك قواعد المنشأ بقيت متساوية .
  ٤. يخضع أي اجراء اداري تتخذه الدائرة فيما يتعلق بتحديد المنشأ غير القضائي للاعتراض لدى المدير خلال عشرة أيام من تاريخ النيلين ويكون قرار المدير قابلا للطعن أمام محكمة الجمارك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ النيلين .
  ٥. يعتبر القبول متنهيأ حكماً إذا صدر عن الدائرة قرار لاحق مختلف له وفقاً لما ورد في البلد (٤) من هذه الفقرة على أن يتم إبلاغ الأطراف المعنية بذلك مسبقاً .
  ٦. مع مراعاة أحكام البلد (٧) من هذه الفقرة تقوم الدائرة بنشر قرارات تحديد المنشأ غير القضائي في الجريدة الرسمية .
  ٧. لمقاصد تطبيق قواعد المنشأ غير القضائية يحظر على الدائرة اثناء أي معلومات تكون مربوطة بطبعتها او التي تقدم على اسلس سري ويحظر عليها اشتراكها الا باذن خطى من الشخص او الجهة التي قدمت تلك المعلومات باستثناء ما يكون مطلوباً لاصلاح عنه من قبل جهة قضائية .
- بـ. دون الارجاع بالشريعت ذات العلاقة لا يجوز للدائرة ان تطبق باشر رجعي اي قواعد منشأ جديدة او تعديلات احدثت على قواعد المنشأ غير القضائية .

### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلاها بموجب القانون المعدل رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٨ وتم الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٠ حيث كان نصها السابق كما يلي :

١. تعتبر البضائع التي يتم انتاجها في اكثر من بلد من منتج البلد الذي يجري عليها في آخر تصنيع، شريطة ان يتم الانتاج في مشروع مجهز لهذه الغاية للحصول على منتج جديد .
٢. تخضع البضاعة المستوردة من غير بلد المنشأ بعد وضعها في الاستهلاك في ذلك البلد للتعرفة الجمركية للمطبقة على بضائع بلد المنشأ او المصدر اليهما على .
٣. تخضع البضائع التي يلحق بها تصنيع لصافي هي غير بلد المنشأ للتعرفة الجمركية للمطبقة على بضائع بلد المنشأ او بلد التصنيع حسب درجة التصنيع وفقاً للأسس الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة.

**المادة 26**

- أ ، تخضع البضاعة المستوردة لائيات المنشأ وتحدد شروط إثبات المنشأ وحالات الاعفاء منه بقرار من الوزير بناء على تفصيل من المدير .
- بـ، تدائرة الحق يطلب بيانات اضافية لائيات منشأ البضاعة في حالة الشك بصحبة شهادة المنشأ المبررة.

**المادة 27**

**المنشأ التفصيلي :**

- أ ، تطبق قواعد المنشأ التفصيلي وفقاً للإتفاقيات المعقدة بين المملكة والآطراف الأخرى والتي تنص على منع معاملة تفصيلية .
- بـ، تطبق أحكام المادة 25 من هذا القانون على قواعد المنشأ التفصيلي حسب مقتضى الحال .
- جـ، للغابات المقصودة من هذه المادة والمواد ( 24 ) و ( 25 ) و ( 26 ) من هذا القانون تعني عبارة ( قواعد المنشأ ) الأسماء التي تحدد بلد منشأ البضاعة وفقاً لاحكام هذه المواد أو الاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها .

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرتين (ب) و(ج) إليها بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 .

**المادة 28**

**القسم الثاني**  
**القيمة الجمركية**

- أ ، تكون القيمة الجمركية للبضائع المستوردة إلى المملكة هي قيمة الصنفية أي الثمن المدفوع فعلًا أو المستحق الدفع عند بيع تلك البضائع للتصدير إلى المملكة مع مراعاة أحكام الفقرة (و) من هذه المادة ووفق الشروط التالية :
1. إن لا يكون هناك قيود على استخدام البضائع أو التصرف بها غير القيود المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر، أو القيود التي تحد المسلطات الجغرافية التي يمكن إعادة بيع البضائع فيها أو للقيود التي ليس لها تأثير كبير على قيمة البضائع.
  2. إن لا يكون للبيع أو الثمن مرتبطاً بشرط معين أو خاضعاً لاعتبار ما، لا يمكن تحديد قيمته بالنسبة للبضائع التي يجري تقييمها.

3. لن لا يستحق الدفع أي جزء من حصيلته أضافة بيع للبضائع او التصرف بها او استخدامها في مرحلة لاحقة من جانب المشتري، بشكل مباشر او غير مباشر ما لم يكن من الممكن اجراء التعديل المناسب على القيمة وفقا لاحكام الفقرة (و) من هذه المادة.

4. إن لا يكون البائع والمشتري مرتبطين فإذا كلاهما مرتبطين تكون قيمة المعرفة مقبولة للأغراض الجنائية وفقاً لاحكام الفقرتين (ج) و(د) من هذه المادة .

١- كانوا ينظرون له وينظر أعدائهم الآخر

## ٢. كان ممكناً به إنشاء كشك في العمل.

### 3. كانوا أصحاب عمل ومستخدمون

4. اذا كان هناك شخص اخر يملك او يحمل او يسيطر بشكل مباشر او غير مباشر ما لا يقل عن خمسة بالمائة من الحصص والاسهم التي تمنحه حق التصويت في القرارات التي تتخذ لدى كليهما .

٥- كان أحدهما يسيطر على الآخر بشكل مثير أو غير مباشر.

6. كان كلامها خاصاً بشكل مباشر أو غير مباشر لسيطرة شخص ثالث.

7. كانوا معاً يسيطرون بشكٍ عما يشieren أو غير ما يباشر على شخص ثالث.

٨. كانوا من أفراد نفس العائلة حتى الدرجة الثالثة.

ج.1. عند تحديد فيما إذا كانت قيمة الصفقة مقبولة لاعتراض الفقرة (أ) من هذه المادة لا يكون وجود ارتباط بين البائع والمشتري بالمعنى المنصوص عليه في الفقرة (ب) منها في حد ذاته أساساً لاعتراض قيمة الصفقة غير مقبولة وفي هذه الحالة يجب على الدائرة بحث الظروف المحيطة بالبيع ونعتبر قيمة الصفقة مقبولة بشرط إلا تكون الارتباط قد أثر على الثمن.

2. أما إذا رأت الدائرة وبناء على المعلومات المترافقه لديها أن هناك امسا لاعتبار ان الارتباط قد اثر على الشئ فعليها ان تبلغ المستورد هذه الاسس ويعطى مهلة كافية للرد ويكون التسلق خطيا اذا طلب المستورد ذلك .

د. تقبل قيمة الصفة، في عملية بيع بين اشخاص مرتقبين، وتفهم البعضان وفقا لاحكام الفقرة (أ) اذا ثبت المعمود ان هذه القيمة قريبة جدا من احدى للثبات الاختبارية (القياسية) الثالثة ليصلانع استوريد في الوقت ذاته ما يمكن وعلى النحو التالي:

أ. فحمة الصنفية لضائمه مطابقة أو مشابهة بمعنٰىٰ لمعنىٰ غير مرتبط بالذات من إحدى تصدّيهما (الـ المعاكِر).

2. القيمة الحركية لضابط مخالفته لمطالعة، فرقاً لاحكام اي من الفقرتين (ج) و (د) من المادة (30).

٥.١. يراضى عند تطبيق الاختبارات المشار إليها في الفقرة (د) من هذه المادة الاختلافات التي تم ثباتها فيما يتعلق بالمستويات التجارية والكميات والتكاليف المنصوص علىها في الفقرة (و) من هذه المادة والتكاليف التي تحملها البائع في عمليات بيع لا يكون البائع والمشتري فيها مرتبطين والتي لا يتحملها البائع في عمليات بيع يكون فيها البائع والمشتري مرتبطين .

2. تستخدم الاختبارات المشار إليها في هذه الفقرة بناء على مبادرة من المستورد ولاغراض المعاينة فقط ولا يجوز اقرارها فيما بديلة .
- و، عند تحديد القيمة الجمركية وفقا لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة تضم التكاليف الفالية بالقدر الذي لا تكون فيه هذه التكاليف مشمولة بالثمن المدفوع فعلا او المستحق الدفع عن للبضائع المستوردة :
1. العمولات والسمسرة باستثناء عمولات الشراء .
  2. تكلفة العبوات التي تعتبر لاغراض الجمركية جزءا من البضاعة .
  3. تكلفة التعينة من جهد او مزاد .
  4. قيمة البضائع والخدمات التالية التي يقدمها المشتري بشكل مباشر لو غير مباشر مجانا او بتكلفة مخفضة للاستخدام في انتاج للبضائع المستوردة وبيعها للتصدير الى المملكة على ان توزع هذه القيمة بشكل ملائم :
    - المولد والمكونات والاجزاء وما يماثلها الداخلة في البضائع المستوردة .
    - العدد والقوالب المستخدمة في انتاج للبضائع المستوردة .
    - المولد الذي استهلك في انتاج للبضائع المستوردة .
    - اعمال الهنسة والتصليم والتطوير والاعمال الفنية والمخطلات والرسومات المنفذة خارج المملكة واللزامية لانتاج البضاعة المستوردة .
  5. دل الترخيص والعادات التي يدفعها المشتري مقابل استغلاله لعقد من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالبضائع التي يجري تنفيذها سواء بشكل مباشر او غير مباشر شرطا لبيع البضائع التي يجري تنفيذها حيثما لا تكون مشمولة بالثمن المدفوع فعلا او المستحق الدفع .
  6. قيمة أي جزء من حصيلة اي عملية إعادة بيع لاحقة او تصرف لو مستخدم لاحق للبضائع المستوردة تستحق للبائع بشكل مباشر او غير مباشر .
  7. اجر نقل للبضائع المستوردة حتى مكان ادخالها الحدود .
  8. تكاليف النحميل والتغليف والمناولة والتأمين المتعلقة بنقل للبضائع المستوردة حتى ادخالها للحدود ،

ح ، اذا تبين للدائرة ان هناك اسبابا معفولة تؤدي الى الشك بصحة الوثائق المقدمة او المعلومات الواردة فيها رغم انتظام احكام هذه المادة ، عليها ان تبلغ المستورد خطيا بذلك الاسباب - بناء على طلبه - وتمتنع مهلة كافية للرد ، تحددها الدائرة فإذا لم يقدم الابياتات التي تدل بها الدائرة خلاف هذه المهلة عندما تطبق الموجد ( 29، 30، 31 ) على التوالي .

ط . لا تدخل التكاليف والمبالغ التالية في حساب القيمة الجمركية ، بشرط ان تكون منفصلة عن الثمن المدفوع فعلا او المستحق الدفع :

    1. تكاليف الاشتاء والبناء والتجميع وللصيانة لو للمساعدة الفنية والتي تم التعهد بالقيام بها بعد استيراد للبضائع مثل المنشآت الصناعية او الالات او المعدات .
    2. تكلفة النقل بعد الاستيراد.

3. الرسوم والضرائب المفروضة في المملكة.
4. العائدات والمدفووعات الأخرى من المشتري للبائع والتي ليس لها علاقة بالبضائع المستوردة.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000

حيث كان نص الفقرات السابقة كما يلى :

أ . تكون القيمة الجمركية الواجب التصریح عنها للبائع للمدخلة الى المملكة هي قيمة الصنفة اي لاثمن المدفوع فعلاً لو المستحقة عند شراء تلك البضائع وضمن الشروط التالية:

4. كان لعدم بملك بشكل مباشر او غير مباشر ما لا يقل عن خمسة بالمائة من الحصص والاسهم التي تمنحه حق التصويت لدى الآخر.

ج. لن مجرد وجود ارتباط بين البائع والمشتري وفقاً لاحكام الفقرة (ب) من هذه المادة لا يتخذ انساناً لاعتبار قيمة الصنفة غير مفولة ما لم يثبت للدائرة ان هذا الارتباط قد اثر على القيمة.

هـ. يراعى عند تطبيق القيم الاختبارية (القياسية) للمشار إليها في الفقرة (د) من هذه المادة الاخلاقيات الثابتة في المستويات التجارية والتکاليف المخصوص عليها في الفقرة (و) من هذه المادة.

و، عند تحديد قيمة الصنفة، تضم التكاليف التالية بالقدر الذي لا تكون فيه هذه التكاليف مشمولة بالثمن المدفوع فعلاً او المستحق عن البضائع المستوردة:

1. العمولات والرسوم باستثناء عمولات الشراء.

2. سعر العبوات التي تغدر للاعراض الجمركية جزءاً من الجماعة.

3. نكلفة التعبئة من جهد او مولد.

4. قيمة للبضائع والخدمات للقلية التي يعمها المشتري، بشكل مباشر او غير مباشر، مجاناً لو بتكلفة مخفضة لاستخدام في انتاج البضائع المستوردة:

\* المواد والمكونات والاجزاء الداخلة في البضائع المستوردة.

\* للعدد والاصناف والقوالب المستخدمة في انتاج البضائع المستوردة.

\* للمواد التي استهلكت في انتاج البضائع المستوردة.

\* لعمال الهندسة والتصميم والتطوير والاعمال الفنية والمخطلات والرسومات المنفذة خارج المملكة وللازمة لانتاج البضاعة المستوردة.

5. رسوم الترخيص والموارد من لاستعمال حقوق الامنیاز المنعافية بالبضائع التي يجري تقبیها والتي يجب ان يدفعها

المشتري، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر كشرط لبيع البضائع.

٦). قيمة أي جزء من حصيلة أي عملية إعادة بيع لاحقة أو تصرف لو مستخدم لاحق للبضائع المستوردة للبناء بشكل مباشر أو غير مباشر.

٧. اجرة نقل البضائع المستورد حتى مكان دخالها الحدود.

8. تكاليف التحميل والتغذية والمناولة والتأمين المنطقية بنقل البضائع المسنودة حتى ادخالها الحدود.

29 अक्टूबर

اذا لم يكن من الممكن تحديد القيمة الجمركية وفق احكام (28) فيجب تحديدها وفقا للغفرات من (أ) الى (د) من المادة (30 ) وحسب الترتيب المبين فيها عن طريق تطبيق الاساليب بالتتابع لحين الوصول للقيمة الجمركية وفق اول اسلوب ممكن، ويجوز تطبيق احكام الفقرة (د) فيل للفقرة (ج) من المادة (30) اذا طلب المستورد ذلك .

تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء عبارة ( وموافقة الدائرة ) الواردة في اخرها بموجب القانون المعنـى رقم 16 لسنة 2000 .

٣٠

**تُعَدُّ القيمة الحركية :**

أـ . فبما الصفة لبضائع مطابقة بيعت للتصدير الى المملكة وصدرت في الوقت ذاته الذي صدرت فيه البضائع التي يجري تقييمها او نحوه وعلى المستوى التجاري نفسه وبكميات متقاربة فإذا تم توافر مثل هذه للقيمة سنستخدم قيمة الصفة لبضائع مطابقة بيعت على مستوى تجاري مختلف او بكميات مختلفة مع تعديلها لمراقبة الاختلافات في المستوى التجاري او للكبالت شريطة ان تكون هذه التعديلات قد جرت على اساس ادلة ثبت تامة للتعديل سواء الذي انتهى الى زيادة القيمة او تقصانها مع مراعاة الفرق في التكاليف المشار إليها في البند (7) و(8) من الفقرة (و) من المادة 28 من هذا القانون بين البضائع المستوردة والبضائع المطابقة نتيجة الاختلاف في المسافات ووسائل النقل وإذا وجد عند تطبيق هذه الفقرة اكثر من فبما صفة لبضائع مطابقة عندها نعتمد ادنى هذه القيم .  
بـ . فبما الصفة لبضائع مشابهة تجرى عليها احكام الفقرة (أ) من هذه المادة .

جـ.أـ. إذا بيعت البضائع المستوردة أو البضائع المطابقة أو المقابلة المستوردة في المملكة بالحالة نفسها التي استوردت فيها فتمتد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة بمقتضى أحكام هذه المادة إلى سعر الوحدة الذي يباع به البضائع المستوردة لو للبضائع المطابقة أو البضائع المقابلة المستوردة بأكبر كمية اجمالية وقت استيراد البضائع قيد التعبير أو نحوه لأشخاص لا يرتبطون بالأشخاص الذين شترروا منهم هذه البضائع على أن تتم الاقتطاعات للتالية :

- العمولات التي تتفق عادة لو التي تتحقق على دفعها او الاصدافات التي تحتم عادة مقابل الربح والنفقات للعامة في المملكة لبضائع مستوردة من الفئة نفسها او النوع ذاته .
- تكاليف النقل والتامين المعتادة وما يرتبط بها من تكاليف في المملكة.
- الرسوم الجمركية وغيرها من للضرائب المستحقة في المملكة بسبب استيراد البضائع او بيعها .

2. لذا لم تكن للبضائع المستوردة او البضائع المطابقة او المشابهة المستوردة قد بيعت في وقت استيراد البضائع التي يجري تقييمها او نحوه فتستند القيمة الجمركية مع مراعاة لحكم البند (1) من هذه الفقرة الى سعر الوحدة التي تباع به البضائع المستوردة او البضائع المطابقة او المشابهة المستوردة في المملكة بحالتها عند الاستيراد في اقرب وقت بعد استيراد البضائع التي يجري تقييمها على ان يتم ذلك قبل مرور تسعين يوما على تاريخ الاستيراد .

3. اذا لم تكن للبضائع المستوردة او البضائع المطابقة او المشابهة المستوردة قد بيعت في المملكة بحالتها عند الاستيراد فتستند القيمة الجمركية بهذه على طلب المستورد الى سعر الوحدة الذي تباع به للبضاعة المستوردة بعد اجراء تصنيع اضافي عليها باكبر كمية اجمالية لانشخص في المملكة لا يرتبطون بالأشخاص الذين اشتروا منهم البضائع مع مراعاة القيمة التي اضيفت نتيجة التصنيع الاضافي ومراعاة الاختلافات المنصوص عليها في البند 1 من هذه الفقرة .

٤. تستند القيمة الجمركية للبضائع المستوردة وفقا لاحكام هذه الفقرة الى القاعدة المحسوبة والتي تتألف من مجموع ما ذكر :

- تكلفة او قيمة المواد والتصنيع او غيره من اعمال التجهيز التي دخلت في انتاج البضائع المستوردة .
  - مقدار الربح والمصروفات العامة بما يعادل المقدار الذي يمكن عادة على مبيعات البضائع من فئة او نوع البضائع التي يجري تقييمها والتي يصنعها منتجون في البلد المصدر لتصديرها الى المملكة .
  - الاجير وتكاليف والمصروفات المبينة في البند (7) و(8) من الفقرة (و) من المادة (28) من هذا القانون .
2. لا يجوز للطلب من أي شخص مقيم خارج المملكة ان يقدم للشخص اي حساب او سجل اخر لاغراض تحديد القيمة المحسوبة او يطلب منه للسماع بالاطلاع عليه غير انه يمكن تذكرة الدليل من المعلومات التي يقمنها منتج البضاعة لاغراض تحديد القيمة الجمركية وفق احكام هذه المادة في بلد اخر وموافقة المنتج على ان تمنع مهلة كافية للجهة الحكومية المختصة في بلد المنتج وعدم اعتراضها على التحقق .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 حيث كان نصها السابق كما يلي :

تعتبر القيمة الجمركية هي:

- ١ . قيمة الصفة للبضائع مطابقة بيعت للتصدير الى المملكة في نفس الوقت الذي صدرت فيه البضائع التي يجري تقييمها او نحوه، ويلاحظ في سبيل ذلك الفروقات الناشئة عن الاختلاف في المستوى التجاري والكمية والمسافات ووسائل

- النقل، ولذا وجد عند تطبيق هذه الفقرة أكثر من قيمة صفة لبضائع مطابقة، عندها تعتمد ادنى هذه القيم.
- بـ. قيمة الصفة لبضائع مشابهة بيعت للتصدير إلى المملكة في نفس الوقت الذي صدرت فيه البضائع التي يجري تقييمها لو نحوه، ويراضى في سبيل ذلك الفروقات الناشئة عن الاختلاف في المستوى التجاري والكمية والمسافات ووسائل النقل، ولذا وجد عند تطبيق هذه الفقرة أكثر من قيمة صفة لبضائع مشابهة، عندها تعتمد ادنى هذه القيم.
- جـ. ١. إذا بيعت البضائع المستوردة أو لبضائع للمطابقة لو المضافة المستوردة في المملكة بنفس حالتها التي لم يفوت بها فحستد القيمة الجمركية إلى سعر الوحدة الذي بيعت به هذه البضائع المستوردة بالكثير كمية اجمالية وقت استيراد البضائع التي يجري تقييمها لو نحوه، ولكن قبل انتصاف (٩٠) يوما من تاريخ الاستيراد، لأشخاص لا يرتبطون بالأشخاص الذين شتروا منهم هذه البضائع على أن يجري اقتطاع العمولات والإضافات التي تدفع عادة في المملكة لو اتفق على دفعها مقابل الربيع والمصرروفات الشامة لبضائع من نفس الصنف أو النوع بصرف النظر عن المقدار، وتكليف النقل وللتامين الداخلية المعتادة، والرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى والضرائب الداخلية التي تترتب على استيراد أو بيع البضائع في المملكة .
٢. إذا بيعت البضائع المنصوص عليها في البند (١) من الفقرة (جـ) من هذه المادة بغير حالتها الأصلية التي استوردت بها، عندها تستد القيمة الجمركية إلى سعر الوحدة الدواعة به، بعد تجهيزها، شريطة خصم القيمة التي أضيفت نتيجة التجهيز والاقتطاعات المنصوص عليها في ذلك البند.
- دـ. تستد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة وفقا لاحكام هذه الفقرة إلى القيمة المحسوبة وتناليف من مجموع:
- ١.تكلفة أو قيمة المواد والتصنيع لو غيره من اعمال التجهيز التي دخلت في إنتاج البضائع المستوردة.
  ٢. مقدار الربيع والمصرروفات العامة يعادل المقدار الذي ينعكس عادة في مبيعات البضائع من نفس صنف أو نوع البضائع التي يجري تقييمها والتي يصنعنها متتجرون في البلد المصدر لتصديرها إلى المملكة.
  ٣. الاجور والتكليف والمصرروفات المبينة في البند (٧) و (٨) من الفقرة (و) من المادة (٢٨).

### المادة 31

١. اذا تعذر تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة بمقتضى احكام المواد (٢٨) و(٢٩) و(٣٠) من هذا القانون تحدد هذه القيمة وفق لس مناسبة لا تتعارض مع احكام هذه المواد بناء على المطروحات المتوفرة لدى أي جهة في المملكة الا انه لا يجوز تحديد القيمة الجمركية بناء على ما يلي:

  ١. سعر البيع في المملكة لبضائع منتجة محلياً .
  ٢. القيمة الاعلى من قيم بديلة .
  ٣. سعر البضاعة في السوق للم المحلي في بلد التصدير .

٤. تكلفة انتاج اخرى غير القيمة المحسوبة التي حددت لبضائع مطابقة لو مشابهة وفقا لاحكام الفقرة (دـ) من المادة (٣٠) من هذا القانون .
٥. سعر البضاعة للباعة للتصدير إلى بلد غير المملكة .

6. قيم حضوارية لو جزافية .  
7. حد لاذق للقمع المسركيه

د. على الرغم مما ورد في الفقرة (ج) من هذه المادة، للمدير أن يقرر إتمام إجراءات التخلص على البضاعة دون إجراز لقائمة والوثائق الأخرى الأصلية شريطة دفع تأمين نفدي أو تقديم كفالات بذكية بقيمة لا تتجاوز (2%) من القيمة المصرحة عنها للبضاعة وفق أحكام هذا القانون عن كل وثيقة، على أن يرد التأمين أو الكفالات إذا فسست القائمة والوثائق المطلوبة خلال مدة لا تزيد على (6) يوماً من تاريخ دفع التأمين أو تقديم الكفالات.

هـ، يجوز التجاوز عن القائمة أو عن أحكامها كلياً أو جزئياً بموجب تعليمات يصدرها الوزير بتنصيب من المدير لهذا الترض وتحدد بها حالات التجاوز عن تلك القائمة تنشر في الجريدة الرسمية.

و، عندما تكون القيمة الم المصرح عنها محررة بـنـد اجنبـي يـنـبغـي تحـوـيلـها إـلـى الـنـقدـ المـحـلـيـ عـلـى لـسـانـ سـعـرـ التـادـالـ الذي يـحدـدـهـ الـبـنـكـ المـركـزـيـ يـتـارـسـخـ تـحـصـلـ العـلـانـ.

نـ. لـلـدائـرـةـ الـحقـ فـيـ الـمعـالـيـةـ بـالـعـتـدـاتـ وـالـغـفـودـ وـالـمـرـسـلاتـ اوـ خـبـرـهـاـ الـمـتـعـاقـدـ بـالـصـفـةـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ الـاعـتـدـاتـ  
الـعـتـدـيـةـ

ي، لمقاصد التقديم الجمركي يحظر على الدائرة افشاء أي معلومات تكون سرية بطبعتها أو التي تقدم على أساس سري ويحظر عليها افشاها الا باذن خطى من الشخص او الجهة التي قدست هذه المعلومات بامتنام ما يكون مطلوبا الاقصاص عنه من قبل جهة قضائية .

تعديلات العادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019 وتم بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم الغاء نص الفقرة (أ) منها والاشارة عنه بالفنون الحالي ثم بإضافة عبارة ( يمتنع  
أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة ) إلى آخر الفقرة بـ منها ثم بإضافة للفقرتين (ط) و(ي) إليها بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 حيث كان نص الفقرات (أ، ج، د) السابق كما يلي :

أ . لا تغير تحديد القيمة الجمركية للبضائع المسفرة بمقتضى احكام المواد (28) (29) (30)، تحدد هذه القيمة بنطليمات يصدرها الوزير وتنشر في الجريدة الرسمية.

ج، يجب ان يرافق كل بيان بقائمة (فاتورة) اصلية مصدقة من قبل غرفة تجارة المدينة التي صدرت منها البضاعة او في هيئة عميل بها الدائرة بما يغدو ثبات سعر الاسعار والمشاش كما يجب التصديق على هذه القوائم من قبل البعثات الفصلية الاردنية وفي حالة عدم وجود هذه للبعثات فبكتفى بتصديق تلك الغرف التجارية او الوهابات، د، يجوز للمدير ان يسمح باتصال لجراءات التعليم على البضاعة دون ابراز القوائم المصدقة والوثائق المطلوبة لقاء تامين نفدي لا يتجاوز 2% او كفالة بنكية لا تتجاوز قيمتها 4% من قيمة البضاعة عن كل وثيقة على ان يرد الدافع لذا تقدم بالقوائم المصدقة والوثائق المطلوبة خلال (60) يوما من تاريخ الدفع.

### المادة 32

أ. ان القيمة المصرح عنها في التصدير هي قيمة البضائع وقت تسجيل البيان الجمركي مضافا اليها جميع الثغرات حتى وصول البضاعة الى الحدود، لا تشمل هذه القيمة:

1. الرسوم والضرائب المفروضة على التصدير لن يوجد.
2. الضرائب الداخلية وغيرها مما يسترد عند التصدير.

ب. تحدد الاحكام والشروط الاخرى الالزامية لتطبيق احكام هذه المادة بمفهوم تعليمات بصدرها المدير لهذه الغاية .

### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة باعتبار ما ورد فيها الفقرة أ واعادة ترقيم الفقرتين (أ) و(ب) المواردتين فيها لتصبحا البندين (1) و(2) واضافة الفقرة ب لليها بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 .

### للقسم الثالث

#### النوع

### المادة 33

أ ، لغايات تحديد النوع تصدر قرارات المعاشرة والتبييد للبضائع التي لا يوجد لها ذكر في جداول التعريفة الجمركية بقرار من الوزير بناء على تسبب المدير وفقا للقواعد الواردة في ذلك الجدول وتنشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية.

ب، مع مراعاة ما ورد في الشروح التفسيرية للتعريفة الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية تصدر الشروح الاصافية للتعريفة والشروط التطبيقية لها من المدير بقرارات يحدد فيها بدء تفلازها وتنشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية.

### الباب الرابع

#### دخول وخروج البضائع

#### الفصل الاول

## تقديم للبضاعة الى السلطات الجمركية

### المادة 34

يقدم عن كل بضاعة تدخل المملكة او تخرج منها بيان حمولة، ويجب تقديم البضاعة دون ابطاء الى السلطات الجمركية في البر مركز جمركي وفقاً لما نحده الدائرة.

#### الفصل الثاني

#### المنع والتقييد

### المادة 35

يحظر على السفن مهما كانت حمولتها ان ترسو في غير الميناء المعد لاستقبالها الا في ظرف بحري طارئ او بسبب لوة طارئة وعلى الربان في هذه الحالة ان يعلم بذلك اقرب مركز جمركي او امني دون ابطاء.

### المادة 36

يحظر على السفن التي تقل حمولتها عن مائتي طن بحري او تنقل ضمن النطاق الجمركي للبحري البضائع المحصورة او الممنوعة او الخاصة لرسوم باهظة او البضائع الممنوعة المعينة والمثار لها في المادة الثانية من هذا القانون.

### المادة 37

يحظر على السفن التي تقل حمولتها عن مائتي طن بحري وللتي تنقل بضائع من الانواع المشار اليها في المادة (36) من هذا القانون ان تدخل الى النطاق الجمركي البحري لو تتجول او تبدل وجهة سيرها فيه الا في الظروف الدائنة عن طوارئ بحرية او قوة قاهرة، وعلى الربان في هذه الحالة ان يعلم البر مركز جمركي او امني دون ابطاء.

### المادة 38

يحظر على الطائرات ان تطلع او تهبط في المطارات التي لا توجد فيها مراكز جمركية الا في حالات القوة القاهرة وعلى قائد الطائرة في هذه الحالة ان يعلم البر مركز جمركي او امني وان يعلم للدائرة تعريضاً بذلك دون ابطاء مزيداً من الجهة التي جرى اعلامها.

### المادة 39

- تحجز البضائع الممنوعة المعينة وان صرخ عنها بشخصيتها الحقيقية ما لم يرخص مسبقاً بدخولها لو بالخارجها.
- لا تحجز البضائع الممنوعة الاخرى التي يصرخ عنها بشخصيتها الحقيقية، واما تعداد الى الخارج او للداخل حسب متى يحصل الحال.

جـ. لا يسمح بانجاز معاملة جمركية لاي بضاعة يعلق استيرادها او تصديرها على اجازة او رخصة لو مئاند او اي مستند آخر قبل الحصول على ذلك المستند.

#### المادة 40

تعتبر متنوعة البضاعة الاجنبية التي تحصل علامة او اسم او لشاره من شأنها ان توهم انها من منشآت محليه مware اكانت على البضاعة ام على غلافاتها لم على عصائبها ويطبق هذا المنع ايضا على الاوضاع المعلقة للرسوم.

#### المادة 41

يحظر ادخال البضائع المستوردة التي تشكل تعديا على أي حق من حقوق الملكية الفكرية الخاصة للحسالية بمقتضى التشريعات للنافذة ذات العلاقة وفقا للامثلية النائية :

1. 1. لصاحب الحق او من يمثله فانونا ان يقدم طلبا الى المحكمة المختصة مشفوعا بكفالة مصرفيه او نقدية تقبلها لوقف اجراءات التخلص والافراج عن تلك البضائع وذلك بعد ان يقم للمحكمة ادلة كافية على التعدي وتقديم وصف مفصل للبضائع المطلوبة .

2. تصدر المحكمة المختصة قرارها بشأنطلب المشار اليه في البند (1) من هذه الفقرة خلال ثلاثة ايام من تاريخ تقديمها ويجوز للمدعى ضده ان يستأنف القرار لدى محكمة الاستئناف خلال ثمانيه ايام من تاريخ تفهمه او تبلغه له ويكون قرارها قطعيا .

3. إذا قام صاحب الحق او من يمثله فانونا بتبلیغ الدائرة بإقامة دعوى تعدد لدى المحكمة المختصة وفقا لأحكام هذه الفقرة فعلى المدیر لو من يفروضه وقف اجراءات التخلص والافراج عن البضاعة والاحتفاظ بها وعلى نفقة الجهة التي أقدمت الدعوى في المخازن الجمركية او لدى مسند عالم املأة الى حين صدور قرار قطعي من المحكمة المختصة .  
بـ. اذا لم يتم تقديم الطلب بتبلغ الدائرة خلال ثمانيه ايام عمل من تاريخ تبلیغه بقرار وقف اجراءات التخلص والافراج عن البضائع بأنه تم الاقامة دعوى يتم الافراج عن البضائع بعد التأكد من استيفائها لجميع المتطلبات القانونية للاستيراد .  
جـ. للمحكمة المختصة ان تأمر مقدم الطلب بان يدفع لمستورد البضاعة والمرسلة اليه ومالكيها التعويض المناسب عن جميع الاضرار التي لحقت بهم نتيجة وقف اجراءات التخلص والافراج عن البضاعة شاء على طلب غير محق او في حال الافراج عنها وفقا لنص الفقرة (ب) من هذه المادة .

دـ. يجوز للمدیر او من يفروضه وقف اجراءات التخلص والافراج عن البضائع لذا توافرت القناعة لديه بناء على دلائل ظاهرية وواضحة بحدوث التعدي وذلك في الحالات التي يتعلق فيها الامر بحقوق المؤلف والعلامات التجارية وفقا للامثلية النائية :

1. لبلاغ المستوردة وصاحب حق الملكية الفكرية ان كان عولمه معروفا لدى الدائرة بقرار وقف اجراءات التخلص والافراج .

2. لذا لم يتم ابلاغ الدائرة خلال ثمانيه ايام عمل من تاريخ تبلغ صاحب الحق بقرار وقف اجراءات التخلص الصادر

استناداً إلى هذه الفقرة والأفراج عن البضائع بأنه تم إقامة دعوى، يتم الإفراج عن البضائع بعد التأكيد من استيفائها لجميع المتطلبات القانونية للاستيراد.

3. للمستورد الطعن بالقرار الصادر بمقتضى أحكام هذه الفقرة لدى المحكمة المختصة خلال شهرين ليام صل من تاريخ تبليغه بهذا القرار ويتم تطبيق الأحكام الواردة في البند (2) من الفقرة (أ) من هذه المادة.

هـ يحق لمقدم الطلب تحت شرط الدائرة معاينة البضائع التي تم وقف إجراءات التخلص والأفراج عنها في الحرم الجمركي وذلك لتمكينه من اثبات ادعائه والمدبر أو من يفوضه تزويده بعينة من هذه البضائع.

وـ يستثنى من تطبيق أحكام هذه المادة الكميات القليلة من البضائع ذات الصفة غير التجارية والبضائع الشخصية والهدايا الواردة بحوزة المسافرين أو في طرود صغيرة كما تستثنى البضائع العلبة (التريلزيت) والبضائع التي تكون طرحها في أسواق البلد المصدر قد تم من قبل صاحب الحق أو موافقته.

زـ لا تتحمل الدائرة أي مسؤولية بالتعويض عن العطل أو الضرر تجاه المستورد لو مالك البضاعة التي تم وقف إجراءات التخلص والأفراج عنها وفق أحكام هذه المادة.

حـ على الرغم مما ورد في الفقرة (و) من هذه المادة، تسرى أحكام هذه المادة على البضائع المرسلة إلى المناطق التنموية والمناطق الحرة ومنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

طـ على الرغم مما ورد في أي قانون آخر، ترقى دعوى التعدي على أي من حقوق الملكية الفكرية وفقاً لأحكام هذه المادة بخصوص البضائع المستوردة لشأن وجودها في مرحلة التخلص الجمركي على اتخاذ المعتدى عليه صفة المدعى الشخصي.

يـ تحدد الأحكام والشروط والإجراءات بما في ذلك الضمانات والبدلات الازمة لتنفيذ أحكام هذه المادة بما فيها بدلات الاحتفاظ بالبضائع في المخازن الجمركية لو للمستوردة للعلامة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية، كـ تفاصيل أحكام هذه المادة تعنى العبارات التالية ما يلي :

1. حقوق الملكية الفكرية : حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصاميم للدواائر المتكاملة والاسرالي التجارية والرسوم الصناعية والنماذج الصناعية والمؤشرات الجغرافية .
2. المحكمة المختصة : المحكمة النظامية المختصة وفقاً للتشريعات ذات العلاقة .

#### تعديلات المادة :

- هـكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلاها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 حيث كان نصها السابق كما يلي :

يحظر لدخول البضائع الأجنبية التي لا تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية المنشآت والملكية ما لم توافق الجهات المختصة على رفع هذا الحظر.

**المادة 42**

المدبر ان يفرض قواعد خاصة للتغليف فيما يتعلق ببعض البضائع وذلك لغايات تسهيل اجراءات المعاينة.

**الفصل الثالث****النقل بحرا****المادة 43**

١. يجب ان تسجل في بيان الحمولة كل بضاعة تردد بطريق البحر حتى ولو كانت مرسلة الى المناطق المرة.

بـ، يجب ان ينظم بكمال الحمولة بيان واحد يوقعه ريان السفينة او وكيلاها في ميناء التحميل، متضمنا المعلومات التالية:

١. اسم السفينة ومحسبيتها وحمولتها المسجلة.

٢. انواع البضائع وزنها الاجمالى ووزن البضائع المنفرطة ان وجدت وانما كانت البضائع متنوعة فيجب ان ذكر بتصنيعها الحقيقية.

٣. عدد الطرود والقطع ووصف علاقتها وعلاماتها ورقمها.

٤. اسم الشاحن باسم المرسل اليه.

٥. المرافق التي شحنت منها البضائع.

جـ، على ريان السفينة او وكيله قبل وصولها إلى النطاق الجمركي ان يقدم بيان الحمولة الكترونيا، ويحوز لموظفي الدائرة

عند دخول السفينة إلى النطاق الجمركي لمن يطلبوا من الريان او وكيله إثبات بيان للحمولة ورقاً إذا لقتضى الأمر ذلك.

دـ، وعلى ريان السفينة ان يقدم للمركز الجمركي عند دخول السفينة المرفا:

١. بيان الحمولة وعدد الاقضاء ترجمته الإنجليزية.

٢. بيان الحمولة الخاص ببيان السفينة وامتناع البخلة والمبلغ العائد لهم.

٣. قائمة باسماء الركاب.

٤. قائمة البضائع التي ستترعرع في هذا المرفا.

٥. جميع الوثائق وبيان الشحن التي يمكن ان تطلبها الدائرة في سبيل تطبيق الانظمة الجمركية.

هـ، تقدم البيانات والمستندات خلال ست وثلاثين ساعة من دخول السفينة المرفا ولا تتحسب ضمن هذه المهلة العطل

الرسمية.

وـ، يحدد المدبر شكل بيان الحمولة وعدد النسخ الواجب تقديمها منه.

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نص الفقرة (ج) كما يلى :

جـ. على ربان السفينة عند دخولها النطاق الجمركي ان يبرز لدى اول طلب من موظفي الدائرة بيان للحمولة الاصلية للناشر عليه وان يسلمهم نسخة منه.

#### المادة 44

اذا كان بيان الحمولة عائدا لسفينة لا تقوم برحلات منتظمة او ليس لها وكيل ملاحة في الموانئ الاردنية او كانت من المراكب الشراعية، فيجب ان يكون مؤشرا عليه من السلطات الجمركية في مرفأ الشحن.

#### المادة 45

- ا . لا يجوز تفريغ حمولة السفن وجميع وسائل النقل المائية الا في حرم المراقي التي يوجد فيها مركز جمركيه، ولا يجوز تفريغ اي بضاعة او نقلها من سفينة الى اخرى الا بموافقة خطية من المركز الجمركي المختص وبحضور موظفيه.
- بـ. يتم التفريغ والنقل من سفينة الى اخرى خلال الساعات وضمن الشروط المحددة من قبل الدائرة.

#### المادة 46

بكون ربان السفينة او من يمثلها او وكيلها مسؤولا عن النقص في عدد القطع او الطرود او في محتوياتها لو في مقدار البعض المنفرطة والسلبية والمكيسة الى حين استلام البضائع في المخازن او في المسنودات لو من قبل اصحابها عندما يسمح لهم بذلك مع مراعاة لحكم المادة (71) من هذا القانون.  
وللمدير ان يصدر تعليمات يحدد فيها نسبة التسريح في للبضائع المنفرطة والسلبية والمكيسة زيادة او نقصا وكذلك نسبة النقص الجزئي في البضائع الناجم عن عوامل طبيعية او نتيجة لضعف الغلافات واسباب محتوياتها وتنشر هذه التعليمات بالجريدة الرسمية.

#### المادة 47

اذا تحقق نقص في عدد القطع او الطرود المنفرطة مما هو مدرج في بيان الحمولة (المنافيست) او اذا تتحقق نقص في مقدار البضائع المنفرطة او السلبية والمكيسة يتجاوز نسبة التسامح بها وفق تعليمات المدير فعلى ربان السفينة لو من يمثله تبرير هذا للنقص وتأييده بمستندات ثابتة الدلالة تثبت انه تم خارج النطاق الجمركي البحري، ولذا تعذر تقديم هذه المستندات في الحال بجوز اعطاء مهلة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ تنظيم محضر الاستلام لنقدمها بعد اخذ ضمان يكفل حقوق الدائرة والمدير ان يصدر تعليمات بكيفية تنظيم محاضر الاستلام والمهل التي تقدم بها تنشر بالجريدة الرسمية.

#### الفصل الرابع

##### النقل برا

##### المادة 48

ينبغي سوق البضائع المستوردة برا من الحدود الى الترب مركز جمركي وعلى نالبيها ان يلزموا الطرق المعينة المؤدية مباشرة الى هذا المركز ويحظر على تلقي هذه البضائع ان يتخلووا بها المركز الجمركي دون ترخيص او ان يضعوها في منازل او لمنته اخرى قبل سولتها الى هذا المركز.

##### المادة 49

أ. على تلقي البضائع ومرافقها ان يقدموا لدى وصولهم الى المركز الجمركي قائمة الشحن او الوثيقة التي تقوم مقام بثول الحمولة موقعة من قبل مسائق واسطة النقل ومحتم شركه النقل ان وجد، منتظمه وفق الشروط المحددة في المادة (43) من هذا القانون، ومضيقا اليها قيمة البضاعة وللمدير ان يقرر عند الاقتضاء بعض الاستثناءات من هذه القاعدة.  
ب. ترقق قائمة الشحن او الوثيقة بالمستندات المؤدية لمضمونها وفق الشروط التي يحددها المدير.

#### الفصل الخامس

##### النقل جوا

##### المادة 50

على الطائرات ان تسلك عند احتيازها حدود المملكة الطرق الجوية المحددة لها.

##### المادة 51

يجب ان تكون البضائع المتنقلة بالطائرات في بيان حمولة يوقعه قائد الطائرة وينظم وفق الشروط المبينة في المادة (43) من هذا القانون.

##### المادة 52

على قائد الطائرة ان يقدم بيان الحمولة والقواعد المنصوص عليها في المادة (43) من هذا القانون الى موظفي الدائرة عند الطلب، وان يسلم هذه الوثائق الى مركز جمركي للمطار، مع ترجمتها عند الاقتضاء وذلك فور وصول للطائرة.

##### المادة 53

يحظر نفريغ البضائع او القاؤها من الطائرات اثناء الطيران، الا انه يجوز لقائد الطائرة ان يأمر بتلقاء البضائع اذا كان

ذلك لازما لسلامة الطائرة على ان يعلم الدائرة بذلك فور هبوطه.

#### المادة 54

تطبيق احكام المواد (45، 46، 47) من هذا القانون على النقل برا والنقل جرا ويكون العاملون وقادة الطائرات وشركات النقل مسؤولين عن النقص في حالة النقل البري او الجوي.

#### الفصل السادس

##### النقل ببريد المراسلات او بالطرو德 البريدية

#### المادة 55

ننم لاستيراد البضائع لو تصدرها عن طريق بريد المراسلات او بالطرود البريدية وفقا للاتفاقيات البريدية العربية والدولية والنصوص القانونية الداخلية للنافذة.

#### الفصل السابع

##### التصدير واعادة التصدير

#### المادة 56

يحظر على كـ مفينة او قطار او سيارة او طائرة او اي وسيلة نقل اخرى محملة او فارغة مغادرة البلاد دون ان يتم الى الدائرة بيان حمولـة (مناقيسـت) مطابقا لاحكام المادة (43) والحصول على ترخيص بالمغادرة ما لم يكن ثمة استثنـاء تتعـدـدـهـ الدائرةـ.

#### المادة 57

يجب التوجـهـ بالبضـائـعـ المـعـدـ للـتصـدـيرـ الىـ المـركـزـ الجـمـرـكـيـ المـخـصـصـ والتـصـرـيعـ عـنـهـ بـالتـصـصـيلـ وـيـحـظـرـ عـلـىـ النـاقـلـينـ بـاتـجـاهـ الـحدـودـ الـبـرـيـةـ لـنـيـجاـزوـزـواـ لـلـمـرـاكـزـ الجـمـرـكـيـةـ دـوـنـ الـحـصـولـ عـلـىـ تـرـخـيـصـ بـالـمـغـادـرـةـ اوـ لـنـ يـسـلـكـواـ طـرـقـاـ يـقـضـدـ تـجـبـ هـذـهـ الـمـرـاكـزـ عـلـىـ لـنـ تـرـاعـيـ بشـانـ الـبـضـائـعـ الـخـاصـيـةـ لـضـوابـطـ النـطـاقـ الـجـمـرـكـيـ الـاـحـكـامـ الـتـيـ شـرـرـهـاـ الدـائـرـةـ.

#### المادة 58

يحـوزـ اـعـادـةـ تـصـدـيرـ الـبـضـائـعـ الـاجـتـيـاهـ الـدـاخـلـةـ إـلـىـ الـمـمـلـكـةـ إـلـىـ الـخـارـجـ اوـ إـلـىـ مـنـطـقـةـ حـرـةـ وـفـقـ الـذـرـوـطـ الـاـصـوـلـ وـالـاـجـرـاءـاتـ الـحـسـمـاتـ الـتـيـ يـحدـدهـاـ الـمـدـيرـ.

#### المادة 59

يجوز الترخيص في بعض الحالات بنقل للبضائع من سفينة إلى أخرى أو سحب البضائع التي لم يجر ادخالها إلى المخازن من الأرصفة إلى السفن ضمن الشروط التي بحدتها المدير.

#### **الفصل الثامن**

##### **الحكم مشتركة**

#### **المادة 60**

أ. يجب أن يقتضي بيان الحمولة المحتويات التفصيلية للإرسالية التي ترد على شكل طرود مغلفة ومجموعة في وحدة واحدة بالربط أو للحزم أو التغليف أو أي طريقة أخرى على أن تحدد الأحكام والشروط المتعلقة بالمستوعبات والطلبيات والمقطورات بماقتضى نظام مصدر لهذه الغاية.

بـ. للمدير أو من يفوضه أن يسمح بتجزئة الإرسالية الواحدة من البضائع وبالشكل الذي يراه عند وجود سباب مبررة لذلك شريطة أن لا يترتب على هذه التجزئة أي خسارة تلحق بالغزينة بأي وجه من الوجه وللمدير الصدار التعليمات اللازمة لذلك.

#### **تعديلات المادة :**

ـ هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نص الفقرة (أ) كما يلي :  
أـ لا يجوز ان تذكر في بيان الحمولة (المنافست) او ما يقوم مقامه عدة طرود مغلفة ومجموعة بأي طريقة كانت على أنها طرد واحد ويراضي بشأن المستوعبات والطلبيات والمقطورات التعليمات التي يصدرها المدير.

#### **الباب الخامس**

##### **مراحل التخلص الجمركي**

##### **الفصل الأول**

##### **بيانات الجمركيّة**

#### **المادة 61**

أ. يجب أن يتم للمركز الجمركي عند تخلص أي بضاعة ولو كانت معفاة من الرسوم والضرائب بيان جمركي يتضمن:  
1ـ خططاً، او  
2ـ باستخدام أسلوب معالجة المعلومات أو البيانات حيثما ينص على ذلك وفق تعليمات يصدرها المدير وينطبق على هذا البيان ذات الأحكام المنطبق على البيان الخطى.

- بـ. يحدد المدير شملاج البيانات ووسائل تقديمها وعدد نسخها وأثمانها والمعلومات التي يجب أن تتضمنها الوثائق الواجب إرفاقها بها والمعلومات التي يجب أن تتضمنها تلك الوثائق.
- جـ. للدائرة أن تقبل الوثائق الواجب إرفاقها بالبيانات الجمركية المقدمة بالوسائل الإلكترونية على أن تتوافر فيها شروط الاعتماد المقررة في التشريعات الدائرة وفق نظام يصدر لهذه الغاية.
- دـ. للدائرة أن تحفظ بنسخة لكترونية من البيانات الجمركية والوثائق المرفقة بها بعد إنجاز المعاملة الجمركية ويكون لها صحة الأصل في الأثبات بعد المصادقة عليها من الدائرة وتنظم وسائل الاحتفاظ وشروطه ومدته بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

#### المادة 62

لا يجوز ان يذكر في طلب الاكتتاب العائدة لبيان الحمولة (المنافع) الواحد باستثناء الحالات التي يحددها المدير.

#### المادة 63

لا يجوز ان يذكر في البيان عدة طرود مقلدة ومجموعة باى طريقة كانت على انها وحدة واحدة، لما فيما يتعلق بشأن المستوعات والتطبيقات والمقطورات فرعاى التعليمات التي يصدرها المدير.

#### المادة 64

يسمح تقديم البيان بناء على طلبه، بتعديل واحد او اكثر من تفاصيل البيان بعد ان يتم قبوله من قبل الجمارك، بحيث لا يكون لذلك التعديل اي اثر يجعل البيان ينطبق على بضاعة غير تلك التي ينطويها اصلا، وفي جميع الاحوال لا يسمح بالتعديل اذا قدم الطلب بعد ان فامت السلطات الجمركية بأحدى الاجراءات التالية:

- ابلاغ مقدم البيان بأنها تتوجى لتقديم بفحص البضاعة، او
- قررت بيان الجزيئات او التفصيات مدار البحث لممت صحبحة، او
- تحرير البضاعة او الاقرار عنها.

#### المادة 65

١ . تقبل البضائع الدائمة الى البلاد تحت اي وضع من الوضائع الجمركية التالية:

1. الوضع في الاستهلاك.
  2. للرائحة.
  3. الإيداع في المستودعات.
  4. الإيداع في المناطق الحرة.
  5. الدخال المؤقت.
  6. الدخال بقصد التصنيع.
- بـ. يجوز تحويل البضائع من وضع جمركي إلى آخر بموافقة للدائرة ووفقاً لإجراءات التي يحددها المدير.

#### **المادة 66**

- أـ. للدائرة أن تلقي البيانات التي سجلت ولم تؤد عنها الرسوم والضرائب المترتبة لو لم تستكمم مراحل إنجازها بسبب بعده لمقيمها وذلك بعد مرور مدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً على تاريخ تسجيل هذه البيانات.
- بـ. ويجوز للدائرة لن تؤدي على الغاء البيانات بطلب من مقدمها طالما لم تتفع عنها الرسوم والضرائب المترتبة، وفي حالة وجود مخالفة فلا يسمح بالالغاء الا بعد تسوية هذه المخالفة.
- وفي جميع الاحوال فإن تعديل نسب الرسوم والضرائب او تغيير اسعار التعامل للعملات الاجنبية لا يحول دون اجابة طلب الالغاء.
- جـ. يحق للدائرة ان تطلب معاينة البضاعة وان تجريها بحضور مقدم للبيان او في غيابه بعد تطبيقه اصولها موحدة المعنية.

#### **المادة 67**

- يجوز لاصحاب البضاعة لو من يمثلهم الاطلاع على بضائعهم قبل تقديم للبيان وإنذ عينات منها عند الاقتضاء وذلك بعد الحصول على إذن من الدائرة وشرط ان يتم تحت اشرافها، على ان تخضع العينات الماخوذة للرسوم والضرائب المترتبة.

#### **المادة 68**

- لا يجوز لغير اصحاب البضائع او من يمثلهم الاطلاع على البيانات الجمركية وتسأل من ذلك الجهات القضائية او الرسمية المختصة.

#### **المادة 69**

##### **الفصل الثاني**

##### **المعاينة البضائع**

بعد تسجيل البيانات للجمارك يقوم موظف الجمارك المختص بمعاينة البضائع كلياً أو جزئياً حسب التعليمات التي يصدرها المدير.

#### المادة 70

- أ. تجري معاينة البضائع في الحرم الجمركي وخارج هذا الحرم استناداً إلى طلب صاحب العلاقة وعلى نفقه وفقاً للقواعد التي يحددها المدير.
- بـ. يكون نقل البضائع إلى مكان المعاينة وفتح الطرويد وإعادة تنظيفها وكل الأعمال الأخرى التي تتضمنها المعاينة على نفقه مقدم البيان وعلى مسؤوليته.
- جـ. لا يجوز نقل البضائع التي وضعت في المخازن أو في الأماكن المحددة للمعاينة دون موافقة من الدائرة.
- دـ. يتضمن ذلك العاملون في نقل البضائع وتقديمها للمعاينة مقبولين من الدائرة.
- هـ. لا يجوز لآية شخص دخول المخازن والمستودعات والحظائر والسفاقيف والساحات المعدة لتخزين البضائع أو إيداعها والأماكن المعدة للمعاينة دون موافقة من الدائرة.

#### المادة 71

- لا تجري المعاينة إلا بحضور مقدم البيان لو من يمثله وعند ظهور نقص في محتويات الطرويد تحدد المسؤولة بحسبه على الشكل التالي:
- أـ. إذا كانت الطرويد قد أدخلت المخازن والمستودعات بحالة ظاهرية مليمة يتأكد معها حدوث النقص في بلد المصدر قبل الشحن فيصرف النظر عن ملاحظة هذا النقص.
  - بـ. إذا كانت للطرويد الدخلة إلى المخازن أو المستودعات بحالة ظاهرية غير سلية يجب على الهيئة المستمرة لهذه المخازن أو المستودعات أن تقوم مع الدائرة والشركة الثالثة بإثبات هذه الحالة في محضر الاستلام والتحقق من وزنها ومحتوياتها وعدتها وعلى الهيئة المستمرة أن تتخذ التدابير اللازمة لسلامة حظتها، وتقع المسؤولية في هذه الحالة على الناقل ما لم يكن ثمة تحفظ على (المنافست) مؤمراً من جمرك بلد المصدر فيصرف النظر في هذه الحالة عن الملاحظة.
  - جـ. إذا أدخلت الطرويد بحالة ظاهرية مليمة ثم أصبحت موضع شبهة بعد دخولها المخازن والمستودعات فتقطع المسؤولة على الهيئة المستمرة في حال التحقق من وجود نقص أو تبديل.

#### المادة 72

الدلالة أن تفتح الطرويد لمعاينتها عند الاشتباه بوجود بضائع ممنوعة أو مخالفة لما هو وارد في الوثائق الجمركية في غياب صاحب العلاقة أو من يمثله إذا امتنع عن حضور المعاينة في الوقت المحدد بعد تبليغه أصولاً، وبعد الضرورة فللهيئة أن تجري المعاينة قبل تبليغ صاحب العلاقة أو من يمثله، على أن تقوم بذلك لجنة تشكل لهذا الغرض وتحرر

هذه الأجرة محضرا بنتيجة المعاينة.

#### المادة 73

للدائرة الحق في تحويل للبضائع لدى محل معتمد منها للتحقق من نوع البضاعة أو مواصفاتها لو مطابقتها للتشريعات المعمول بها.

#### المادة 74

يجوز للدائرة ولصاحب العلاقة الاعتراض على نتيجة التحويل، امام النجدة الخاصة المنصوص عليها في المادة (80) من هذا القانون.

#### المادة 75

أ. اذا كانت النصوص القانونية الاخرى تختلف شخصي توفر شروط ومواصفات خاصة للبضائع واستلزم ذلك اجراء التحويل او المعاينة وجب ان يتم ذلك وللغير حق الاقراغ عنها لقاء الضمادات الازمة التي تتطلب عدم التصرف بها الا بعد ظهور نتيجة التحويل.

ب. يجوز التصریح بالاقراغ من البضائع قبل ظهور نتيجة التحويل، اذا كان الهدف من التحويل هو تطبيق التعريفة الجمركية ودفع صاحب للبضاعة الرسوم حسب المعدل الاعلى للتعريفة امانة تدين ظهور النتيجة.

ج. يحق للمدير انلاف البضائع التي يثبت من التحويل او المعاينة انها مضررة او غير مطابقة للمواصفات المعتمدة وذلك على نفقة اصحابها وبحضور مستليمهم ولهم اذا شاءوا ان يعيدوا تصديريها خلال مهلة يحددها المدير ، وفي حالة تخلفهم عن الحضور او اعادة التصدیر بعد اخطارهم خطيا حسب الاصول المعتمدة تتم عملية الانلاف على نفقتهم ويحرر بذلك المقرر اللازم.

#### المادة 76

تخضع علاقات البضائع ذات التعريفة النسبية (القيمية) لرسوم البضائع الواردية ضمنها وللوزير ان يحدد بقرار منه بصدر بناء على تقسيب للمدير الحالات التي تطبق فيها الرسوم والضرائب المترتبة على العلاقات بشكل منفصل عن البضائع الواردية فيها ويعصب بنود التعريفة الخاصة بها سواء بالنسبة للبضائع ذات التعريفة النسبية او النوعية او الخاضعة لرسوم مخفضة او المغفلة من الرسوم الجمركية.

#### المادة 77

اذا لم يكن يتوافق الدائرة ان تتأكد من صحة محتويات البيان عن طريق فحص البضاعة او للمستدات المتدمة ظلها ان تقر ايقاف المعاينة وان تطلب المستدات التي توفر عذرا من الادلة الازمة على ان تنفذ جميع التدابير لتصدير مدة

الإنفاق

الساعة 78

يجب استيفاء الرسوم والضرائب وفقاً لمحتويات البيان غير أنه إذا أظهرت نتيجة المعاينة فرقاً بينها وبين ما جاء في البيان فستوفي الرسوم والضرائب على أساس هذه النتيجة، مع عدم الالتمال بحق الدائنة في ملاحقة استيفاء الغرامات المتوجبة عند الاقتضاء وفقاً لاحكام هذا القانون.

النهاية 79

يحق للسلطة الجمركية ولصاحب البضاعة او من يمثلهم عند الاقتضاء طلب اعادة المعلينة وفقا لاحكام المواد من (69 - 78) من هذا القانون.

الفصل الثالث

٨٩

أ، يعين الوزير بناء على تثبيت المدير لجنة خاصة مولفة من ثلاثة أشخاص من كبار ضباط للدائرة براسها اعلام رتبة للنظر في الخلافات حول قيمة البضاعة أو سنتنها أو مواصفاتها أو البند الذي تخضع له.

ب، الحال الحالات التي تقع بين أصحاب العلالة والدائرة إلى اللجنة للنظر فيها بناء على طلب خطني من صاحب للبضاعة وللجنة إن تستعين بمن ذرله من الخبراء وتغرسن دريسة موضوع الخلاف وترفع تسبياتها بشأن الخلاف إلى المدير.

جـ. يصدر المدير قراره للبت بالخلاف بناء على تسبب اللجنة ويكون قراره مطلقا وقابلأ للطعن لدى محكمة الجمارك خلال ثلاثة أيام من تاريخ تادفعه.

د. يجوز تسليم البضاعة قبل حسم الخلاف المشار إليه في الفقرة (أ) من هذا الماده وفقاً للشروط والأصول والضمانات التي يحددها المدير ويحتفظ بعينت من البضائع موضوع الخلاف لدى الدائرة ويحول هذا التأمين للأبزاد للعام إذا لم يقدم صاحب البضاعة اعترافه خطياً لجنة الخلاص خلال سنتين يوماً من تاريخ دفعه ويعتبر الخلاف بذلك منتهياً.

اما الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى موضع الخلاف فستتوفى بالتأمين او بكمالة مصرافية لحين البت

+ 511-512

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نص الفقرات كما يلى :

- ا. يعين الوزير لجنة خاصة ملولة من ثلاثة اشخاص من كبار موظفي الدائرة للنظر في الخلافات حول قيمة البضاعة او منتهاها او مواصفاتها او البند الذي تخضع له.
- ب. اذا وقع خلاف بين اصحاب العلاقة وللدائرة يحال امر هذا الخلاف الى اللجنة للنظر فيه، ولها ان تستعين بمن تراه من الخبراء والفنين.
- ج. يصدر المدير قراره بناء على تنصيب اللجنة.
- د. يكون قرار المدير نابلا للطعن لدى محكمة الجمارك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ بلاغه.

#### الفصل الرابع أحكام خاصة بالمسافرين

##### المادة 81

- ا. يتم التصریح والمعنیة في المراكز الجمركية المختصة بما يصطلحه للمسافرون لو يعود اليهم وفق الاصول والقواعد التي يحددها المدير.
- ب. بالرغم مما ورد في هذا القانون تستوفي الرسوم الجمركية عن البضائع التي بحوزة المسافرين وفقا لتنبيه التي يحددها الوزير بناء على تنصيب المدير بتعليمات تصدر لهذه الغاية ويحدد فيها الشروط والاجراءات الازمة لتطبيق احكام هذه المادة وانواع البضائع التي تخضع لها.

#### الفصل الخامس نادية الرسوم والضرائب وسحب البضائع

##### المادة 82

- ا. ان البضائع هي رهن الرسوم والضرائب ولا يمكن سحبها الا بعد اتمام الاجراءات الجمركية بصدقها وتذكرة الرسوم والضرائب عنها وفقا لاحكام هذا القانون.
- ب. مع مراعاة مبدأ المسؤولية والتضامن المنصوص عليه في هذا القانون يكون المستورد هو المكلف بدفع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى المقررة.
- ج. تحدد الاحكام المتعلقة بسحب البضائع قبل نادية الرسوم والضرائب والشروط والضمانات الواجب تقديمها لسحب البضائع عند اعلان حالة الطوارئ، وكيفية لاحصابة الرسوم والضرائب عنها، والاحكام المتعلقة بالايصالات التي تستوفي بمحاجها للرسوم والضرائب وغير ذلك من الاحكام المتعلقة بهذا الفصل بتعليمات يصدرها الوزير.

##### المادة 83

يخوز السماح للمكلفين بسحب بضائعهم قبل نادية الرسوم والضرائب عنها تحت ضمانة مصرفية او ندية وذلك ضمن

**الشروط والتوكيد التي يحددها المدير.**

#### المادة 84

- أ. يجوز للسلطات الجمركية بموافقة المدير وبعد الإفراج عن البضاعة ان تدقق للوثائق والبيانات الجمركية والتجارية المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير ل تلك بضاعة، وكما يجوز اجراء معاينة وفحص للبضاعة في منشآت صاحب العلاقة او اي شخص آخر له علاقة مباشرة او غير مباشرة في العملية التجارية المذكورة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ الإفراج عن البضاعة.
- ب. يجوز للدائرة بعد اجراء التدقيق اللاحق التصديق المسبق مع أي جهة مشمولة به شريطة التزامها بأحكام هذا القانون والتشريعات ذات العلاقة وللدائرة منح تسهيلات في الإجراءات الجمركية للجهات الملزمة بأحكام هذا القانون والتشريعات ذات العلاقة وفق الأحكام والشروط التي يحددها نظام يصدر لهذه الغاية.
- ج. اذا ثبت وبعث التذخيص على البضاعة نتيجة الفحص والتتحقق اللاحقة ان الاحكام الجمركية المنصوص عليها في هذا القانون قد طبقت بشكل خاطئ او بناء على معلومات ذاتية او خاطئة فللسلطة الجمركية اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتصحيح هذا الخطأ في ضوء المعلومات المتوفرة لديها وفق الاصول المنصوص عليها في هذا القانون وخلال مدة لا تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ إنجاز البيان.
- د. على الدائرة إصدار مطالبة بالرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بما فيها الضريبة العامة على المعبيات والضريبة الخاصة وأي بدل أو أي مبلغ مستحق يتبين بنتيجة التدقيق على البيان الجمركي بموجب هذا القانون أو أي تشريع آخر والمكلف الاعتراض إداريا لدى المدير على هذه المطالبة خلال ثلاثين يوما من تبلغه بها، ويكون القرار الصادر عن المدير بنتيجة الاعتراض قابلا للطعن لدى محكمة الجمارك البدائية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبلغه المكلف.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

#### المادة 85

في الظروف الاستثنائية التي يقررها مجلس الوزراء يجوز اتخاذ تدابير لسحب البضائع لقاء ضمادات وشروط خاصة تحدد بقرار من الوزير وتتخضع هذه البضائع لمعدلات الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم و الضرائب الثالثة بتاريخ سحبها.

**المادة 86**

على موظفي الدائرة المكلفين باستيفاء الرسوم والضرائب ان يعطوا بها ابصالة ينظم باسم المستورد ويحرر الایصال بالشكل الذي يحدده الوزير ، وتنظم تصفيات رد الرسوم والضرائب للمتوجب ردها باسم المستورد بعد ابراز الايصال المعطى له او صورة عنه عند الاتخاء.

**المادة 87**

تنظم البيانات التفصيلية للبضائع المستوردة من قبل الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة والبلديات وفق القواعد العامة ويمكن الترجيح بحسب هذه البضائع بعد انتهاء المعابدة وقبل دفع الرسوم والضرائب المتوجبة وذلك ضمن الشروط التي يحددها الوزير بناء على تسبب من المدير .

**المادة 88****باب السادس****الاوسع للعطلة للرسوم****الفصل الأول****حكم عامة**

يجوز ادخال البضائع ونقلها من مكان الى آخر في للمنطقة او عبرها مع تطبيق تالية الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم عنها .

ويشترط في هذه الاوسع تقديم هسمات لتأمين الرسوم والضرائب تقدما او بكمالات مصرفية او تعهدات مكفولة وفق التعليمات التي يصدرها المدير .

**المادة 89**

لا يجوز استعمال المواد والاسناف المغلوطة تحت اي وضع من الاوسع للعطلة للرسوم او تخصيصها او التصرف بها في غير الاغراض والغاليات التي استوررت من اجلها ومرح عنها في للبيانات المقدمة.

**المادة 90**

غير الكفالات المصرفية والتعهدات المكفولة ويزد للرسوم والضرائب المؤمنة استنادا الى شهادات الابراء وفق الشروط التي يحددها المدير .

**المادة 91****الفصل الثاني**

### البضائع العابرة (الترانزيت)

#### أحكام عامة

- أ. يجوز نقل البضائع ذات المنشأ الأجنبي وفق وضع العبور وذلك بدخولها الحدود لتخرج من حدود غيرها، وينتهي هذا الوضع باهراز نسخ البيانات المظهرة من أول مركز جمركي في البلد المجاور أو إهراز شهادة الوصول من بلد المقصد، أو بأي طريقة أخرى تقبل بها الدائرة.
- ب. تحدد المهلة اللازمة للنقل رفق وضع العبور وللوثائق للالتزام لإبراء وتسديد البيانات بتعليمات تصدرها الدائرة.

#### المادة 92

لا يسمح باجراء عمليات العبور الا في المراكز الجمركية المرخصة لذلك.

#### المادة 93

- أ. لا تخضع البضائع المارة وفق وضع العبور للقيود او المنع الا اذا نصت القوانين والأنظمة النافذة على خلاف ذلك.
- ب. تخضع البضائع الخطرة والبضائع ذات الاستخدام الثاني (الملحمي وغير الملحمي) الواردة للمرور عبر أراضي المملكة لو للشحن المرتبط في ساحلاتها المواني والمطارات والمراكز الجمركية لأحكام المنع والقيود وفقا لظام يصدر لهذه الغاية تحدد فيه مسميات هذه البضائع والأحكام الخاصة بالرقابة عليها.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلاها بموجب القانون للمعدل رقم 33 لسنة 2018.

#### المادة 94

1. لا يسمح بtransporter البضائع المارة بطريق (الترانزيت) إلا في المناطق الحرة أو منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وفق الشروط التي يحددها المدير لهذه الغاية.
- ب. 1. للمدير وأسباب مبررة وضمن الشروط والضمانات التي يقررها ان يسمح بإيداع البضائع المارة بطريق (الترانزيت) في المستودعات العامة لمدة تسعين يوما .
2. إذا لم تسمح البضائع بعد لقضاء المدة المسموح بها ولم يوافق المدير على تمديدها فله أن يتخذ الإجراءات الازمة ليبعها بالمراد العلني للوضع في الاستهلاك المحلي أو بشرط إعادة التصدير وفق ما تقرره الجهات ذات الاختصاص مع مراعاة تطبيق أحكام المنع والقيود المفروضة عليها.
3. يقيد مبلغ البيع الزائد بعد حسم مقدار الرسوم والنفقات المستحقة والغرامات المتوجبة قانونا على ان لا تتجاوز الغرامة (10%) من قيمة البضائع في حساب الأمانات ولا تزيد هذه الزيادة إذا لم يطالب بها خلال ثلاثة سنوات من تاريخ البيع.

ج. يسمح بوضع البضائع للارة بطريق (التراتيت) للاستهلاك المحلي بقرار من المدير بعد الرجوع الى الجهات ذات الاختصاص مع مراعاة أحكام المنع والتقييد المفروضة عليها.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والمستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كلن نصها السابق كما يلي :

- أ. لا يسمح ب تخزين البضائع الارة بطريق التراتيت الا في المناطق الحرة، الا انه يجوز للمدير ولأسباب مبررة ضمن الشروط والضمانات التي يقرها ان يسمح باريداع للبضائع للارة بطريق التراتيت في مستودع عام مدة تسعين يوماً فاما اذا لم تسحب البضاعة بعد اقصاء المدة المسموح بها ولم يولق المدير على تمديدها فله ان يتخذ الاجراءات اللازمة لبيعها بالمخازن العلني ولن يقدر المبلغ الزائد بعد حسم مصاريف الرسوم والنفقات المستحقة والغرامات المتوجبة قانوناً - على ان لا تتجاوز الغرامة 10% من قيمة البضاعة - في حساب الاموال ولا تزيد هذه الزيادة اذا لم يطاكب بما خلال ثلاثة مonths من تاريخ البيع.
- ب. يسمح بوضع البضائع للارة بالتراتيت للاستهلاك المحلي بقرار من المدير بعد الرجوع الى الجهة ذات الاختصاص.

#### **المادة 95**

##### **العبور (التراتيت) العادي:**

يتم نقل البضائع وفق العبور العادي على الطرق المعينة وب مختلف وسائل النقل على مسؤولية موقع التعبئه.

#### **المادة 96**

تسري على البضائع المشار اليها في المادة السليقة الاحكام الخاصة بالبيان التفصيلي والمعاينة المنصوص عليها في هذا القانون.

#### **المادة 97**

تخضع البضائع المنقوله وفق وضع العبور العادي لكافة الشروط التي يحددها المدير بقصد توصيص الطرود والمستوعبات وبقصد وسائل النقل وتقديم الضمانات والالتزامات الأخرى.

#### **المادة 98**

##### **العبور (التراتيت) للخاص:**

- أ. يجري النقل وفق للعبور الخاص بواسطة هيئات السكك الحديدية وشركات النقل بالسيارات او الطائرات المرخص بها او بآي وسيلة اخرى بقرار من المدير وذلك على مسؤولية هذه الهيئات والمؤسسات.
- ب. يصدر المدير تراخيص الهيئات والمؤسسات المنصوص عليها بالفقرة (أ) من هذه المادة على ان تشمل تلك التراخيص الضمانت الواجب تقديمها وجميع الشروط الاخرى وللمدير ان يوقف الترخيص لفترة محددة او يلغيه عند الاخال بالشروط والتعليمات المحددة من قبله او في حالة اساءة استعمال وضع العبور للخاص بارتكاب اعمال للتهريب بواسطه النقل المرخص بها.

#### **المادة 99**

تحدد بقرار من المدير الطرق والمماكن التي يمكن اجراء النقل عليها وفق وضع العبور الخاص وشروط هذا النقل مع مراعاة الاتفاقيات المعفوفة مع الدول الاجنبية.

#### **المادة 100**

لا تسرى احكام الاجرامات المختلفة ببيان التفصيلي والمعايير التفصيلية على البضائع المرسلة وفق العبور الخاص ويكتفى بالنسبة اليها ببيان موجز ومعايير اجمالية ما لم ترى الدائرة ضرورة اجراء معاينة تفصيلية.

#### **المادة 101**

تطبق احكام العبور الخاص للمنصوص عليها في هذا القانون لتنفيذ الاتفاقيات التي تتضمن احكاما للعبور ما لم ينص على خلاف ذلك في هذه الاتفاقيات.

#### **المادة 102**

**العبور (الترانزيت) بمستندات دولية:**

يجوز النقل وفق وضع العبور بمستندات دولية من قبل الشركات والمؤسسات التي يعتمدتها المدير بعد تقديم الضمانت التي يطلبها، ويتم هذا النقل وفق دفاتر او مستندات دولية موحدة، وعلى سيارات ذات مواصفات وشروط ملائمة يقبلها المدير.

#### **المادة 103**

**نقل البضاعة من مركز حمركي الى مركز حمركي آخر :**

- أ. يجوز نقل البضائع من مركز حمركي الى مركز حمركي آخر.
- ويطبق على هذا الوضع ذات الاحكام المطبقة على وضع العبور (الترانزيت).

بـ، نخضع المعاملة الجمركية المنظمة لنقل للبضاعة من مركز جمركي إلى مركز جمركي آخر للبدلات المقررة على بيانك ووضع العبور (الترانزيت) إذا كانت مراكز الدخول مفوضة بالتخليص على المحتويات، وتم إجراء النقل بناء على رغبة صاحب البضاعة بالتخليص المحلي عليهما في مركز جمركي آخر.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

### المادة 104

#### الفصل الثالث للمستودعات

##### أ . أحكام عامة:

يجوز ليداع للبضائع في المستودعات دون دفع الرسوم والضرائب وفقاً للأحكام الوليدة في هذا الفصل وتكون هذه المستودعات على نوعين:

- عام.
- خاص.

### المادة 105

تنقل جميع منافذ الأئمدة المخصصة للمستودعات العامة على مسؤولية الهيئة المستقرة وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نصها السابق كما يلي :  
تنقل جميع منافذ الأئمدة المخصصة للمستودعات العامة بقرينين مختلفين، يبقى متاحاً أحدهما في حوزة الجمارك والأخر بحوزة صاحب العلاقة.

### المادة 106

لا تقبل البضائع في جميع أنواع المستودعات إلا بعد تقديم بيان ابداع ينظم وفق أحكام هذا القانون وتجري المعاينة وفق أحكامه.

ويعنى الدائرة أن تمسك من أجل مراقبة حركة البضائع في المستودعات سجلات خاصة تكون فيها جميع العمليات المتعلقة بها، ونكون مرجحاً لمطابقة موجودات المستودعات على قيودها.

**المادة 107**

عفى للبضائع في المستودعات العامة والخاصة لمدة لا تزيد على سنتين ويجوز تمديدها لسنة أخرى عن الاقتضاء بموافقة المدير.

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعجل رقم 33 لسنة 2018.

**المادة 108****بـ. المستودع العام:**

- أ. يصدر الوزير بتنصيب من المدير تعليمات تنشر في الجريدة الرسمية تحدد شروط العمل في المستودعات العامة وأجرور التخزين والتغذيات الأخرى فيها وكذلك للبلدات التي عليها أن تؤديها للدائرة، والحسابات التي عليها تدبيها وغيرها ذلك من الأحكام والمواصفات المتعلقة بها.
- بـ. الوزير بتنصيب من المدير أن يرخص مؤسسة عامة أو شركة لانتاج مستودع عام ويحدد بقراره مكان المستودع والجهة المشرفة على إدارته.

**المادة 109**

لا يسمح في المستودع العام بتخزين البضائع المتنوعة المعينة والمتغيرات والم المواد الشبيهة بها والمولدة المشعة والمولاد القابلة للانفجار والبضائع التي تظهر فيها علامات الفساد، وذلك التي يعرض وجودها في المستودع إلى الخطر أو قد تضر بجودة المنتجات الأخرى والبضائع التي يتطلب حفظها اشتاء خامدة، والبضائع المنفرطة ما لم يكن المستودع معداً لذلك.

**المادة 110**

للدائرة الحق في الرقابة على المستودعات العامة التي تديرها الهيئات الأخرى، وتكون الهيئة المستمرة مسؤولة وحدتها مسؤولية كاملة عن البضائع المودعة فيها وفقاً لاحكام الفوائض الثالثة.

**المادة 111**

تحل الهيئة المستمرة للمستودع العام أمام الدائرة محل أصحاب البضائع المودعة لديها في جميع التزاماتهم عن إيداع هذه البضائع.

**المادة 112**

- أ. يحق للدائرة عند انتهاء مهلة الابداع ان تتبع البضائع المودعة في المستودع للعام اذا لم يتم اصلاحها باعادة تصديرها لور وضعها للامتنالك.
- بـ، يتم هذا البيع بعد شهرين من تاريخ الدار الهيئة المستمرة وصاحب البضاعة او من يمثله ويوضع حاصل البيع بعد اقطاع مختلف الرسوم والضرائب والتفقات امانة لدى الدائرة لتسليمه لى اصحاب العلاقة، ويُسْفَط العقد في المطالبة به بعد ثلاث سنوات من تاريخ البيع بحيث يصبح لبرادا لخزينة.
- جـ، يكون للبيع بالمرداد العلني من قبل لجنة مؤلفة من اثنين من موظفي المركز الجمركي المختص يرأس احدهما اللجنة ويمثل عن كل من المجالس البلدي والغرفة التجارية او الصناعية تبعاً للحال على ان تتم اجراءات البيع بحضور اغلبية اعضاء اللجنة.

**المادة 113**

- يسمح في المستودع العام بتوزيع غلافات البضاعة ونقلها من وعاء الى آخر وجمع الطرود او تجزئتها ولجزءه جمجم الاعمال التي يراد منها صيانة المنتجات او تحسين مظهرها او تسهيل نصريفيها وذلك بموافقة المدير وتحت رقابة الدائرة والجهة الرسمية المختصة.

**المادة 114**

- أ. تستوفى الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب عن كامل الكميات من البضائع التي سبق ابداعها، وتكون الهيئة المستمرة للمستودع مسؤولة عن هذه الرسوم وضرائب في حالة زيادة لونقص او ضياع او تبديل في البضائع فضلاً عن الغرامات التي تفرضها الدائرة ولها لاحكام هذا القانون.
- بـ، لا تستحق الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى لـا كان النقص او الضياع في البضائع ناتجين عن قوة قاهرة او حدث جيري او نتيجة لأسباب طبيعية.
- جـ، تبقى الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى والغرامات عن الكميات الزائدة او الناقصة او الصائمة او المبدلة متوجبة على الهيئة المستمرة حتى حد وجود مسبب ثبت مسؤوليته.

**المادة 115**

- يحوز نقل البضائع من مستودع عام الى مستودع عام اخر او اي مركز جمركي بموجب بيانات ذات تعهدات مكتوبة ويطبق على هذا الوضع ذات الاحكام المطبقة على وضع العبور (الترانزيت) وعلى مرقي هذه التعهدات لـن يبرزوا خلال المهل التي يحددها المدير شهادة تقيد لدخول هذه البضائع الى المستودع العام او الى المركز الجمركي لتخزينها او وضعها في الامتنالك لـو وفق وضع جمركي آخر.

**المادة 116**

**ج. المستودع الخاص :**

يجوز للرخيص بإنشاء مستودعات خاصة لا استدعت الضرورة ذلك.

**المادة 117**

يصر الترخيص بإنشاء المستودع الخاص بقرار من الوزير لستاداً إلى تسيير من المدير يحدد فيه مكان هذا المستودع والبدلات الواجب داؤها سنوياً والضمانات الواجب تقديمها قبل البدء بالعمل والحكم الأخرى المتعلقة به.

**المادة 118**

يجب تقديم البضائع المودعة في المستودع للخاص لدى كل طلب من الدائرة وتحسب للرسوم والضرائب على كامل كميات البضائع المودعة دون التجاوز عن أي نقص يحدث إلا ما كان ناشئاً عن قوة ناهضة أو عن أي نقص يحدث إلا ما كان نافذاً عن قوة ناهضة لو عن أسباب طبيعية كالتبخر والجفاف لو نحو ذلك فضلاً عن الترامات التي تفرضها للدائرة.

**المادة 119**

تفصل أحكام المواد (110 و 112 و 115) من هذا القانون على المستودعات الخاصة.

**المادة 120**

لا يسمح في المستودع للخاص بإيداع البضائع الثالثة أو المتنوعة.

**المادة 121**

يقصر العمل في المستودع للخاص على خزن البضاعة.

#### الفصل الرابع

##### المناطق والأسواق الحرة

**المادة 122**

أ. مع مراعاة المادة (123) من هذا القانون يمكن إدخال جميع البضائع الأجنبية من أي نوع كانت وأياً كان مقتبها إلى المناطق للمرة واخرجها منها إلى غير المنطقة الجمركية دون أن تخضع لقيود الاستيراد أو المنع أو خضوعها للرسوم

والضرائب باستثناء ما يفرض عليها لمصلحة الجهة الفانمة على ادارة واستثمار تلك المناطق.  
بـ. يجوز ادخال البضائع الوطنية لو التي اكتسبت هذه الصفة بوضعها في الاستهلاك المحلي الى المنطقة الحرة، على ان تخضع عند ذلك لقيود التصدير والمنع والرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الخاصة بالتصدير وذلك بالإضافة الى ما يفرض لمصلحة الجهة الفانمة على ادارة واستثمار المنطقة الحرة.

### **المادة 123**

1. لا يجوز نقل او ادخال البضائع المستوردة للوضع في الاستهلاك المحلي الى المناطق الحرة الا بموافقة المدير او من يفوضه وضمن الشروط والتحفظات التي يقررها.
- بـ. بحظر دخول البضائع التالية الى المنطقة الحرة:
  1. البضائع للمجموعة تمخالفتها التعليم العام وتحدد من قبل السلطات ذات الاختصاص.
  2. البضائع النترة او القابلة للانهاب عا المحروقات الازمة لاعمال الاستثمار والتي تسمح بها الهيئة المستمرة ضمن الشروط التي تحدهما.
  3. الاسلحة العربية والذخائر والمعقمات ايا كان نوعها.
  4. البضائع المخالفة للقوانين المتعلقة بحماية الملكية التجارية وللصناعية والادبية والفنية والمسادر بها قرار بذلك من الجهات المختصة.
  5. المخدرات والمؤثرات العقلية على اختلاف انواعها ومشتقاتها.
  6. البضائع التي مقتضها بلد تقرر مقاطعته اقتصاديا.

### **المادة 124**

للوزير ان يشكل لجانا مشتركة من الدائرة ومؤسسة المناطق الحرة لاجراء عمليات التفتيش على البضائع للتأكد من عدم وجود بضائع مهرية او من نوع ادخالها الى المنطقة الحرة وبحضور اصحاب العلاقة.

### **المادة 125**

على ادارة المنطقة الحرة ان تقدم الى الدائرة قائمة بجميع ما يدخل الى المنطقة وما يخرج منها، وذلك خلال ست وثلاثين ساعة من عملية الادخل او الارجاع.

### **المادة 126**

لا يجوز إزالة البضائع من البحر الى المنطقة الحرة او ادخالها اليها برا الا بترخيص من ادارة المنطقة وفقا للقوانين والأنظمة المعتمد بها وطبقا للتعليمات التي يحددها المدير، كما لا يجوز ارسال للبضائع الموجودة في منطقة حرة الى منطقة حرة اخرى او مطار او مطارات الا وفق الامكام المطبقة على وضع العبور (القرارنزيت).

**المادة 127**

يجري سحب البضائع من المنطقة الحرة وفقاً لاحكام القوانين والأنظمة المعهود بها وطبقاً للتعليمات التي يصدرها المدير.

**المادة 128**

أ. تعامل البضائع ذات المنشأ الأجنبي الخارجة بحالتها الأصلية من المنطقة الحرة إلى المنطقة الجمركية معاملة البضائع الأجنبية.

ب. تخضع للبضائع المصنعة أو التي جرى عليها تصنيع إضافي في المنطقة الحرة عند وضعها في الاستهلاك المحلي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بمقدار النفقات والتكاليف الأجنبية الداخلة في صنعها وفقاً لمعاملة التصنيع المعتمدة بخصوصها وبحسب نسبة الرسوم الوليدة في جدول التعريفة الجمركية النافذة بتاريخ تسجيل البيان الجمركي للرمح على الاستهلاك على أن تحدد قيمة هذه النفقات والتكاليف الأجنبية وفقاً للبيان الجمركي المنظم بها عند إدخالها إلى المنطقة الحرة.

ج. تخفي البضائع المصنعة أو التي جرى عليها تصنيع إضافي في المنطقة الحرة عند وضعها في الاستهلاك المحلي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى في حدود قيمة المواد والتكاليف والنفقات المحلية الداخلة في صنعها.

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نص الفقرة (ب) كما يلى :

ب. أما البضائع المصنعة أو التي جرى عليها تصنيع إضافي في المنطقة الحرة فتحتفى عند وضعها في الاستهلاك المحلي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى في حدود قيمة المواد والتكاليف والنفقات المحلية الداخلة في صنعها على أن تقرر القيمة من قبل لجنة برئاسة مدير عام مؤسسة المناطق الحرة أو نائبه ويمثل عن كل من وزارة الصناعة والتجارة ودائرة الجمارك يعينه الوزير المختص.

**المادة 129**

لا يجوز استهلاك البضائع الأجنبية في المناطق الحرة لاستعمال الشخص قبل تانية ما يتوجب عليه من رسوم جمركية ورسوم وضرائب أخرى.

**المادة 130**

يسعى السفن الوطنية والاجنبية ان تزور من المنطقة الحرة بجميع المواد التي تحتاج اليها.

**المادة 131**

- أ. تعتبر إدارة المسطنة الحرة مسؤولة عن جميع المخالفات التي يرتكبها موظفوها وعن تصرّف البضائع منها بصورة غير مشروعة.
- بـ. تلزم الهيئة المستمرة في حال إنشاء أي منتفقة أو سوق حرّة رفق نظام يصدر لهذه الغاية بما يلي:
١. توفير للمباني والمكاتب والتجهيزات الازمة لعمل المركز الجمركي.
  ٢. تحمل التغفلات التقنية للموظفين والمصلحات الازمة لإذابة عمل المركز الجمركي.

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

**المادة 132**

يجوز إنشاء أسواق حرة، وتحدد لحكامها والجية التي تتولى إدارتها واستشارتها والشروط والضمادات والقواعد الخاصة بـإدخال البضائع إليها وإخراجها منها بنظام يصدر لهذه الغاية.

**الفصل الخامس**  
**التصنيع الداخلي**  
**(الدخول بقصد التصنيع والتوري)**

**المادة 133**

- أ. يسمح بإدخال البضائع الأجنبية إلى المملكة مع تعليق استيفاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بقصد التنسينج أو إكمال الصنع أو الإصلاح سواء كان المستورد مصنعاً أو مصدرأ، لغايات التصدير خلال فترة زمنية لا تتجاوز ثلاثة سنوات.
- بـ. يجوز لن يتم تصدير البضاعة المستوردة أو المصنعة وفقاً لاحكام هذه المادة من غير مستوردها وذلك بموافقة المدير أو من يفوضه، وتنقل في هذه الحالة جميع الالتزامات المترتبة على المستوردة الأولى إلى ذلك المصدر.
- جـ. يجوز بيع المواد المدخلة إلى البلاد وفق أحكام هذه المادة من مصنع لأخر لغرض الغاية التي لاحت من أجلها.
- دـ. تحدد البضائع التي تتسع بهذا الوضع والضمادات المطلوبة للاستفادة من أحكام هذه المادة، وغير ذلك من الشروط الازمة لهذا الوضع بتعليمات يصدرها المدير.

**المادة 134**

- أ. يسمح بوضع المواد الداخلة بقصد التصنيع الداخلي في الاستهلاك المنطبي وفق الشروط التي يحددها المدير.

بـ. يسمح بوضع البضائع المصنوعة من المواد الداخلة للتصنيع وفق أحكام المادة (133) من هذا القانون في الاستهلاك المحلي ومسؤولية المدير وتنترى في الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المتوجبة عن المواد الداخلة حسب نسبة للرسوم الثمنية بتاريخ تسجيل البيان وقيمة هذه المواد بتاريخ إدخالها.

تعديلات العادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

الفصل السادس

أبوظبي العدالة

النهاية 135

أ. يسمح بالادخال المؤقت للمركبات وللأليات والمعدات اللازمة لإنجاز المشاريع أو لإجراء التجارب التعملية والعلمية، وفي نظام مصدر لهذه الغاية يحدد نوع المشاريع وحجمها وأنواع الآليات والمعدات ومواصفاتها وشروط استخدامها.

بـ، سمح بادخال المواد النازلة تحت وضم الادخال المؤقت، فرقا للشروط والضوابط التي يحددها المدير:

١. ما يستورد مؤقتاً للملعب والمسارح والمعارض أو ما يماثلها.
  ٢. الآلات والاجهزة ووسائل النقل وغيرها من الأصناف التي ترد
  ٣. الألعاب والغلايات للواردة لعملها.
  ٤. العينات التجارية بقصد العرض.
  ٥. أحذية الفحص والعدد والوازون الواردة لاستعمالها في أغراضه، إلخ.

رسائل العادة:

الصفحة ١٣٦

يطبق الادخل المؤقت على معاير القائمين الى المملكة للاقامة المؤقتة يقصد العمل لدى المؤسسات الرسمية للعامة ووزارات وللدوائر وتنص عقود عملهم على حق ادخال ميلارتهم الخاصة الى المملكة سواء وردت بصفتهم او كانت مشترأة من المخازن او المستودعات او المناطق الحرة وفقاً لشروط التي يحددها العددي.

**المادة 137**

- أ. يطبق الإدخال المؤقت على السيارة التي يجلبها موظف وزارة الخارجية الدبلوماسي المنقول إلى مركز الوزارة والتي كانت مسجلة باسمه في مركز عمله في الخارج، أو على السيارة التي يقوم بشرائها من العاطق للحرة الأردنية لدى نقله إلى المركز، وذلك طيلة مدة بقائه في مركز الوزارة ولمدة لا تتجاوز خمس سنوات، وتلمذير بمدده هذه المدة بناء على توسيبة وزارة الخارجية.
- ب. تحدد الإجراءات والشروط والضمانات الازمة لتنفيذ أحكام هذه المادة بما في ذلك منع هذه السيارات توجهات أردنية في الحالات التي تتطلب ذلك بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نصها السابق كما يلى :

يطبق الانحال المؤقت للسيارات التي يجلبها موظفو وزارة الخارجية الدبلوماسيين المنقولون إلى المركز والمسجلة باسمائهم في مراكز عملهم في الخارج وذلك طيلة مدة بقائهم في مركز الوزارة ولمدة اقصاها مرتان.

**المادة 138**

يسمح للسيارات الأجنبية التي تقوم بنقل المسافرين والبضائع بين خارج المملكة وداخلها بالدخول إلى المملكة وفق أحكام الإدخال المؤقت ودون أن يكون لها الحق بالقيام بالنقل الناخي وضمن الشروط والضمانات التي يحددها المدير.

**المادة 139**

لاصحاف السيارات والدراجات النارية الذين يكون محل اقامتهم الرئيسي خارج السلامة الاستقادة من احكام الانحال المؤقت لسياراتهم ودراجاتهم النارية وفق تعليمات يصدرها المدير بهذه الفاية بحدده فيها الشروط والضمانات والمدد الازمة للاستقادة من احكام هذه المادة .

**المادة 140**

تراعى احكام الانتقادات الدولية الخاصة بالإدخال المؤقت للسيارات والسيارات الجمركية المعنوية للسياحة وفق التعليمات التي يصدرها المدير .

**المادة 141**

المدير وضمن الشروط التي يحددها ان يقرر منع وضع الانحال المؤقت لسيارات موظفي وخبراء هيئة الامم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية والعربية الأخرى، والاجيزة التابعة لها، من غير الاردنيين سواه اكانت هذه السيارات

محسوبة مع مالكيها من الخارج لم مشتارة من المخازن أو المستودعات أو المناطق الحرة، وذلك ضمن الشروط التي يحددها المدير.

#### المادة 142

كل نقص يظهر عند تسييد حسابات المواد الداخلية تحت وضع التصريح الداخلي للمعلم للرسوم أو الائتمال المؤقت يخضع للرسوم والضرائب المتوجبة وفق أحكام المادة (19) من هذا القانون.

#### المادة 143

يحدد المدير شروط التطبيق العملي لوضع الائتمال المؤقت والضمانات الواجب تقديمها.

#### المادة 144

يسمح بوضع البضائع المقبولة في الائتمال المؤقت في الاستهلاك المحلي على أن ترخص جميع الشروط القانونية النافذة وموافقة المدير.

#### الفصل السادس

##### رد الرسوم والضرائب

#### المادة 145

أ. ترد كلها أو جزئياً الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المستوفاة عن بعض المواد الأجنبية الداخلية في صنع المنتجات الوطنية وذلك عند تصديرها للخارج وتعين هذه الرسوم بقرار من الوزير بناء على تسبب من المدير وبعد اخذ رأي وزير الصناعة والتجارة.

ب. ترد كلها أو جزئياً أو بنسبة ثابتة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المستوفاة عن بعض المواد الأجنبية الداخلية في صنع المنتجات الوطنية عند وضعها في الاستهلاك المحلي وتحدد هذه الرسوم بقرار من مجلس الوزراء وبتنصيب من مجلس التعليم.

ج. يحدد الوزير ما يلي:

1. الشروط الواجب توفرها لرد هذه الرسوم والضرائب.
2. أنواع الرسوم والضرائب الواجب ردتها والنسبية أو المبالغ الثابتة التي يجوز ردتها عن كل مادة أو وحدة منتجة.

#### المادة 146

ترد كلها أو جزئياً للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عن البضائع المعاد تصديرها بحالتها الأصلية بعد وضعها

في الاستهلاك المحلي ولا يكون لها مثيل في الاتجاح المطبي وبشرط التحقق من أنها بحالتها الأصلية التي استوردت بها بما في ذلك النظيف .

ويحدد الوزير بعدأخذ رأي الوزارة المختصة أنواع هذه البضائع والفسبة الممكن ردها من الرسوم والضرائب والشروط التي يتم بموجبها تطبيق هذا الوضع.

#### **المادة 147**

- أ. ترد للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى والضريبة العامة والخاصة على المبيعات عن البضائع المعاد تصديرها لاختلاف في مواصفاتها وعن البضائع التي يتم إتلافها بقرار من الجهات الرسمية المختصة، وذلك قبل خروجها من المستودعات أو المخازن ولا يعتبر تسليم البضائع إلى أصحابها لقاء الضمانات انتظاراً لظهور نتائج التحليل ومتابقة المواصفات أو الموافقة من الجهات المختصة خروجاً من المستودعات أو للمخازن.
- ب. تنظم الضمانات والشروط الالزامية لتطبيق أحكام هذه المادة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

#### تعديلات المادة :

. هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بسوجب القانون العدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نصها السابق كما يلي :

ترد للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عن البضائع المعاد تصديرها لاختلاف في مواصفاتها وذلك قبل خروجها من المستودعات أو المخازن ولا يعتبر تسليم البضائع إلى أصحابها لقاء الضمانات انتظاراً لظهور نتائج التحليل ومتابقة المواصفات أو الموافقة من الجهات المختصة خروجاً من المستودعات أو للمخازن. يصدر للغير تعليمات لهذه الغاية والشروط والضمانات الالزامية لتطبيق أحكام هذه المادة.

#### **باب السابع**

#### **تبسيط الإجراءات**

#### **المادة 148**

أ. لغايات تبسيط الإجراءات وبالرغم مما ورد في المادة (69) من هذا القانون، يجوز للوزير التجاوز عنإجراءات معينة للبضائع والاحتياط بقول الوثائق لغايات التخلص المباشر عليها وفقاً للإحكام والشروط التي يقرّرها بتعليمات تصدر لهذه الغاية تنشر في الجريدة الرسمية.

بـ. ١ـ. على أصحاب البضائع المستوردة للملكة تقديم بيان موجز قبل مغادرة البضاعة ميناء التحميل أو قبل وصولها للملكة يتضمن المعلومات الالزامية لتقليل المخاطر الجمركية وتطبيق أحكام المنع والتقييد المقررة في التشریعت للتكلفة وتنظيم إجراءات التخزين بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

2. في حال مخالفة أحكام البند (1) من هذه الفقرة والذنظام الصادر بموجبه تفرض على أصحاب البضائع غرامة جمركية لا تقل عن (100) دينار ولا تزيد على (500) دينار.

3. تستثنى من أحكام البندتين (1) و (2) من هذه الفقرة البضائع ذات الاستخدام الشخصي والبدني والعينات التي ليس لها قيمة تجارية والتي ترد مع المسافرين أو بالطروق البريدية .

جـ-1. مع مراعاة أحكام المادة (78) من هذا القانون، يجوز للذليمن المسقى على البضائع الوارددة للمملكة بتسجيل البيان الجمركي والمدير بالإجراءات الجمركية واستيفاء الرسوم والضرائب المقررة عليها قبل وصولها إلى المملكة.

2. تحدد الرسوم والضرائب المنحصنة على هذه البضائع بصورة نهائية على أساس تلك المقررة وقت وصولها للمملكة، ويستوفى أي فرق قبل خروجها من المركز الجمركي.

3. على الرغم مما ورد في المادة (66) من هذا القانون، يلغى البيان الجمركي المنصوص عليه في البند (1) من هذه الفقرة في حال عدم دفعه للبضائع للحرم الجمركي خلال تسجinya يوماً من تاريخ تسجيل البيان.

4. ترد أي رسوم لو ضرائب تم استيفاؤها وفقاً لأحكام هذه المادة بما هي ذلك الضريبة العامة على المعروقات والضريبة الخاصة عن البيان الجمركي الملغى وفقاً لأحكام هذا القانون.

5. تحدد الأحكام والشروط والإجراءات الازمة لتطبيق أحكام هذه الفقرة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

دـ-1. يجوز للدائرة بذاته على طلب خطى من أي شخص ذي علاقة إصدار قرارات أولية خاصة بتصنيف للتعريفة الجمركية ونسبة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المنوطة وقواعد المنشأ وطرق تحديد الفئمة الجمركية للتعامل مع أي بضاعة لغایات استيرادها أو تصديرها.

2. تحدد الشروط والأحكام والوثائق الازمة لطلبات إصدار القرارات الإدارية والبند الذي يستوفى في هذه الحالة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

بيانات المادّة :

هذا اصبحت هذه الملاة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

الباب الثامن  
الفصل الأول  
الاعفاءات

الملدة 149

تشعر من الرسم الجمركيه ومن الترسوم والضرائب الأخرى:

١٠ . ما يرد باسم حلالة الملك المعظم.

الهبات والبراعات الولادة للوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الحكومية والجامعات الرسمية والبلديات وال المجالس

القروية و المجالس الخدمات المشتركة.

د.1. على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر يستمر فرض الرقابة الجمركية على البضائع المستوردة المغفاة بموجب هذا القانون أو اي قانون آخر لمدة خمس سنوات من تاريخ التخلص عليها عند استيرادها على ان يكون قد مضى ثلاث سنوات على تاريخ التشغيل الفعلى للمشروع شريطة اعلام الدائرة بتاريخ بدء التشغيل او بده الانتاج الفعلى.

2. تنتهي من أحكام البند (١) المركبات والأكياس ووسائل النقل بكلفة لنوعها التي تخضع للتسجيل وفق أحكام قانون السير والأنظمة الصادرة بمقتضاه وتخضع عند إجراء التصرف فيها في أي وقت للرسوم الجمركية والرسمون والمصاريف الأخرى المترتبة على إدخالها إلى الأراضي أو نقلها من إقليم إلى آخر.

3- تحدد الادعاءات والشرط اللازم لتقدير أحكام هذه الفقرة بموجب نظام بحصه أحكام الفقرة .

السادسة

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم إضافة الفقرة (ج) إليها يلخص الحالى وإعادة ترتيب الفقرة (ج) العاشرة منها لتصبح فقرة (د) بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 1999 .

حيث كان نص الفقرة (د) كما يلي:

د. يجوز بيع المستورفات المغفأة بعد استعمالها لو في حالة عدم صلاحيتها للاستعمال بمماطلة الدائرة، وتقتاضى الدائرة 75% من بدل البيع عوض عن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى.

الفصل الثالث

الاعفاءات للدبلوماسية والقنصلية

١٥٠

تحتوى من الرسوم الجمركية ومن الرسم والضرائب الأخرى شرط المعاملة بالمثل، وفي حدود هذه المعاملة ومع الاختصار  
المعلنة عند الاقضاء بمعرفة وزارة الخارجية:

١٠ . ما يرد للاستعمال الشخصي الى رؤساه واعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي - من غير المولعين الاردنيين -  
العاملين في المملكة وغير الفخريين الواردات اسماؤهم في الجداول التي تصدرها وزارة الخارجية وكذلك ما يرد الى ازواجهم  
وأولادهم القاصرين المقيمين محظوظ.

بـ، ما تستورده السفارات والسفويضيات والفصائل غير الفخرية للاستعمال الرسمي باستثناء المولد الغذائي والمشروبات الروحية والكحـ.

يجب ان تكون المستورفات التي تغنى وفقا لاحكام هذه الفقرة والفقرة (أ) متناسبة مع الاحتياجات الفعلية وضمن الحد المعقول، وتلزيم - عند الاقتضاء - ان يعين الحد الاقصى لبعض انواع المستورفات بناء على اقتراح لجنة من ممثلين عن وزارة الخارجية والمغاربة.

ج، ما يرد للاستعمال الشخصي مع القيد باجراء المعالجة من امتعة شخصية واثاث وانواع متزيلة للموظفين الاداريين العاملين فيبعثات الدبلوماسية او الفنصلية من حملة جنسية تلك البعثة الذين لا يستفيدون من الاعفاء المقرر شرط ان يتم الاستيراد خلال ستة اشهر من وصول المستفيد من الاعفاء ويجوز تمديد هذه المهلة ستة اشهر اخرى بموافقة وزارة الخارجية.

ويمنع هؤلاء وضع الادخال المؤقت لمباراتهم لمدة لا تتجاوز مبدئيا ثلاثة سنوات قابلة للتمديد بناء على موافقة وزارة الخارجية ولا يعترف السائقون والخدم من الموظفين الاداريين لغاييات تطبيق احكام هذه المادة.

د ، تمنع الاعفاءات المشار اليها في هذه المادة بقرار من المدير او من يفوضه استادا الى طلب من رئيس البعثة الدبلوماسية او الفنصلية مقررونا بتوصية من وزارة الخارجية وفق ما يتحضره الحال.

## النادرة 151

اولا :

لا يجوز التصرف بالمواد المغفاة بموجب المادة (150) من هذا القانون تصرفا بغير الهدف الذي اعفيت من اجله او التنازل عنها الا بعد اعلام الدائرة او تادية الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى عنها وتلك وفقا لحالة هذه المواد وقيمتها وطبقا للتعرية الجمركية المعسول بها في تاريخ التصرف او للتنازل او تاريخ تسجيل البيان التفصيلي بشأنها لها اعلى ولا يجوز للجهة المستعدة من الاعفاء تسليم تلك المولد للغير الا بعد انجاز الاجراءات الجمركية والحصول على اذن بالتسليم من الدائرة.

ثانيا :

باستثناء السيارات لا تتوجب الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى اذا تصرف المستفيد فيما احفي عملا بالمادة (150) بعد خمس سنوات من تاريخ التسليم من الدائرة شريطة المعاملة بالمثل.

ثالثا :

1. لا يجوز التصرف بالسيارة المغفاة قبل مضي ثلاثة سنوات على تاريخ تسجيل بيان اعفائها الا في الحالات التالية:
  - أ ، لانتهاء مهام العضو الدبلوماسي او الفنصلبي للستيد من الاعفاء في البلاد.
  - ب ، اصابة السيارة بعد تسجيل بيان اعفائها بحدث بخطها غير ملائمة لمقتضيات لاستعمال العضو الدبلوماسي لو الفنصلبي بناء على توقيبة مشتركة من ادارة الترخيص والدائرة. وفي هاتين الحالتين لا يمنع اي تخفيض في الرسوم الجمركية.

جـ. البائع من عضو دبلوماسي او قنصلي الى عضو اخر ويشرط في هذه الحالة ان يكون المتنازل له متمتعا بحق الاعفاء اذا كانت السيارة في وضع الاعفاء والا فتطبق الاصول العامة بهذا الشأن.

2. اذا جرى التنازل عن السيارة بعد مضي ثلاث سنوات على تاريخ تسجيل بيان اعفائها فتعامل كما يلي:

أـ. اذا جرى التنازل لغير سبب انتهاء المهمة في البلاد، تخضع السيارة لجميع الرسوم الجمركية.

بـ. اذا جرى للتنازل بمناسبة انتهاء مهمة ملك السيارة الدبلوماسي او القنصلي في البلاد، فيمنع استثناء من احكام المادة (22) من هذا القانون تخفيفا نسبيا في رسوم التعرفة الجمركية بمعدل (30%).

3. يمكن للموظفين الاداريين الذين استفادوا من وضع الانفال المؤقت لسياراتهم عند انتصاف المهل الممنوعة لو انتهاء المهمة بسبب النقل او غيره اما للتنازل عنها لمن يستفيد من حق الاعفاء او الانفال المركف او اعاده تصديرها او تادية الرسوم والضرائب الكاملة عنها وفق التعرفة والأنظمة النافذة يوم تسجيل بيان الرفع في الاستهلاك.

## **المادة 152**

يبدأ حق الاعفاء بالنسبة للأشخاص المستفيدين منه بموجب المادة (150) من هذا القانون اعتبارا من تاريخ مباشرتهم العمل في مقر عملهم الرسمي في المملكة.

## **المادة 153**

لا تمنح الامتيازات والاعفاءات المنصوص عليها في المادتين (150) و (151) الا اذا كان شريع الدولة التي تتبعها البعثة الدبلوماسية او القنصلية او اصحابها يمنع الامتيازات والاعفاءات ذاتها او افضل منها للبعثة الاردنية والضمانها وفي غير هذه الحالة تمنح الامتيازات والاعفاءات في حدود ما يطبق منها في البلاد ذات العلاقة.

## **المادة 154**

على كل موظف من السلك الدبلوماسي او القنصلي او من يعمل في هذه البعثات الدبلوماسية او القنصلية وسيق له ان استفاد من اي اعفاء يعترض احكام هذا القانون، لن يقدم للدائرة عن طريق وزارة الخارجية ضد نقه من المملكة قائمة بالامم المتحدة وحاجاته الشخصية والسيارة التي سبق له ادخالها لتعطى الان باخراجها، وللدائرة ان تجري الكشف من اجل ذلك ضد الاقصاء شريطة ان يتم ذلك بمعرفة وزارة الخارجية.

### **الفصل الثالث**

#### **الاعفاءات العسكرية**

## **المادة 155**

أـ. بعض من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب ما يستورد للدائرة وللقوات المسلحة والاجهزة الامنية، واى

قوات عربية تربط في المملكة من ذخائر واسلحة وتجهيزات والبصمة ووسائل نقل وقطعها واطاراتها لو اي مواد اخرى يقرها مجلس الوزراء بناء على تسبب الوزير.

بـ، اذا بيعت المستوردات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بعد استعمالها لمدة لا تقل عن خمس سنوات لو في حال عدم صلاحيتها لاستعمال فبكون كامل بدل البيع للجهة المغفاة.

جـ، يعنى من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ما يستورد المؤسسة الانتاجية العسكرية وفقا للامداد والكميات والقيمة التي يقررها مجلس الوزراء بتسبب من الوزير اذا لم يكن لها مثيل من الصناعات الاردنية المعتمدة التي يحددها مجلس الوزراء بناء على تسبب من الوزير وزير الصناعة والتجارة، وذلك رغم اي نص مختلف في اي قانون.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نص الفقرة (ب) كما يلي :

بـ، اذا بيعت المستوردات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بعد استعمالها او في حالة عدم صلاحيتها لاستعمال فتفاصل الدائرة 75% من بدل البيع عوضا عن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى.

### الفصل الرابع الانتعنة الشخصية والاثاث المنزلي

#### **المادة 156**

باستثناء السيارات تعفى من الرسوم والضرائب الامتعة الشخصية والأدوات المنزليه والأثاث المنزلي الذي يجلبه الاردنيون للإقامة الدائمة في المملكة، وتحدد كميات ونوع المولود المعنفة والشروط الازمة للاستثناء من حكم هذه المادة بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

### الفصل الخامس البضائع المعايدة

#### **المادة 157**

تعفى من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب:

أـ، للبضائع المعادة الى المملكة التي يثبت ان منشاتها محلي وسبق تصديرها من المملكة اذا اعييت اليها خلال ثلاث سنوات من تاريخ تصديرها.

بـ. المركبات المعدة إلى المملوكة إذا كانت مدفوعة للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ومرخصة في المملوكة وأعيدت في أي وقت من الأوقات.

جـ. أما البضائع التي صدرت مؤقتا لاقناع صنعها أو اصلاحها فتسوفى الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى عن قيمة الزيادة التي طرف نتيجة لاقناع صنعها أو اصلاحها وفقا لقرار يتخذه الوزير بناء على تسبب المدير.

دـ. يجوز للوزير استثناء بعض البضائع التي يصعب تمييزها من أحكام هذه المادة واخضاعها كلها للرسوم عند إعادة استيرادها بعد اقتناء صنعها أو لصلاحها.

هـ. يحدد الوزير بتعليمات الشروط الواجب توفرها للاستثناء من أحكام هذه المادة.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018، حيث كان نص الفقرة (ب) كما يلي :

بـ. للسيارات المعدة إلى المملوكة إذا كانت مدفوعة للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى، ومرخصة في المملوكة وأعيدت في أي وقت من الأوقات.

#### الفصل السادس

##### اعفاءات مختلفة

#### **المادة 158**

تعفى من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم والضرائب المولدة المبينة في أدناه ضمن الشروط التي يحددها المدير :

أـ. العينات التي ليس لها قيمة تجارية.

بـ. العينات التي يمكن الاستفادة منها وتحدد قيمتها بتعليمات يصدرها الوزير.

جـ. المزن ومواد الوقود وزيوت التشحيم وقطع التبديل والمهمات اللازمة للسفن والطائرات وكذلك ما يلزم لركابها وملائحتها في رحلاتها الخارجية وذلك في حدود المعملة بالمثل.

دـ. التقاويم المعدة للدعابة.

هـ. الأوسمة والجوائز الرياضية والعلمية المجردة من أي صفة تجارية.

وـ. الهدايا الشخصية الواردة مع المسافرين على أن لا تكون ذات صفة تجارية وفقا لتعليمات يصدرها الوزير بتنصيب من المدير.

زـ. جميع المواد التعليمية والطبية والوسائل المساعدة والأدوات والصلبها ووسائل النقل الازمة لمدارس ومؤسسات وبرامج للمعوقين والمشاريع الانتاجية الفردية والجماعية التي يملكها المعوقون ويدبرونها ووسائل النقل المعدة اعديدا

خاصا لاستعمال الأفراد المعوقين بتوصية من وزارة التنمية الاجتماعية ووفق الشروط التي يتفق عليها بين وزارة التنمية الاجتماعية ودائرة الجمارك.

جـ. الهبات والتبرعات والهدايا التي ترد للجوامع والمساجد والكتائس والأديرة لاستعمالها الخاص.  
طـ. ما شرطته المؤسسة الامتهاناتكية المدنية (نكان الموظف) وفقاً للإصناف والكميات وللقيم التي يقرها مجلس الوزراء  
بتنصيب من الوزير إذا لم يكن لها ممثل من الصناعات الإردنية المعنية التي يحددها مجلس الوزراء بناءً على تعيين  
من الوزير وزير الصناعة والتجارة وذلك رغم أي نص مختلف في أي قانون.

#### الفصل السابع الحاكم مشتركة

### المادة 159

أـ. تطبق أحكام الأعفاء الواردة في هذا الباب على المولد التي يشملها الأعفاء سواء استورت مباشرة أو بالواسطة أو  
تم شراؤها من المخازن والمستودعات أو المنطلق الحرة على أن تراعى الشروط التي تضعها الدائرة.  
بـ. إذا وقع خلاف حول ما إذا كانت للبضائع المنصوص عليها في هذا الباب خاصة نترسوم أو معفاة منها فيبت  
المدير في هذا الخلاف.

#### الباب التاسع بدلات الخدمة

### المادة 160

أـ. تخضع للبضائع التي توضع في الساحات والمخازن التابعة للدائرة لرسوم الخزن والعتالة والتأمين والخدمات الأخرى  
التي تتضمنها عمليات خزن للبضائع ومعاينتها، ولا يجوز بآي حال من الاحوال أن يتجاوز رسم الخزن للمتوجب نصف  
القيمة المختصة للبضاعة وفي حالة الدارة المخازن والمستودعات من قبل جهات أخرى تستوفى تلك الجهات هذه البدلات  
ووفق للنصوص والمعدلات المقررة بهذا الشأن.  
بـ. تخضع للبضائع لبدلات الترصيص والتزيير والختم والشطوف وجميع ما يقدم لها من خدمات أخرى.  
جـ. تحدد تلك البدلات الواردة في هذه المادة وشروط استيفاتها وحالات تحفيظها أو الاعفاء منها وقيم المطبوعات التي  
تقدمها الدائرة بتعليمات من الوزير تنشر في الجريدة الرسمية.

### المادة 161

أـ. تستوفى من أصحاب البضاعة البدلات التالية مقابل الخدمات التي يقدمها موظفو الدائرة والموافر الأخرى الذين  
يملكون معهم:  
1ـ. اثنان وألف من قيمة البضائع المستوردة والمبيعه محلياً على أن لا يقل هذا الدخل عن (50) ديناراً ولا يزيد على (500)  
دينار.

2. (50) دينارا عن كل بيان (ترانزit) أو إعالة تصدير.
3. (30) دينارا عن كل بيان صادر.
4. (7) دنانير عن كل بيان أمتنة خاص بالمسافرين.
- بـ. لمجلس الوزراء بتنصيب من الوزير لن يسنثى أي بضائع من دفع البدلات المشار إليها في هذه المادة.
- جـ. لمجلس الوزراء بتنصيب من الوزير لن يحدد البدلات التي تستوفى عن القيام بالعمل الاجتماعي لحساب المعامل والمصانع وال碧اخر وإي عمل خارج الحرم الجمركي.
- دـ. تدفع البدلات المستوفاة بالاستثناء إلى هذه المادة للمستحبين من الموظفين المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من هذه المادة بالكيفية التي يحددها الوزير وتقدر المبالغ المتبقية في مستند خالص للدائرة، ويجوز للوزير لو من يفوضه ان يتفق من المبالغ المودعة في الصندوق على تحصين المراكز الجمركية وانتقاء مجمعات مسكن وظيفي وقورض لسكان اموظفي العمارك وتحسين احوالهم المعيشية والرياضية والثقافية والاجتماعية.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نص الفقرة (أ) السابعة والامتعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نصها السابق كما يلي :
- أـ. تستوفى من أصحاب البضائع البدلات للذليلة لمصلحة موظفي الدائرة والدوائر الاخرى الذين يعملون معهم:
1. اثنان بالآلف من قيمة البضائع المستوردة والمعدل تصديرها والمبايعة محليا.
  2. واحد بالآلف من قيمة جميع البضائع المارة بالترانزit.

#### **المادة 162**

لا تدخل الرسوم والبدلات المنصوص عليها في المادتين (160) و (161) في نطاق الاعفاء من الرسوم او ردها المشار إليها في هذا القانون.

#### **المادة 163**

يسلم أصحاب العلاقة بناء على طلتهم مستندات تأدية الرسوم والضرائب او ائتمان اي اجراءات او مستندات تغير نقل البضائع او تحويلها او حيازتها وذلك لقاء رسم مقداره دينار واحد عن كل مستند وضمن الشروط التي يحددها المدير.

#### الباب العاشر المخلصون الجمركيون

#### **المادة 164**

ب قبل للتصريح عن البضائع لدى الجمارك واتمام الاجراءات الجمركية عليها سواء اكان ذلك للاستيراد او للتصدير او للواسع الجمركي الاخر من:

- ا . ملكي البضائع او من مستخدمهم والذين توافر فيهم الظروف التي يحددها المدير بما في ذلك شروط التفريض.
- ب. المخلصون الجمركيين المرخصين.

#### المادة 165

ويتحتم تقييم ادنى للتسليم الخاص بالبضاعة من قبل الاشخاص المذكورين في المادة السابقة وان نظهر لهن للتسليم لاسم مخلص جمركي او مستخدم مالك البضاعة يعتبر تفريضاً لاتمام الاجراءات الجمركية ولا تتحمل الدائرة اي مسؤولية من جراء تسليم البضائع الى من ظهر له ادنى التسلیم.

#### المادة 166

- أ . مع مراعاة الحقوق المكتسبة لا يجوز لاي شخص مزاولة مهنة التخلص الجمركي الا بعد الحصول على ترخيص من الوزير بتنصيب من المدير.
- ب. يشترط في الشخص الطبيعي:
  1. ان يكون اردني الجنسية.
  2. ان لا يقل عمره عن ثلاث وعشرين سنة.
  3. ان يكون قد انهى دراسة الثانوية او عمل موظفاً جمركيًا في دائرة الجمارك لمدة خمسة عشرة عاماً.
  4. ان يكون قد مارس عمل التخلص او عملاً جمركيًا لدى جهة مرخصة في المملكة لمرة مصنفة في دائرة الجمارك لمدة خمس سنوات.
  5. لن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم بجنائية او جنحة مخلة بالشرف.
- ج. يشترط في الشخص المعنوي:
  1. ان يكون شركة اردنية مسجلة.
  2. ان تتوافر في مدير الشركة او المدير المفوض بادارة الشركة ومديري فروع هذه الشركات الشروط الواردة في الفقرة (ب) من هذه المادة.
- د . يجوز للمدير ان يسمح للشخص المرخص باستخدام موظف او اكثر شريطة ان تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة باستثناء البندين الثاني والرابع منها.
- هـ. يندم طلب الترخيص لمزاولة مهنة التخلص وفق الترمذج المخصص لذلك.
- و. للوزير بتنصيب من المدير منع هذا الترخيص او حجبه مع بيان الاسباب.
- ز . 1. يستوفى عند اصدار الترخيص رقم ساري مقداره (300) ثلاثة دينار للمركز الرئيسي ولكل فرع.
2. يستوفى عند اصدار التصريح المنصوص عليه في الفقرة (د) من هذه المادة رقم مقداره (20) ديناراً ورسم تجديد

سنوی مقداره (10) دنایر.

ح. مدة الرخصة سنة واحدة تنتهي باليوم للحادي والثلاثين من شهر كانون أول ويتم تجديد الرخصة بموافقة المدير، ط بلئى ترخيص المخلص الجمركي بهائيا يترار من المدير وذلك في حال فضله اي من الشروط لو المؤهلات المنصوص عليها في هذه المادة.

ي. يشرط ان يكون للمخلص الجمركي مكتب وحاصل على رخصة مهن،  
كـ. 1. للمدير ان يعد لمحظنا سنوي للمخلصين الجمركيين الجدد لاختبار كفاءتهم وله ان لا يمنع الترخيص قبل اجتياز الامتحان،  
2. للمدير ان يصدر التعليمات اللازمة لذلك.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلاها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018. حيث كلن نص الفقرة (ز) كما يلى :  
ز. يمنع الترخيص مقابل استيفاه رسم سنوي مقداره ثلاثة عشر دينار للمركز الرئيسي وعائلي بيشار لكل فرع.

#### **المادة 167**

أ. يعتبر المخلص الجمركي مسؤولاً تجاه الانشخاص المرسلة اليهم البضائع وتجاه الدائرة والهيئات المستمرة للمخازن والمستودعات والمناطق الحرة عن أعمال مستخدميه الذين يتوجب عليه تسليمهم تقوياً ينظم وفق احكام هذا القانون ويودع لدى الدائرة.  
بـ. 1. قبل صدور الترخيص على طالب ممارسة أعمال التخلص الجمركي تقديم كفالة بنكية بحدد مقدارها المدير على ان لا تقل عن خمسة آلاف دينار ضماناً لما قد يترتب على هذا الشخص من مسؤوليات ناجمة عن اعماله او اعماله مستخدميه تجاه الدائرة.  
2. على الشركات المرخصة قبل نفاذ احكام هذا القانون المعدل ترقيق لوضاعها بتعدين مقدار الكفالة وفقاً لأحكام البند (1) من هذه الفقرة.  
3. للمدير إعادة النظر في الكفالة المقدمة بثبات او زيادة مقدارها كل خمس سنوات.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلاها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كلن نص الفقرة (ب) كما يلى :

بـ. قبل صدور الترخيص يقدم طالبه كفالة بنكية بحددتها المدير على ان لا تقل عن خمسة آلاف دينار وذلك ضماناً لما قد يترتب على هذا الشخص من مسؤوليات ناجمة عن اعماله او اعمال مستخدميه ويجوز للمدير زيادة قيمة الكفالة.

**المادة 168**

أ . للمدير ان يفرض على المخلص الجمركي احدى الجزاءات المسلوكية التالية وذلك بما يتناسب مع المخالفة التي ارتكبها :

1. التبيه الخطى
2. الإنذار الخطى

3. الوقف عن العمل لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة.

ب . للوزير بناء على تسبب المدير ان يفرض عقوبة الشطب النهائي من جدول المخلصين الجمركيين والمنع من مزاولة المهنة نهائيا بالاضافة لما يتعرض له المخلصون الجمركيون من احكام مندية او جزائية وفق احکام هذا القانون والقوانين النافذة الأخرى وذلك في الحالات التالية :

1. اذا فرضت على المخلص عقوبة الإنذار و/ او التبيه لثلاث مرات او اكثر .
2. اذا فرضت على المخلص عقوبة الوقف عن العمل لاكثر من مرتين خلال مربع سنوات .
3. اذا صدر حكم قطعي بحقه بجنائية او بجناية مخلة بالشرف .
4. اذا صدر حكم قطعي بحق المخلص من المحكمة المختصة بارتکاب جرم التهريب او ما في حكمه .

ج. للمدير ان يفرض على المستخدم لدى المخلص أي من العقوبات المسلوكية التالية:

1. التبيه الخطى .
2. الإنذار الخطى .

3. سحب التصريح المنح له ومنعه من دخول المراکز و المساحات الجمركية مدة لا تزيد على ستة أشهر .

4. إلغاء التصريح نهائيا في حال تكرار عقوبة سحب التصريح منه أكثر من ثلاث مرات خلال مدة خمس سنوات او إذا صدر حكم قطعي بادانته بجنائية او بجناية مخلة بالشرف ، او بادانته بارتکاب جرم التهريب او ما في حكمه .

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلاها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

**المادة 169**

للمدير بموافقة الوزير ان يحدد بتعليمات يصدرها لهذه الغاية :

- أ . عدد للمخلصين الذين يسمح لهم بمتزاولة العمل في المراکز الجمركية .
- ب . المركز او المراكز الجمركية التي يسمح للمخلصين بمتزاولة العمل فيها .
- ج . اجر المخلصين الجمركيين .

- د. يجوز لجنة التحادث لشركات التظيم فيما بينها في المراكز الجمركية حسب مقتضيات المصلحة العامة بموافقة الوزير.
- هـ أنس ومعايير تصنيف المخلصين.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

#### **المادة 170**

يُوجَب على المخلص تحْت طائلة عقوبة التوقيف عن مزاولة العمل إن بحتفظ لديه سجل ورفي أو الكتروني متوفِّر فيه شروط الاعتماد المقررة في التشريعات النافذة بدون فيه خلاصة المعاملات الجمركية التي أنجزها لحساب الغير لمدة ثلاثة سنوات ضمن الشروط التي يحددها المدير ويشترط بذلك خاص أن يتمتع هذا السجل على الرسوم المدفوعة لادارة للجمارك والاجور المنفوعة للمخلص واي تغلت اخرى صرحت على المعاملات وللدائرة الصلاحية المطلقة في الاطلاع في كل وقت على هذه السجلات دون اي اعتراض من قبل المخلص الجمركي.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

#### **المادة 171**

- أ. يعتبر موظفو الدائرة اشقاء قيامهم بأعمالهم من أفراد الضابطة العدلية الجمركية وذلك بحدود اختصاصاتهم المقررة في هذا القانون او في اي تشريع اخر.
- بـ، يعطي للمدير موظفي الدائرة عند تعينهم تعويضا خطايا للخدمة وعليهم ان يحصلوا عند قيامهم بالعمل وان يبرزو عند الطلب.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نص الفقرة (أ) كما يلي :

أ. يعتبر موظفو الدائرة اشقاء قيامهم بأعمالهم من رجال الضابطة العدلية وذلك بحدود اختصاصهم.

#### **المادة 172**

على السلطات المدنية والعسكرية وقوى الامن العام لن تعم لموظفي الدائرة كل مساعدة للقيام بعملهم بمجرد طلبهم ذلك

كما يتوجب على الدائرة ان تقدم موزارتها الى الدوائر الاخرى.

### **المادة 173**

يسمح لموظفي الضابطة الجمركية بحمل السلاح واستخدامه ويحدد نظام يصدر لهذه الغاية الأشخاص الذين يسمح لهم من موظفي الضابطة الجمركية بحمل السلاح وحالات استخدامه.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والامتناعية عنه بالنص للعالي بموجب القانون للمعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نصها السابق كما يلي :

يسمح لموظفي الجمارك بحمل السلاح وفق تعليمات توسيع لهذه الغاية.

### **المادة 174**

- على موظف الضابطة الجمركية الذي تنهى خدمته لاي سبب كان ان يعيد حالا ما في عهده من ثقىرض وسجلات وتجهيزات الى رئيسه المباشر.
- يتم تنظيم اعمال الضابطة الجمركية والزي الرسمي والرتب والشارات المميزة لهم بموجب نظام يصدر وفقا لاحكام هذا القانون.
- يعتبر موظفو الضابطة الجمركية الذين يتوفون بسبب تأديتهم ولعياتهم شهداء ويندون الحقوق المفروضة لهم الأجهزة الأمنية.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

### **المادة 175**

- يتربى على كل من يضطلع بواجب رسمي لتنفيذ احكام هذا القانون ان يعتبر المستدات والمعلومات وافية وثائق لوبيانات تتعلق بهذا القانون او بتنفيذ احكامه التي يطلع عليها انها صريحة ومكتومة وان يتدالواها على هذا الاساس.
- يحق للدائرة تبادل المعلومات مع الوزارات والدولائر الحكومية والمؤسسات الرسمية لغاييات تطبيق احكام هذا القانون او القوانين الاخرى النافذة.

### **الباب الثاني عشر**

#### **الفصل الاول**

## النطاق الجمركي

### المادة 176

تحضع لاحكام النطاق الجمركي البضائع الممنوعة المعينة والبضائع الخاضعة لرسوم باهظة وغيرها مما يعينه الوزير بقرار ينشر في الجريدة الرسمية حتى وإن كانت خارج النطاق الجمركي.

### المادة 177

أ. يشترط في نقل البضاعة الخاضعة لاحكام النطاق الجمركي ان تكون مرفقة بند نقل صادر عن الدائرة وفق الشروط التي يحددها المدير.

ب. يحظر حيازة هذه البضائع كما يحظر وجودها في اي مخزن الا في الاماكن التي يوافق عليها المدير.

ج. تحدد الاحتياجات العادلة التي يمكن اقتلاعها ضمن النطاق الجمركي لغرض الاستهلاك بغير من المدير.

### المادة 178

يعتبر نقل البضاعة الخاضعة لاحكام النطاق الجمركي او حيازتها او التجول بها داخل النطاق بشكل غير نظامي بمتابعة استيراد او تصدير بصورة التهريب حسبما يكون خصوصاً للبضاعة لاحكام النطاق في الاستيراد او التصدير ما لم يتم الدليل على عكس ذلك.

### المادة 179

#### الفصل الثاني

#### التحري عن التهريب

أ. يحق لموظفي الدائرة للمفوضين لغاليات تطبيق هذا القانون ومكافحة التهريب ان يقوموا بالكشف على البضائع ووسائل النقل وتقيس الاشخاص وفقاً لاحكام هذا القانون والقوانين الدافئة الاخرى وعلى سائقى وسائل النقل ان يخضعوا للاوامر التي تعطى لهم من قبل موظفي الدائرة ورجال ضابطتها الذين يحق لهم لاستعمال جميع الوسائل الازمة لتوقيف وسائل النقل عندما لا يستجيب سائقوها لاوامرهم.

ب. اذا كان الشخص المراد تقيسه اثنى فلا يجوز تقيسها الا من قبل اثنى.

ج. يحق لموظفي الدائرة للمفوضين ورجال الامن العام في حالة وجود دلائل كافية يوجد مولد مهربة تقيس اى بيت او مخزن او اي محل آخر ، اما بيوت السكن فلا يجوز تقيسها الا بحضور المختار او شاهدين وبموافقة المدعي العام.

د. لا تجري ملاحقة رجال الضبطية العدلية الجمركية جزانياً أمام القضاء عن الجرائم الناشئة عن وظائفهم إلا بموافقة لجنة تشكل على النحو التالي:

أ. احد نواب رئيس محكمة التمييز يسميه المجلس القضائي رئيساً للجنة .

- بـ، مدير عام الجمارك.
- جـ، أمين عام وزارة المالية .
- دـ، أمين عام وزارة العدل ،
- هـ النائب العام الجنائي .

2. تعتبر اجتماعات اللجنة قانونية بحضور غالبية اعضائها وتصدر قراراتها بأكثرية اصوات اعضائها .

هـ. تصدر لللجنة قراراتها بعدم الموافقة على الملاحظة إذا ثبت لها من خلال التحقيقات ان موظف الضابطة الجمركية لم ينبع في استعمال الصلاحيات المخولة له وان الفعل المنسوب إليه كان لحالة ضرورة في حدود تأديبه واجباته الوظيفية لو ان هناك بواطن كيدية لتقديم الشكوى بحقه.

وـ. على الرغم مما ورد في الفقرة (د) من هذه المادة، لا يشترط موافقة اللجنة لملاحظة موظفي الضابطة الجمركية عن الجرائم التي ينبع إحالتهم بها من الدائرة المدعى العام او عند ملاحظتهم من المدعى العام المختص بارتكاب أي من الجرائم الواقعة على الوظيفة العامة.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كل نص الفقرة (د) كما يلى :

دـ . لا تجري ملاحظة رجال الضابطة العدلية الجمركية جزاءاً لعام للفضاء عن الجرائم الناشئة عن وظائفهم إلا بموافقة لجنة تشكل على النحو التالي:

1. فاضيين يعينهما المجلس القضائي من القضاة النظاميين يكون أحدهما بدرجة لا تقل عن الخاصة برلمان اللجنة.
2. ممثل للدائرة يعينه الوزير .
3. تصدر اللجنة قراراتها بالاجماع او الاكثرية ويكون قرارها قطعياً.

#### **المادة 180**

لموظفي الدائرة للعق في الصعود الى جميع السفن الموجودة في الموانئ المحلية والداخلية اليها او الخارج منها وان يبقوا فيها حتى تفرغ كامل حمولتها وان يأمروا بفتح كوى المفينة وغرفها وخذلتها والطرود المحملة فيها وان يضعوا تحت نظام للرصاص البضائع المحصورة او الخاضعة لرسوم باهضة او المتنوعة المعينة والمنصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون وان يطالبوا ربة السفن بابراز قائمة بهذه البضائع عند الدخول الى المرفأ .

#### **المادة 181**

لموظفي الدائرة للعق في الصعود الى السفن داخل النطاق الجمركي لتفتيتها او المطالبة بتقديم بيان الحمولة - للمنافسات - وغيره من المستندات المتوجبة وفق احكام هذا القانون ولهم الحق في حالة الامتناع عن تقديم المستندات او

عدم وجودها او الاشتباه بوجود بضائع مهرية او ممنوعة من الانواع المنصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون، لن يتخلوا جميع التدابير الازمة بما في ذلك استعمال القوة لضبط البضائع واقتدار للسبينة الى الغرب منها جمركي.

### المادة 182

ا. يجوز اجراء التحرى عن التهريب والمخالفات الجمركية وحجز البضائع كما يلي:

1. في النطاقين الجمركيين البري والبحري.
2. في الحرم الجمركي وفي المرافق والمطارات وبصورة عامة في جميع الاماكن الخاضعة للرقابة الجمركية بما في ذلك المسودعات العامة والخاصة.
3. خارج النطاقين الجمركيين البري والبحري عند متابعة البضائع المهرية ومطارتها مطاردة متواصلة بعد ان شوهدت ضمن النطاق في وضع يستدل منه على قصد تهريبها.

بـ. لما البضائع الخاضعة لرسوم من غير البضائع الممنوعة المعينة والبضائع الخاضعة لرسوم باهظة فبشرط لاجراء التحرى عنها وحجزها وتحقيق المخالفة بشأنها خارج الامكان المحددة في الفقرة (ا) من هذه المادة لن تكون لدى موظفي الدائرة الادلة على التهريب ويشرط ان يثبت ذلك بمحضر لولي ولا يسأل الموظفون عن اي حجز يتم وفق احكام هذه المادة ضد عدم ثبوت المخالفة الا في حالة الخطأ الفادح.

جـ. اما البضائع الممنوعة للمعينة والبضائع الممنوعة او الخاضعة لرسوم باهظة والبضائع الاخرى السبينة بقرار المدير المنصوص عليها في المادة (2) من هذا القانون والتي لا يسكنها او ناقلوها او ناقلوها من ابراز الاتهامات النظامية التي يحددها المدير ، تعتبر مهرية ما لم يثبت العكس.

### المادة 183

ا . لموظفي الدائرة عندما يكلفون بالتحقق والتحقيق لن يطعنوا على وثائق الشحن والقوائم والمراسلات التجارية والعقود والسجلات وجميع الوثائق والمستندات ايا كان نوعها المتعلقة بصورة مباشرة او غير مباشرة بالصلبات الجمركية وان يضعوا اليد عليها عند الاتضاع لدى اي جهة كانت لها صلة بالصلبات الجمركية وعلى تلك الجهات الاحتفاظ بذلك السجلات والوثائق والمستندات لمدة ثلاثة سنوات.

بـ. بجوز لموظفي الدائرة المفوضين القاء القبض بلا ذكره على اي شخص في حالات الجرم المشهود.

### الباب الثالث عشر

#### القضية الجمركية

##### الفصل الأول

###### محاضر الضبط واجراءاتها

**المادة 184**

يتم تحقيق جرائم التهريب والمخالفات الجمركية بمحضر ضبط ينظم وفق الأصول المحددة في هذا القانون.

**المادة 185**

- أ . ينظم محضر الضبط موظفان على الأقل من الجمارك أو خاتمها أو من الأجهزة الرسمية الأخرى وذلك في أقرب وقت ممكن من لكتشاف المخالفة أو جريمة التهريب، ويجوز عند الضرورة تعليم محضر الضبط من قبل موظف واحد.
- بـ. تنقل البضائع للمهرية والبضائع المستعملة لاحفاف المخالفة أو جريمة التهريب ووسائل النقل إلى أقرب مركز جمركي ما أمكن ذلك.

**المادة 186**

ينذكر في محضر الضبط:

- أ . مكان وتاريخ وساعة تنظيمه بالحرف والأرقام.
- بـ. اسماء منظميه وتواريخهم وزيتهم ولصاهم.
- جـ. اسماء المخالفين او المسؤولين عن التهريب وصفاتهم ومهنهم وعنواناتهم التفصيلية ومواطنهم المختلفة كلما امكن ذلك.
- دـ. البضائع المحجوزة ونوعها وكيفيتها وقيمها والرمموم والضرائب المعروضة للبضائع كلما كان ذلك ممكناً.
- هـ. البضائع الناجحة من الحجز في حدود ما امكن معرفته او الاستدلال عليه.
- وـ. تفصيل الواقع واقوال المخالفين او المسؤولين عن التهريب واقوال الشهود في حال وجودهم.
- زـ. المواد القانونية التي تطبق على المخالفة او جريمة التهريب كلما امكن ذلك.
- حـ. النص في محضر الضبط على أنه ظهر على المخالفين او المسؤولين عن التهريب الحاضرين الذين ايدوه بتوراتهم او رفضوا ذلك.
- طـ. جميع الواقع الأخرى المفيدة، وحضور المخالفين او المسؤولين عن التهريب عند جرد البضائع او انتاجهم عن ذلك.

**المادة 187**

- أ . يعتبر محضر الضبط للمنظم وفقا لما جاء في المادتين (185) ، (186) من هذا القانون ثابتا فيما يتعلق بالواقع المادية التي عاينها منظمه بالفصول ما لم يثبت العكس.

- بـ. لا يعتبر للنص الشكلي في محضر للضبط سببا لبطلانه ويمكن اصلحته إلى منظميه لاستكماله ولا يجوز اعادة محضر للضبط لاستكماله اذا كان للنص متصلة بالواقع المادية.
- يكون للمحاضر المنظمة وفنا للمواد العابقة بمشاهدات ووقائع وافرارات تم التحقق منها في بلاد اخرى، القوة الثبوتية

نائباً.

### المادة 188

١. يمكن التحقق من جرائم التهريب واثباتها بجمع وسائل الاتهام ولا يشترط ان يكون الاساس في ذلك حجز بضائع ضمن النطاق الجمركي او خارجه ولا يمنع من تحقيق جرائم للتهريب بشأن البضائع التي قدمت بها بيانات جمركية ان يكون قد جرى الكشف عليها وتخلصها دون اي ملاحظة او تحفظ من الدائرة يشير الى جريمة التهريب .
٢. كما يمكن للتحقق من المخالفات الجمركية واثباتها بجمع وسائل الاتهام ويتحمل المستورد مسؤولية ذلك .
٣. على الرغم مما ورد في اي تشريع آخر لا يشترط اجراء التحقيق في الجرائم والمخالفات الجمركية، وللمدير او من يفوضه الإحالة إلى المدعي العام لاجراء التحقيق في الحالات التي تستلزم ذلك .

#### تعديلات المادة :

- تم إلغاء عباره ( مدعي عام الجمارك ) والاستعاضة عنها بعبارة (المدعي العام) بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019 وتم تعديلاها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 .

### المادة 189

على من يدعى للتزوير تقديم ادعايه الى محكمة الجمارك البدائية في اول جلسة وذلك وفق الاصول الفضائية النافذه ولذرايات المحكمة ان هناك دلائل وامارات تؤيد وجود التزوير تحيل امر التتحقق في التزوير الى الذبابة العامة النظمية وينظر النظر في الدعوى الى ان يفصل في دعوى للتزوير المذكورة، غير انه الا كان الضبط المدعي بتزويره يتعلق بأكثر من مادة واحدة فلا يوخر النظر في بقية المواد التي تضمنها بل تزويدي ويفصل فيها.

### المادة 190

يجوز تنظيم محضر ضبط اجمالي موحد بعدد من المخالفات عندما لا تتجاوز قيمة البضاعة في كل منها ( 5 ) دنانير وذلك ضمن الحدود والنطاعات التي يضعها المدير ويجوز الاكتفاء بمحضر هذه البضاعة لحساب الدائرة يقرار من المدير او من ينوبه، ولا تقبل اي طريقة من طرق المراجعة ما لم يدفع اصحاب تلك البضائع الرسوم الجمركية والرسوم وانصرافات الاخرى والغرامات المتوجبة.

**الفصل الثاني**  
**تدليل احتياطي**  
**القسم الاول**  
**المحجز الاحتياطي**

العافية 191

أ، يحق لمنظمي محضر الضبط حجز للبضائع موضوع المخالفة أو جرم التهريب والمولود التي استعملت لاختهاها وكذلك وسائل النقل، كما يحق لهم أن يضعوا اليدين على جميع المستنادات بقية اثبات المخالفات أو جرائم التهريب وضمان الأسماء وال個人資料 وتقديرات.

بـ، للمدير الإلزام عن البضائع والمواد والأدوات ووسائل النقل المستخدمة في أي مخالفة لـ جرم تهريب والمحجوزة وفقا لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة مقابل تقديم تأمين نفدي أو مصرفي بقيمتها المقدرة ب بتاريخ ارتكاب الجرم لضمان عدم النصرف فيها وتقديمها عند طلب لتنفيذ الأحكام الصادرة بخصوصها، أما بالنسبة لوسائل النقل الأردنية ظله لن يستبدل التأمين بحسب إشارة الجهة على قيودها لدى الجهة المنفذة.

د. يكون القرار الصادر ببقاء الحجز للتحفظي وفقاً لأحكام الفقرة (ج) من هذه المادة قابلاً للطعن لدى محكمة الجمارك البدائية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علمه بوقوع الحجز .

تعديلات المادّة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019 وتم تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

الفصل الثاني

التوقيف (الجمع الاحتياطي)

الملادة 192

١٠. لا يجوز التوفيق الاحتياطي للأشخاص إلا في الحالات التالية:  
أ - حالة عدم النسب بالشريك

٢. عند القيام بأعمال المعاينة التي تعيق التحقيق في جريمة التهريب أو ما في حكمه.

٣. عندما يخشى قرار الأشخاص أو توازيهم تخلصاً من العقوبات والجزاءات والتعويضات التي يمكن أن يحكم بها عليهم.

بـ. يصدر قرار التوقيف في الحالات المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة عن المدعي العام لمدة لا تزيد على سبعة أيام فائلاً للتجديد لمدة مماثلة وتمرة واحدة .

**تعديلات المادة :**

- تم إلغاء عجلة ( مدعى عام الجمارك ) والامتناعية عنها بعبارة ( المدعى للعام ) بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019 وتم تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 حيث كان نص الفقرة (ب) كما يلي :  
بـ. يصدر قرار التوقيف عن المدير او من يفوضه بذلك وتبلغ النيابة العامة المختصة ويقدم الموقوف الى المحكمة الجنائية المختصة خلال ( 24 ) ساعة ويجوز للمدير تعديله مهلة مماثلة ولمرة واحدة بعد موافقة النيابة العامة لذا لقضت ضرورة للتحقيق ذلك مبررها ان يحال الموقوف الى المحكمة الجنائية حال انتهاء التحقيق.

**القسم الثالث****منع سفر المخالفين والمسؤولين عن التهريب****المادة 193**

أ. يحق للمدير ان يطلب من السلطات المختصة منع المخالفين والمسؤولين عن التهريب من مغادرة البلاد في حالة عدم كفاية للعواد المحتجزة لتفطية الرسوم والضرائب والغرامات وعلى المدير إلغاء هذا الطلب اذا قدم المخالف او المسؤول عن التهريب كفالة ينكية تعدل المبالغ التي قد يطالب بها اذا ثبت ان الاموال المحتجزة لا تكفي لتفطية هذه المبالغ.  
بـ. للنائب العام أن يطلق لل محل الذي ارتكب أصلحه او أي من المسؤولين عن إدارته أو أي من العاملين فيه باستخدام الأدوات العائنة للمحل أو توسيعه أو لأصحابه جرم التهريب الجنائي ليضانع متنوعة لو ممنوعة معينة أو محصورة أو خاضعة لرسوم باهظة لأكثر من مرتبين وإلى حين إجراء لجنة التسوية الصلحبة لو تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بخصوصها ويكون القرار قابلا للطعن لدى محكمة الجمارك البدائية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره.

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019

**للفصل الثالث****المخالفات الجنائية وعقوبتها****القسم الأول****أحكام عامة****المادة 194**

تعتبر الغرامات الجنائية والمصادرات المنصوص عليها في هذا القانون شريضا مدنيا للدائنة ولا تشطبها لحكم قوانين العقوبات.

الملادة 195

عدد تعدد المخالفات تتوجب للغرامات حين كل مخالفة على حدة ويكتفى بالغرامة الاشد اذا كانت المخالفات مرتبطة بعضها بعضها بشكل لا يتحمل التجزئة.

الملدة 196

- أ. يقصد بالرسوم أيها ورد النص على فرض الغرامة للجريمة بصفة معينة منها للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى، بما فيها الضريبة العامة هل . المساعدات والضريبة الخاصة .

تعديلات المعايرة:

- حكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

الصفحة 197

تفرض خرامة جمركية لا تزيد على مثيل الرسم على ما يليه:

١٠. البضائع المستوردة أو المصدرة ثمنها ولا تزيد قيمتها على ( ١٠٠ ) دينار ولم تكن من البضائع الممنوعة للعبادة.

بـ. الامتعة والمواد المعدة للاستعمال الشخصي والالوات والهدايا الخاصة بالمسافرين التي لا تتجاوز قيمتها ( 500 ) دينار ولا يصرح عنها في المركز الجمركي عند الادخال او الارسال ولم تكن مغلفة من الرسوم.

ويجوز في الحالتين إعادة للبضائع المحجوزة إلى أصحابها كلاً أو جزءاًشرط أن تراعى في ذلك للقيود التي تفرض على النصوص النافذة.

المادة 198

الفصل الثاني

الاختلافات الجزرية وعقيباتها

أ . فيما عدا الحالات التي تغير في حكم التهريب والمسمولة بالمادة ( 204 ) من هذا القانون، تفرض غرامة لا تزيد على نصف الرسوم والضرائب الموقحة على ما يلي :

١٠- للشخصين بعد الميراث، مما ادرج في بيان الحمولة البحري أو ما يفوق مقامه.

2. البيان المخالف للذى يتحقق فيه لن القيمة الحقيقة لا تزيد على ( 10 % ) من القيمة المعترف بها او ( 10 % )

من الوزن او العدد لو القياس على الا تكون من للبضائع الممنوعة.

3. بيانات الوضع في الاستهلاك المختلفة بالقيمة او العدد لو المفوع والمتعلقة بالاثاث المنزلي والاموال المنزليه الواردة بعد القادمين للاقامة الدائمة في المملكة وليست لها صفة تجارية .

بـ، فيما عدا الحالات التي تعتبر في حكم التهريب المشغولة بالمادة (204) من هذا القانون، تفرض غرامة لا تزيد في مجملها على، مثلـ، الرسوم أو نصف قيمة الصناعة إليها أصلـ وذلك عن المخالفات التالية:

١٠. البيان المخالف الذي من شأنه ان يزيدى الى الاستثناء من استرداد رسوم او ضرائب لو تعدد قيود بضائع تحت ضوء الادخل المؤقت او بضائع مدخلة بقصد التصدير والتعدى تتجاوز رسومها 500 دينار دون وجه حق.

2. الزيادة غير المبررة عما لارج في بيان الحمولة او ما يقوم مقامه، واذا ظهر في الزيادة طرود تحمل العلامات والازقام ذاتها المرضوحة على طرود لخرى فتعتبر الطرود للزاده تلك التي تخضع لرسوم مطلى لو تلك التي تتناولها احكام العنصر.

3. النقص غير المبرر عما ادرج في بيان الحمولة البري لو الجوي او ما يقوم مقامه سواء في عدد الطرود او في محتواها او في كميات التضالع المنقرضة.

٤. استعمال المولد المشحونة بالاعباء او بتعريفه مخففة في غير الغاية او الهدف الذي استوردت من اجله او تبديلها او بيعها او التصرف بها على وجه غير قانوني ودون موافقة الدائمة المسئولة ودون تخفيض المعاملات المتوجهة.

5. بيع البضاعة المقبولة في وضع معلن للرسموم او استعمالها خارج الاماكن المسموح بها او في غير الوجوه الخاصة التي ادخلت من اجلها او تخصيصها لغير الغاية المعدة لها او ادخالها او التصرف فيها - بصورة غير قانونية - وقبل اعلام الدائرة وتقديم المعلومات المتوجبة.

6. استرداد رسوم او ضرائب تجارت قيمتها ( 500 ) دينار دون وجه حق.

تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعدياتها بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019 وتم اضافة البند 3 الى الفقرة أ منها واصفه الفقرة ج بالنص الحالي اليها بسواء بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 .

199 351

فيما عدا الحالات التي تتعذر في حكم التهريب والمشموله في المادة (204) من هذا القانون عرض غرامة لا تقل عن (1000) دينار ولا تزيد على (1000) دينار عن المخالفات التالية:

<sup>٩</sup> بيان النصيحة المخالف للذى يادى على التخلص من قد احراز التصدىق .

بـ. البيان المخالف الذي من شأنه أن يهدى في الاستفادة من استرداد رسوم أو ضرائب أو شتبداد قيد بضائمه تحت

- وضع الادخال المؤقت او بضائع مدخلة بقصد التصنيع والتصدير لا تتجاوز رسومها ( 500 ) دينار .  
 ج، نقل المسافرين او البضائع داخل المملكة بالسياقات المقبولة في وضع معلم للرسوم بصورة مخالفة لاحكام القوانين والأنظمة .
- د، تغير المסלك المحدد في بین الترازيت او اعادة للتصدير دون موافقة الدائرة .  
 هـ، قطع الرصاص او الانداس او نزع الاختام الجمركي عن البضائع المرسلة بالترازيت او اعادة التصدير .  
 و، تقديم الشهادات للمحددة الازمة لابراء وتسديد بيانات الترازيت او تعهدات الادخال المؤقت او التصنيع الداخلي المعلم للرسوم او اعادة للتصدير بعد مضي المهل المحددة لذلك .
- ز، الاخلال بالي من احكام وشروط الترازيت او التصنيع الداخلي او الادخال المؤقت او اعادة التصدير القانونية او الواردۃ في الانظمة الصادرة بموجب هذا القانون .  
 ح، مخالفات احكام المستودعات العامة والخاصة وتحصل هذه الغرامة من اصحاب او مستثمري المستودعات .  
 ط ووجود اکثر من بيان حمولة او ما يقوم مقامه في حيارة اصحاب العلاقة .  
 ی، الحبارة او النقل ضمن النطاق الجمركي للبضائع الخاضعة لضابطة هذا النطاق بصورة غير قانونية او بشكل يخالف مضمون سند النقل .
- ك، قيام السفن التي تقل حمولتها عن (200) طن بحري بنقل البضائع المحصورة او الممنوعة او الخاضعة لرسوم باهضة او الممنوعة المعينة ضمن النطاق الجمركي البحري ، سواء ذكرت في بيان الحمولة او لم ذكر ، او تبدل وجهة سيرها داخل ذلك النطاق في غير الظروف المأشرة عن طوارئ بحرية او قوة قاهرة .  
 ل، رسو السفن او هبوط الطائرات او وسائل النقل الاخرى في غير الاماكن المحددة لها والتي ترخيص بها الدائرة .  
 م، مغادرة السفن والطائرات او وسائل النقل الاخرى للرفا او للحرم الجمركي دون ترخيص من الدائرة .  
 ن، رسو السفن من اي حمولة كانت وهبوط الطائرات في غير المرافق او للطائرات المعدة لذلك سواء كان ذلك في الحالات العادلة لغير الطارئة دون ان يصار الى اعلام اقرب مركز جمركي بذلك .  
 س، نقل بضاعة من واسطة نقل الى اخرى او اعادة تصديرها دون بيان او ترخيص اصولي .  
 ع، تحمل السفن او الشاحنات او السيارات لو خيرها من وسائل النقل او شريغها او سحب البضائع دون ترخيص من الدائرة او بغياب موظفيها او خارج الساعات المحددة لذلك او خلافاً للشروط التي تحدها الدائرة او شريغها في غير الاماكن المخصصة لذلك .  
 ف، اعاقة موظفي الدائرة عن القيام بواجباتهم وعن ممارسة حقوقهم في التفتيش والتفتيق والمعاينة وعدم الامتناع الى طلبهم بالوقوف وتعرض هذه الغرامة بحق كل من شارك بهذه المخالفة .  
 من، عدم الانتهاء بالسجلات والوثائق والمستندات وما في حكمها خلال المهلة المحددة في المادة ( 183 ) من هذا القانون او الامتناع عن تقديمها .  
 ق، عدم اتباع المخلصين الجمركيين الانظمة التي تحدد واجباتهم بالإضافة الى العقوبات للمسلكية التي يمكن ان تصدر بهذا الصدد وفق احكام المادة ( 168 ) من هذا القانون .

ر. الشخص المتحقق منه في البضائع الموجودة في المخازن بعد أن تكون قد استمرت بحالة ظاهرية سليمة. غير. للبضاعة الناجية من الحجز والتي يتغير تحديد قيمتها لو كميتها أو نوعها، ولا تقل الغرامة التي تفرض على هذه المخالفة عن (500) دينار.

ت. استرداد رسوم أو ضرائب لا تتجاوز قيمتها (500) دينار دون وجه حق. ث. بوازن التراخيص المخالفة في القيمة أو العدد أو الوزن أو المقياس أو المنشآت والمكتشفة لدى مركز جمرك الخروج . خ. التصرف في البضائع المخرج عنها قبل ظهور نتائج تحلياتها خلافاً لأحكام المنع والتقييد المنصوص عليها في هذا القانون أو في التشريعات الثلاثة إذا كانت مخالفة للمواصفات الفنية أو القواعد الفنية المعتمدة دون أن يكون ذلك المخالفه تأثير على الصحة والسلامة العامة وإن كانت مدفوعة الرسوم والضرائب وعلى أن لا تقل الغرامة في هذه الحالة عن خمسة دينار.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم اضافة للفقرة (ث) بالنص الحالي إليها بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 .

### المادة 200

فيما عن الحالات التي تعتبر في حكم التهريب تفرض غرامة من (50-500 ) دينار على أن تراعي جسامة المخالفة عن المخالفات التالية:

أ . التصرّف على البيان بما يخالف الوثائق المرقمة به ومستوفى هذه الغرامة من المتصريح .  
ب. ذكر عدة طرود مقلدة مجموعها باي طريقة كانت في بيان الحمولة او ما يقوم مقامه على انها طرد واحد مع مراعاة احكام المادة (60) من هذا القانون بشأن المستويات والطبلات والمقطورات .  
ج. عدم تقديم بيان الحمولة او ما يقوم مقامه والمستندات الاخرى المشار إليها في المادة ( 43 ) من هذا القانون لدى الادخل او الارسال، وكذلك التأخير في تقديم بيان الحمولة او ما يقوم مقامه عن المدة المنصوص عليها في المادة ذاتها.

د. عدم وجود بيان حمولة اصولي او ما يقوم مقامه او وجود بيان حمولة مغایر لحقيقة الحمولة.  
هـ. عدم تأثير بيان للحمولة من السلطات الجمركية في مكان الشحن في الاحوال التي يتوجب فيها هذا التأشير حسب احكام هذا القانون.

و. اغفال ما يجب ادراجها في بيان الحمولة لو ما يقوم مقامه.  
زـ. الاستيراد عن طريق البريد لرزم مقلدة او علب لا تحمل البطاقات الاصولية خلافاً لأحكام الأتفاقيات البريدية العربية والدولية وللنصوص القانونية الداخلية النافذة.  
حـ. الشروع باسترداد رسوم أو ضرائب بدون وجه حق.

ط. كل مخالفة أخرى لاحكام هذا القانون والأنظمة والقرارات والتعليمات المنفذة له.  
ي، التصرف في البضائع المفرج عنها قبل ظهور نتائج تحليلها خلافاً لأحكام المنع والتقييد المنصوص عليهما في هذا القانون أو في التشريعات الذاتية وإن كانت نتائج للتحليل تسمح بوضع تلك للبضائع في الاستهلاك المحلي وكانت مدفوعة للرسوم والضرائب.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

### المادة 201

تفرض عن مخالفات التأخير في تقديم البضائع المرسلة بالترانزيت لـ إعادة التصدير إلى مكتب الفرج أو إلى مكتب المقصد الداخلي بعد انتصاف المهل المحددة لها في البيانات غرامـة من (10-20) ديناراً عن كل يوم تأخير على أن لا تتجاوز الغرامـة نصف قيمة البضاعة.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم اضافة عبارـة ( او إعادة التصدير ) بعد كلمة ( بالترانزيت ) الواردـة فيها بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 .

### المادة 202

تفرض عن مخالفات التأخير في إعادة البضائع المدخلة مؤقاً والمدخلة بقصد التصنيع بعد انتصاف المهل المحددة لها في البيانات غرامـة من (10-20) ديناراً باستثناء السيارات حيث تكون الغرامـة من (15-30) ديناراً ، عن كل أسبوع او جزء منه على أن لا تتجاوز الغرامـة نصف قيمة البضاعة.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

### المادة 203

#### للفصل الرابع

#### القسم الأول

#### للتهريب وعقوباته

التهريب هو ادخال البضائع إلى البلاد أو لخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون دفع الرسوم

الجماركية والرسوم والضرائب الأخرى كلها أو جزئياً أو خلافاً لاحكام المنع والتقييد الواردة في هذا القانون أو في القوانين والأنظمة الأخرى ويستثنى من احكام هذه المادة للبضائع المشار إليها في المادة (197) من هذا القانون.

#### المادة 204

يدخل في حكم التهريب بصورة خاصة ما يلي:

- أ. عدم للتجهيز بالبضائع عند الاتصال إلى أول مركز جمركي.
- بـ. عدم اتباع المطرق المحددة في إدخال البضائع وإخراجها.
- جـ. تهريب البضائع من السفن أو تحويلها عليها بصورة مغایرة للأنظمة على الشواطئ التي لا توجد فيها مراكز جمركية أو تحويلها أو تهريبها في النطاق الجمركي البحري.
- دـ. تهريب البضائع من الطائرات أو تحويلها عليها بصورة غير مشروعة خارج للمطارات الرسمية أو لقاء للبضائع إثناء النقل الجوي مع مراعاة لمفهوم المادة (53) من هذا القانون.
- هـ. عدم التصرّف في مكتب الاتصال أو الإخراج عن البضائع الواردة أو للمسافر دون بيان حمولة ويدخل في ذلك ما يصحبه المسافرون مع مراعاة احكام المادة (197) من هذا القانون.
- وـ. تجاوز البضائع في الاتصال أو الإخراج المراكز الجمركية دون التصرّف عنها.
- زـ. اكتشاف بضائع غير مصرح عنها في المركز الجمركي موضوعة في مخلبٍ بقصد اختفائها أو في فجوات أو فراغات لا تكون مخصصة عادة لاحتواء مثل هذه البضائع.
- حـ. الزراعة أو النقص أو التبديل في عدد الطرود وفي محتوياتها المقبولة في وضع معلق للرسوم المنصوص عليه في الباب السادس من هذا القانون، وذلك بعد مغادرة البضاعة مركز الاتصال ويشمل هذا الحكم البضائع التي عبرت البلاد تهريباً أو دون معاملة.
- طـ. عدم تقديم الإثباتات التي تحددها الدائرة لإبراء بيانات الأوضاع المتعلقة للرسوم المنصوص عليها في أباب السادس من هذا القانون.
- يـ. إخراج البضائع من المناطق الحرة أو المفازن الجمركية أو المستودعات إلى المنطقة الجمركية دون معاملة جمركية.
- كـ. تقديم البيانات الكاذبة التي قصد منها استيراد أو تصدير بضائع ممنوعة معينة أو ممنوعة أو محظوظة أو التي قصد منها استيراد بضائع بطريق التلاعب بالقيمة لتجاوز مقدار المخصصات النقدية المحددة في النصوص النافذة.
- لـ. تقديم مستندات أو فوائم كاذبة أو مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة بقصد التخلص من تأدية الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى كلها أو جزئياً أو بقصد تجاوز احكام المنع لو للحضر، مع مراعاة ما ورد في المادة 198/أ/ج من هذا القانون.
- مـ. نقل أو حيلزة البضائع الممنوعة المعينة أو الممنوعة أو المحظوظة دون تقديم ثباتات تؤيد استيرادها بصورة نظامية.
- نـ. نقل أو حيلزة البضائع الخاصة لضابطة النطاق الجمركي ضمن هذا النطاق دون مستند نظامي.
- وـ. عدم اعادة استيراد البضائع الممنوع تصديرها والمصدرة مؤقتاً لاي غاية كانت.

ع. تفريغ للبضائع من القطارات او تحويلها عليها بصورة مخالفة للأنظمة في الأماكن التي لا يوجد فيها مراكز جمركية او تحويلها او تفريغها في النطاق الجمركي.

د. التصرف في البضائع المفرغ عنها قبل ظهور نتائج تحليلاً لأحكام المدعى والقيود المنصوص عليها في هذا القانون او في التصريحات المذكورة إذا كانت نتائج التحليل لا تسمح بوضع تلك البضائع في الاستهلاك المحلي لكنها غير مالحة للاستهلاك البشري او تشكل خطورة على السلامة العامة وتعامل البضائع في هذه الحالة لغایات فرض الغرامة معاملة للبضائع الممنوعة وان كانت مدفوعة الرسوم والضرائب.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون للمعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم الغاء الرقم ( 2/ج/198 ) الوليدة في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالرقم (ج/أ/ج) بموجب القانون المعدل رقم 16 لسنة 2000 .

### المادة 205

#### القسم الثاني المسؤولية الجزائية

يشترط في المسؤولية الجزائية في جرم التهريب توفر القصد، وتراعي في تحديد هذه المسؤولية النصوص الجنائية المعهود بها، ولذلك يعتبر مسؤولاً جزاً :  
 ا. الناعلنون الأصليون.  
 ب. الشركاء في الجرم.  
 ج. المتخلون والمعرضون.  
 د. حائزوا المواد المهرية.  
 هـ أصحاب ومسانط النقل الذي استخدمت في التهريب ومسانقوها ومعاونوهم.  
 وـ اصحاب او مستاجر واصحاب المعدات او الاماكن التي اودعت فيها المواد المهرية او المستقعن بها.

### المادة 206

يعاقب على التهريب وما في حكمه وعلى الشروع في اي منهما بما يلي :

1. بغرامة لا تقل عن (1000) دينار ولا تزيد على (10000) دينار وعند التكرار يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن (5000) دينار.
2. تستثنى من الحكم بالحبس في حالات التكرار المنصوص عليها في البند (I) من هذه الفقرة حالات التهريب الحكمي المتعلقة بإخفاء القيمة أو العدد أو الوزن أو الفياس أو المنشآت شريطة أن يكون قد تم التصرّف عن نوع للبضاعة يتناسبها الحقيقة وفق بند التعريفة الرئيسي.

- بـ. غرامة جمركية بمقدار تسعين مدنى للدائرة على النحو الآتى:
1. من ثلاثة أمثال القيمة الى ستة أمثال القيمة عن البضائع الممنوعة للمعينة.
  2. من سبعين لقيمة الى ثلاثة أمثال القيمة اضافة للرسوم عن البضائع الممنوعة او المحصورة.
  3. من مثلي الرسوم الى اربعة أمثال الرسوم عن البضائع الخاضعة للرسوم اذا لم تكن ممنوعة او محصورة على ان لا يقل عن نصف قيمتها وعلي ان لا يقل الغرامة عن ثلاثة أمثال الرسوم إذا كانت البضاعة خاضعة لرسوم باهظة .
  4. من نصف القيمة إلى مثل القيمة عن البضائع غير الخاضعة لأى رسوم او ضرائب ولا تكون ممنوعة او محصورة.
- جـ. مصادرة البضائع موضوع التهريب او الحكم بما يعادل قيمتها مشتملة على الرسوم الجمركية والضردية على المبيعات العامة والخاصة والرسوم والضرائب الأخرى عند عدم حجزها او نجاتها من الحجز.
- دـ. 1. الحكم بمصادرة وسائل النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب او بغرامة لا تقل عن (25%) من قيمة البضائع المهرية بحيث لا تزيد على قيمة واسطة النقل وتلك فيما عدا السفن والطائرات والقطارات ما لم تكن قد أصنف او استقررت لهذا القرض او الحكم بما يعادل قيمتها عند عدم حجزها او نجاتها من الحجز.
2. إذا نظرت تنفيذ الحكم القضائي للقطعى بمصادرة واسطة النقل والأدوات والمواد التي استعملت في التهريب، أو كان مالكها غير محكم عليه بجرائم التهريب فالدائرة استثناء ما يعادل قيمة اي منها حسب قيمتها السوقية بتاريخ ارتكاب الفعل.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019 وتم تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم تعديليها بعد اصلاح بطلان القانون المؤقت المعدل رقم 23 لسنة 2005 . حيث كان نص الفقرة (أ) كما يلى :
- أـ. بغرامة لا تقل عن (50) دينار ولا تزيد على (1000) دينار، وعند التكرار للحبس من شهر الى ثلاث سنوات بالإضافة الى الغرامة المترتبة او بحدى هاتين العقوبتين.
  - 4ـ. من ( 25 - 100 ) دينار عن البضائع غير الخاضعة الى اى رسوم او ضرائب ولا تكون ممنوعة او محصورة.

#### المادة 207

المدير ان يقرر مصادرة البضائع المحجوزة في حالة قرار المهربيين او عدم الاستدلال عليهم.

#### المادة 208

- الفصل الخامس
- الملحقات
- القسم الاول

**الملحقة الإدارية**  
**قرارات التحصيل والتغريم**

١. يجوز للمدير لو من يفرضه أن يصدر قراراً من أجل المطالبة بالرسوم والضرائب والغرامات التي تقوم الدائرة بتحصيلها على أن تكون هذه المبالغ ثابتة المقدار مسخقة الأداء بموجب تعهدات مكتوبة أو تعهد تسوية صلبة لقرار محكمة قضائي وعلي المكلف مراجعة الدائرة لتسوية المطالبة، خلال ثلاثة أيام يوماً من تاريخ تبلغه القرار.
- بـ. للمدير اصدار قرار تحصيل من أجل استيفاء الرسوم والضرائب والغرامات المطالب بها إذا لم يتم المكافأة بالمراجعة خلال المدة المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.
- جـ. للمكلف الاعتراض على قرارات التحصيل لدى المحكمة المختصة خلال ثلاثة أيام يوماً من تاريخ التبليغ، غير أن ذلك لا يوقف التنفيذ إلا إذا دفع المعترض (٢٥٪) من المبالغ المطالب بها على سبيل التامين أو فتم كفالة بنكية بها.

**المادة 209**

- أـ. تتعرض الغرامات المنصوص عليها في الفصل الثالث من هذا الباب بقرار من المدير أو من يفوضه.
- بـ. يبلغ المخالف بالذات أو من يمثله بالغرامة المفروضة عليه بموجب اشعار خطى أو بالبريد المسجل، وعلى المخالف دفع الغرامات خلال ثلاثة أيام يوماً من تاريخ تبليغه بها أو رفض التوقيع على اشعار التبليغ.

**المادة 210**

- أـ. يجوز الاعتراض لدى الوزير على قرارات التغريم الصادرة بمقتضى المادة (٢٠٩) من هذا القانون خلال المدة المحددة فيها، ولوزير تثبيت قرار التغريم أو الغائه أو تخفيض الغرامة إذا ثبت له ما يبرر ذلك.
- بـ. يكون قرار الوزير الذي يصدره بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة قابلاً للطعن لدى المحكمة الجنائية خلال ثلاثة أيام يوماً من تاريخ تبليغه عندما تتجاوز الغرامة المفروضة مضمونة إلى قيمة البضائع المصادر لـ وحدت (٥٠٠) دينار وللمحكمة ان تؤيد او تعدل للغرامة او شفتها.

**المادة 211****القسم الثاني****الملحقة القضائية بالنسبة لجرائم التهريب**

لا يجوز تحريك الدعوى في جرائم التهريب إلا بناء على طلب خطى من المدير أو من يقوم مقامه عند ضبابه.

## المادة 212

**القسم الثالث**  
**سقوط حق الملاحة**  
**التسوية بطريقة المصالحة**

- أ. للوزير أو من يفوضه عقد التسوية الصلحية في جرائم التهريب أو ما في حكمه سواء قبل إقامة الدعوى أو خلال النظر فيها وقبل اكتساب الحكم القضائي الصادر بالدعوى للدرجة القطعية وذلك مع جميع المسؤولين عن التهريب أو مع بعضهم عن كامل الجرم وضمن الشروط الواردة في عقد المصالحة.
- ب. الوزير يتسبب من المدير أن يتخلون عن آية مخالفة أو جرم تهريب أو ما في حكمه قبل رفع الدعوى أو خلال النظر فيها وقبل صدور الحكم البدائي عند وجود لسياب مبررة، والتي لا تتجاوز مقدار الغرامات المقررة لها (500) دينار.
- ج. وفي جميع الأحوال لا تكون من الأسباب المبررة إلا ما كان متصلة بقضايا المسافرين بما يتعلق باستعمالهم الشخصي.
- د. للوزير يتسبب من المدير أن يتجاوز عن لقضايا الجمركية المتعلقة بمعاملات الجهات الرسمية.

**تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019

## المادة 213

- أ. للوزير أو من يفوضه عند عقد التسوية الصلحية الاستئنافية عن الجرائم والغرامات الجمركية المنصوص عليها في المادة (206) من هذا القانون بما يلي:

  1. غرامة جمركية لا تقل عن (50%) من الحد الأدنى للتعويض المدني.
  2. مصادرة البضائع المفروضة المعينة والبضائع المسترجع لاستيرادها أو تصديرها.
  3. يجوز أن يتضمن عقد التسوية الصلحية إعادة البضاعة المحجوبة واستغفاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى المتوجبة عن البضائع المسموح باستيرادها أو تصديرها أو للبضائع المحصور استيرادها شريطة موافقة جهة الحصر.
  4. يجوز أن يتضمن عقد التسوية الصلحية أعلاه وسائل النقل والمواد التي استخدمت في التهريب لقاء غرامة لا تقل عن (20%) من قيمة البضاعة المهرية ولا تزيد على (50%) من قيمة وسيلة النقل.
  - ب. على الوزير أن يصدر دليلاً للتمويبات الصلحية على أن ينشر في الجريدة الرسمية.

**المادة 214**

تنقض الدعوى ضد اجراء المصالحة عليها.

**المادة 215**

**الفصل السادس**  
**المسؤولية والتضامن**

أ . تكون المخالفة كما ترتب المسؤولية الجنائية في جرائم التهريب بخلاف اركانها الا انه يعنى من المسؤولية من ثبت انه كان ضحية قوة قاهرة وكذلك من ثبت انه لم يقدم على ارتكاب اي فعل من الاعمال التي كونت للمخالفة او جريمة التهريب او تسببت في وقوعها او ادت الى ارتكابها.

بـ، تشمل المسؤولية الجنائية اضافة الى مرتكبي المخالفات وجرائم التهريب كفاعلين اصليين، المتتدخلين واصحاب البصاعة موضوع المخالفة او جريمة التهريب والشركاء والممدونين والكفلاء وللوسطاء والموكلين والمتبرعين ولذاقين والاحائزين والمنتفعين ومرصلي البضائع كلما في حدود مسؤوليته في وقوع الفعل.

**المادة 216**

يعتبر مستثروا المحلات والاماكن الخاصة التي تودع فيها البضائع موضوع المخالفة او جريمة التهريب مسؤولين عنها، اما مستثروا المحلات والاماكن العامة وموظفوها وكذلك اصحاب وسائط نقل الركاب لل العامة وسائقوها ومعاونوهم فهم مسؤولون ما لم يثبتوا عدم علمهم بوجود البضائع موضوع المخالفة او التهريب وعدم وجود مصلحة مباشرة او غير مباشرة لهم بذلك.

**المادة 217**

يكون الكفالة مسؤولة بالصفة ذاتها التي يسأل بها الملزمون الاصليون من حيث دفع الرسوم والضرائب والغرامات وغيرها من المسالك المترتبة بحدود كفالاتهم.

**المادة 218**

يكون المخلص الجمركي مسؤولا عن المخالفات التي يرتكبها هو او اي من مستخدميه للمفوضين من قبيله في البيانات الجمركية، فإذا كانت تلك المخالفات تؤدي الى جرائم التهريب فللمحكمة الفصل فيها وتحديد المسؤولية، اما التعهدات المقدمة في البيانات الجمركية فلا يسأل عنها الا اذا تعهد المخلص بها او كفل متعهديها.

**المادة 219**

يكون أصحاب البضائع وارباب العمل وناقلوا للبضائع مسؤولين عن اعمال مستخدمهم وجميع العاملين لمحاسبتهم فيما يتعلق بالرسوم والضرائب التي تستوفيها الدائرة والغرامات والمصادرات المنصوص عليها في هذا القانون والثانية عن تلك الاعمال.

## المادة 220

الورثة مسؤولون عن اداء المبالغ المترتبة على المتوفى في حدود نصيب كل منهم من التركة.

## المادة 221

تحصل الرسوم والضرائب والغرامات المفروضة او المحكوم بها بالتضامن والتكافل من المخالفين او المسؤولين عن التهريب وذلك وفقا للالصول المتبعة في قانون تحصيل الاموال العامة ، و تكون البضائع ووسائل النقل عدا وجودها او حجزها ضمنا لاستيفاء المبالغ المطلوبة.

### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بالغاء عبارة ( الاموال الاميرية ) والامتناعية عنها بعبارة ( الاموال العامة ) بموجب القانون للمعدل رقم 12 لسنة 2017

## الفصل السادس

### نشاء المحاكم الجنائية ولصول المحاكمات تدبيها

## المادة 222

أ. تنشأ محكمة بدلية تسمى ( محكمة الجمارك البدائية ) تتألف من رئيس وعدد من القضاة يعينهم المجلس للقضائي من القضاة العاملين في الجهاز القضائي .

بـ. تختص محكمة الجمارك البدائية بالنظر فيما يلي :

1. جرائم التهريب وما يدخل في حكمه وفقا لاحكام هذا القانون .

2. للجرائم والمخالفات التي ترتكب خلافا لاحكام هذا القانون ولوائح الاميرال وتصدير وفالون تشجيع الاستثمار وقانون للضريرية العامة على للمبيعات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها .

3. للخلافات الناجمة عن تطبيق الاتفاقيات التجارية الدولية التي ترتبط بها المملكة وفي أي خلاف يقع مما كان توعده يتعلق بتطبيق القوانين والأنظمة المذكورة في البند 2 من هذه الفقرة .

4. الاعتراضات المقدمة على قرارات التحصيل عملا باحكام المادة 208 من هذا القانون .

5. للطعون المقامة على قرارات التغريم وفقا لاحكام المادة 210 من هذا القانون .

6. توقيف وتظلمة سبيل الاشخاص الملاحقين بارتكاب الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في البنددين 1 و 2 من هذه الفقرة وفي الحالات التي لم تكن القضية قد وردت الى المحكمة بعد يجوز لرئيس المحكمة ان يطلب من اى شخص لهم بمحض هذا القانون ان يقدم كفالة لضمان حضوره للمحكمة والا يقرر توقيفه حتى تنتهي القضية او يقدم تلك الكفالة .

7. الاقراج عن البضائع المحجورة في القضايا المنظورة لديها لقاء كفالة مصرفية تعادل قيمة هذه البضائع وكذلك الاقراج عن وسائل القتل المحجورة بعد وضع اشارة للحجز عليها لدى الدوائر المختصة .

ج. على الرغم مما ورد في اي تشريع آخر، تختص محكمة الجمارك للبدائية بنظر قضايا التعويض المدني والغرامات على الاشخاص الملاحقين بغض النظر عن صفاتهم او الجهات المتسببين فيها وتطبق عليهم العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

د. تعقد محكمة الجمارك للبدائية من قاضٍ منفرد .

هـ. تعقد محكمة الجمارك جلساتها في عمان او في اي مكان اخر تراه داخل المملكة .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديليها بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 وتم الغاء عبارة ( اصول المحاكمات ) الواردۃ في سلطتها والاستعاضة عنها بعبارة ( انشاء المحاكم الجمركية واصول المحاكمات لديها ) والغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 27 لسنة 2000

حيث كان نصها السابق كما يلي :

أ . شكل محكمة خاصة تسمى (محكمة الجمارك البدائية) ويتناول من ثلاثة قضاة يعينهم المجلس القضائي بالطريقة التي يعين فيها للقضاة النظاميون ويعين احدهم رئيسا وفي حالة عدم تمكن احدهم من القيام بوظيفته بسبب المرض او لاي سبب اخر يجوز لوزير العدل ان ينتدب اى قاضٍ اخر للقيام بهذه الوظيفة .

بـ يجوز ان تشكل اكثر من هيئة لهذه المحكمة .

جـ. تتعهد هذه المحكمة في عمان وفي المكان الذي يعين لها من قبل الوزير ويجوز لها ان تتعهد في اي مكان آخر تراه مناسب، وتصدر فتاواها بالاجماع او بالاكثرية .

#### **المادة 223**

أ . تنشأ محكمة استئناف تسمى (محكمة الجمارك الاستئنافية ) تتألف من رئيس وعدد من القضاة يعينهم المجلس القضائي من لقضاة العاملين في الجهاز القضائي .

بـ. تختص محكمة الجمارك الاستئنافية بالنظر في الطعون التي تقدم على القرارات او الاحكام الصادرة عن محكمة الجمارك البدائية .

جـ. تتعهد محكمة الجمارك الاستئنافية من هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة وتصدر فتاواها او احكاماها بالاجماع او

بالاكثرية .

د. تقد محكمة الجمارك الاستئنافية جلساتها في عمان او في اي مكان اخر قرابة داخل المملكة .  
هـ. مدة استئناف القرار او الحكم الصادر عن محكمة للجمارك البدائية ثلاثون يوماً لبداية من اليوم التالي ل تاريخ تمهيده اذا كان وجاهها ومن اليوم التالي ل تاريخ تطبيقه اذا كان بمثابة لوجاهي او وجاهها اعتباريا .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون للعدل رقم 27 لسنة 2000 حيث كان نصها السابق كما يلي :

بالرغم مما ورد في اي قانون آخر تولى محكمة الجمارك البدائية الاختصاصات التالية:

- ا.النظر في جميع جرائم النهريب وما يدخل في حكمه وفقا لاحكام هذا القانون.
- ب.النظر في جميع الجرائم والمخالفات التي ترتكب خللا لاحكام هذا القانون وقوانين وانظمة المكونس والانتاج المصطي والامتياز والتضليل وقانون تشجيع الاستثمار وقانون الضريبة العامة على المعاملات والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها .
- ج.النظر في للخلافات الناجمة عن تطبيق الاتفاقيات التجارية الدولية التي ترتبط بها المملكة وفي اي خلاف يقع مهما كان نوعه يتعلق بتطبيق القوانين والأنظمة المنكورة في الفقرة (ب) من هذه المادة .
- د.النظر في الاعترافات على قرارات التحصيل علا باحكام المادة (208) من هذا القانون.
- هـ.النظر في الطعون المقدمة على قرارات التغريم وفقا لاحكام المادة (210) من هذا القانون.
- و.التوقيف والتخليق في هذه الجرائم والمخالفات حسب القواعد المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات الجزائية .  
وفي الحالات التي لم تكن القضية قد وردت الى المحكمة بعد، يجوز لرئيس المحكمة ان يطلب من اي شخص اتهم بموجب هذا القانون ان يقدم كفهلا يضمن حضوره للمحكمة والا يقرر توقيفه حتى تنتهي القضية او يقدم تلك المكافحة .

#### المادة 224

تظر محكمة الجمارك الاستئنافية في للطعون المقدمة اليها تدقيقا في القضايا التي لا تزيد قيمتها على عشرة الاف دينار ومرافقة في القضايا الاخرى ويجوز لها النظر في اي قضية مهما بلغت قيمتها مبالغة لاي سبب قرابة بقرار تصدره لهذه الغاية تدقيقا .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 27

- لسنة 2000 حيث كان نصها السابق كما يلي :
- يجوز استئناف احكام محكمة الجمارك البدائية الى محكمة جمارك استئنافية خاصة مؤلفة من ثلاثة قضاة نظاميين بعضهم لمجلسقضائي ويعين احدهم رئيسا، وفي حالة عدم تمكن احدهم من القيام ببظمه بسبب الغياب او اي سبب آخر، يجوز لوزير العدل ان ينتدب قاضيا آخر للقيام بهذه الوظيفة.
  - تنعقد هذه المحكمة في عمان وفي المكان الذي يعينه لها الوزير لو في المكان الذي ذرها.
  - تنظر هذه المحكمة في الدعاوى المرفوعة لديها تدقيقا او مراجعة وتصدر قراراتها بالاجماع او الاكثرية.
  - مدة الاستئناف ثلاثون يوما من تاريخ تبلغ الحكم البدائي اذا كان غيابيا ومن تاريخ تفهمه اذا كان وجاهيا.

#### المادة 225

أ . تقبل الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الجمارك الاستئنافية في الدعوى الجزائية والعقوبة الطعن لدى محكمة التمييز في الحالتين التاليتين :

- اذا كانت قيمة الدعوى او الغرامات الجنائية وبدل المساعدات لا يقل عن خمسة الاف دينار .
- اذا كان الخلاف في الدعاوى الاصغر حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التشديد او تطوي على اهمية عامة وادنت محكمة الجمارك الاستئنافية او محكمة التمييز بذلك وفقا لاحكام القبور (ب،ج،د) من هذه المادة .
- يقدم طلب الاذن بالتمييز الى محكمة الاستئناف خلال عشرة أيام تبدأ من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم الاستئنافي اذا كان وجاهيا ومن اليوم التالي لتاريخ تبلغه اذا كان بمثابة الوجاهي او وجاهيا اختياريا .
- لا رفضت محكمة الجمارك الاستئنافية منع الاذن بالتمييز يحق لطالب تديم طلب منع الاذن الى رئيس محكمة التمييز وذلك خلال عشرة أيام من اليوم التالي لتاريخ تبلغه قرار الرفض .
- في حالة منع الاذن بالتمييز من محكمة الاستئناف الجنائية لو من رئيس محكمة التمييز يترتب على طالب التمييز تقديم لائحة التمييز خلال عشرة أيام من اليوم التالي لتاريخ تبلغه قرار منع الاذن .

#### تعديلات المادة :

- هكذا اصبحت هذه المادة بعد لغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 27 لسنة 2000 حيث كان نصها السابق كما يلي :

تكون الاحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى الجنائية او الجزائية قابلة للتمييز .

- اذا كان المبلغ المحكوم به لا يقل عن الفي دينار .
- لذا كان الخلاف في الاحكام الاصغر حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التشديد او تطوي على اهمية عامة وادنت محكمة الاستئناف الجنائية بذلك. ويعدم طلب الاذن خلال عشرة ايام من تاريخ تبلغ قرار محكمة الاستئناف الجنائية .

ج. اذا رفضت محكمة الاستئناف الجنائية اعطاء الاذن بالتمييز فيحق لطالبه ان يتقدم بطلب الاذن الى رئيس محكمة التمييز خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه قرار الرفض.

د. اذا صدر للقرار بالاذن من محكمة الاستئناف الجنائية او من رئيس محكمة التمييز فيترقب على المدعى تقديم لائحة التمييز خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه قرار الاذن.

## **المادة 226**

مدة تمييز القرار او الحكم الاستئنافي ثلاثة ثلاتون يوما من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم اذا كان وجاهيا ومن اليوم التالي لتاريخ تبليغه اذا صدر بمعاهدة الوجاهي او وجاهيا اعتباريا .

### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 27 لسنة 2000

حيث كان نصها السابق كما يلى :

ا. المحكوم عليه ان يعرض على الحكم العدائي خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه.

ب. تقدم لائحة الاعتراض او الاستئناف الى المحكمة التي أصدرت الحكم او الى المحكمة التي تقع اقامة لطالب ضمن اختصاصها لرفعها الى المحكمة ذات الاختصاص.

ج. تقدم لائحة التمييز الى محكمة التمييز او الى محكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم لرفعها مع اوراق الدعوى الى محكمة التمييز. مدة التمييز ثلاثة ثلاتون يوما من تاريخ تبليغ الحكم او تبليغه اذا كان غائبا.

## **المادة 227**

أحكام متفرقة

شكل النيابة العامة الجنائية بموجب قانون تشكيل المحاكم النظامية .

### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019 حيث كان نصها السابق كما يلى :

ا. يمارس وظيفة النيابة العامة الجنائية مدعى عام او اكثر يعينه الوزير من موظفي الدائرة العقوفية من لهم خدمة في الدائرة مدة لا تقل عن خمس سنوات للقيام بهذه الوظيفة، وله حق التحقيق والمراقبة ولستئناف وتمييز الاحكام الصادرة عن المحاكم الجنائية.

بـ. بالرغم مما ورد في أي قانون آخر، تعتبر خدمة كل من لشفل مضمون محكمة جمركية أو مدعى عام لدى النيابة العامة الجمركية لمدة سنتين متتاليتين قبل لو بعد نفاذ أحكام هذا القانون خدمة قضائية كاملة لغابات قانون غابات المحامين للنظاميين وقانون استقلال القضاء.

#### **المادة 228**

لا تقبل دعوى منع المطالبة لدى المحاكم الجمركية بالنسبة للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى لضمان ما زالت في حوزة الدائرة وقيد التخلص عليها.

#### **المادة 229**

أـ. إذا ثبت لدى المدعى العام أثناء التحقيق في أي من الفضيالا الجمركية وجود فعل يتعلق بجرائم غسل الأموال فعليه التحقيق فيه وتحقيقاته بهذا الخصوص وكأنها صادر عن مدعى عام مختلف.  
 بـ. إذا تقرر إسقاط الداعي للمنظورة أمام المحكمة الجمركية لغيرها أو لاي سبب آخر ولم يتم تجديدها خلال تسعين يوماً من تاريخ تطبيق المدعى بالقرار، فيعتبر القرار الصادر بالإسقاط تهالكاً وغير قابل للطعن بأي من طرق الطعن.  
 جـ. يطبق كل من للمدعى العام وبمحكمة الجمارك البدائية ومحكمة الجمارك الاستئنافية ومحكمة التمييز فيما ما تم ببرد عليه نص في هذا القانون الأحكام الواردة في كل من قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون أصول المحاكمات المدنية وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

#### **تعديلات المادة :**

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعديل رقم 10 لسنة 2019 وتم تعديلاها بموجب القانون المعديل رقم 33 لسنة 2018 وتم تعديلاها بعد اعلن بطلان لقانون المؤقت المعديل رقم 23 لسنة 2005 وتم الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعديل رقم 27 لسنة 2000 حيث كان نصها السابق كما يلي :

لمحاكمي الجمارك البدائية والاستئنافية صلاحية دعوة الشهود واستجوابهم واستئذن كافة البيانات وعليهم أن يتبعوا في كافة لإجراءاتهما الأصول الواردة في قانون أصول المحاكمات المدنية والجزائية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

#### **التبليغات**

#### **المادة 230**

مع مراعاة الأحكام الخاصة في هذا القانون تنظم وتفبلغ الأوراق القضائية وجميع الأوراق والقرارات الصادرة بموجبه من قبل موظفي الدائرة ورجال ضابطتها العدلية وفق الإجراءات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية

قانون اصول المحاكمات الجزائية .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نصها السابق والاستعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 27 لسنة 2000 حيث كان نصها السابق كما يلي :

يجوز لموظفي الادارة ورجال ضباطتها ان يتظموا ويطغوا بأنفسهم او باقى الاستدعاء والتلبيفات والاحكام وبصورة عامة جميع الاوراق المتعلقة باصول المحاكمة بما في ذلك قرارات التحصيل والغرام.

#### **المادة 231**

أ . تسترفى الرسوم عن الدعاوى الجنائية المقدمة امام المحاكم الجنائية في جميع درجات المحاكمة وانواعها وفقا لاحكام نظام رسوم المحاكم الثالثة المعمول وكأنها دعاوى مدنية بالمعنى المبين بالنظام المذكور .

ب . بالرغم مما ورد في اي فانون آخر ، لا تسمى اي دعوى ضد الغرفة لدى المحاكم الجنائية الا لذا كان المدعى قد قلم ببيان تامين تقدى او كفللة مصرفية تعلق (25%) من المبالغ المطلوبة منه بما في ذلك الرسوم والغرامات ، او المبلغ المعترض به من قبله ايهما اكثرا .

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد الغاء نص الفقرة (أ) منها والastعاضة عنه بالنص الحالي بموجب القانون المعدل رقم 27 لسنة 2000

حيث كان نصها للسابق كما يلي :

أ . بجري التبليغ وفق الاصول المحددة في قانون اصول المحاكمات الجنائية مع مراعاة الحالتين التاليتين :

1. اذا غير المطلوب تبليغه مكان اقامته المختار او مكان عمله بعد تاريخ محضر الضبط المنظم بحقه دون اعلام الدائرة خطيا بذلك ، لو اذا اعطى عنوانا كانجا يجري التبليغ بالتعليق على مكان اقامته او مكان عمله الاخير او المعروف لـ المختار وفي لوحة الاعلانات للمركز الجنائي المختص .
2. اذا كان المطلوب عليه مجهول محل الاقامة وكانت قيمة البضاعة موضوع التهريب لا تزيد على (200) دينار فيجري التبليغ بالتعليق في لوحة اعلانات المحكمة وثبت ذلك محضر ضبط . لما اذا كانت قيمة البضاعة موضوع التهريب تتجاوز (200) دينار فيجري التبليغ بالتعليق على لوحة اعلانات المحكمة والاحلان في صحيفة يومية ولمدة واحدة على الاقل .

#### **المادة 232**

## الفصل الثامن

### تنفيذ الأحكام وقرارات التحصيل والتغريم

- أ. تنفذ قرارات التحصيل والتغريم والاحكام الصادرة في القضايا الجنائية بعد اكتسابها الدرجة القطعية بجميع وسائل التنفيذ على اموال المكلفين المنقوله او غير المنقوله وفقا لقانون تحصيل الاموال العامة، وعلى الوزير لقاء المحجز على ما يكفي من تلك الاموال لتسديد المبالغ المطلوبة.
- بـ. يمارس المدير جميع الصلاحيات المخولة الى الحاكم الاداري وللجنة تحصيل الاموال العامة المنصوص عليها في القانون المذكور.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بالغاء عبارة (الاموال الاميرية) والاستعاضة عنها بعبارة (الاموال العامة) بموجب لقانون المعدل رقم 12 لسنة 2017

## المادة 233

لا يؤثر تنفيذ العبس في حق الدائنة بالرسوم والغرامات المترتبة على المخالفين او المسؤولين عن التهريب وبالمصادرات المقررة وتعتبر الغرامات الجنائية المحكوم بها في جميع الاحوال بمثابة تعويض مدني للدائنة وتحصل بالطريقة التي تحصل بها الاموال العامة.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم 10 لسنة 2019 وتم الغاء عبارة (الاموال الاميرية) والاستعاضة عنها بعبارة (الاموال العامة) بموجب لقانون المعدل رقم 12 لسنة 2017

حيث كان نص الفقرات السابق كما يلي :

أ . اذا لم يؤد المحكوم عليه الجزاء للنقدي المحكوم به عليه يحبس في مقابل كل (دينرين) او كسرها يوما واحدا على ان لا تتجاوز مدة الحبس سنة واحدة، وفي حالة عدم النص في قرار المحكمة على استبدال الجزاء النقدي بالحبس عند عدم دفعه فیتم ذلك الاستبدال بقرار من النيابة العامة الجنائية.

بـ. يخصم من اصل الجزاء النقدي بالتصديق التي حددها الحكم كما ورد في الفقرة الاولى من هذه المادة كل اداء جزئي قبل العبس لو لم يكفي الثالثة وكل مبلغ تم تحصيله.

جـ. ان الحبس المنصوص عليه في هذه المادة لا يؤثر في حق الدائنة بالرسوم والغرامات المترتبة على المخالفين او المسؤولين عن التهريب وبالمصادرات المقررة وتعتبر الغرامات الجنائية المحكوم بها في جميع الاحوال بمثابة تعويض

مدني للدائرة وتحصل بالطريقة التي تحصل بها الأموال العامة .

#### المادة 234

بجوز تنفيذ قرارات الحبس ومتكررات الاحضار الصادرة عن المراجع المختصة وقليل الاخطارات بوسائل موظفي الدائرة ورجال مسابطها.

#### المادة 235

تعنى الدائرة من جميع ثغرات التنفيذ ومن تقديم الكفالات لو التامين في جميع الاحوال التي يفرض فيها القانون ذلك،

#### المادة 236

##### الباب الرابع عشر

##### بيع البضائع

ا . للدائرة ان تبيع البضائع المحجوزة من حيوانات او بضائع قابلة للتلف او التسرب او كانت في حالة من شأنها ان تؤثر في سلامة للبضائع الأخرى او المنشآت الموجودة فيها.

بـ . ويجوز بترخيص من المدير او من يفوضه بيع البضائع المحجوزة التي تتعرض لتصاص قيمتها بشكل ملحوظ وتنفذها بهذه المادة يتم للبيع استنادا الى محضر ثبت فيه حالة البضاعة والاسباب الداخلية لبيعها دون حاجة الى انتظار مدور حكم من المحكمة المختصة على ان يشعر صاحب البضاعة كل ما امكن ذلك.

فإذا صدر هذا الحكم فيما بعد وكان يقضى باعادة هذه البضاعة الى اصحابها دفع لهم ثمن البضاعة المباعة بعد اقتناع اي رسم او ضرائب مستحقة عليها.

جـ . للوزير بناء على تسلیب المدير ان يقرر مصادرة او اخلال البضائع المضبوطة الممنوع استيرادها او تصديرها دون انتظار مدور حكم قضائي اذا ثبت له انها تشكل خطرا على السلامة العامة للمواطنين او انها تالفة ولا يستفاد منها وذلك بناء على توصية لجنة فنية تتكون من دائرة الجمارك ومديرية الامن العام وديوان المحاسبة والدائرة المعنية بالمنع.

2. في حال صدر الحكم وكان يقضى باعادة البضائع لأصحابها كون الفعل لا يشكل جرم التهريب او ما في حكمه، وكان قد تم افلاتها او استخدامها من الجهات الحكومية بدفع لأصحابها قيمتها المقدرة من الدائرة بحالتها عند مصادرتها او إفلاتها.

3. في حال صدر الحكم باعتبار البضائع المضبوطة مهرية ولم يلزم أصحاب البضائع بدفع ثغرات الحفظ من تاريخ منبطها وثغرات الاخلال المحدة من الجهات المختصة وتحصل منهم وفقا للأصول المقررة في قانون تحصيل الأموال العامة.

##### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بوجوب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018.

**المادة 237**

للدائرة ان تبيع ما يلي:

- أ . البضائع الموجودة في المخازن او في ساحات الحرم الجمركي وارصافته بعد مضي ثلاثة أشهر على تخزينها وتطبق هذه الاحكام على الودائع التي يتركها المسافرون في المراكز الجمركية.
- بـ، البضائع الموجودة في مخازن وساحات الهيئات المستمرة بعد انتهاء المهل المحددة بموجب احكام قوانين وانظمة تلك الهيئات.
- جـ، البضائع من النوع المبين في الفقرة (أ) من المادة (236) من هذا القانون عندما تكون موجودة في الحرم الجمركي خلال مهلة الحفظ اذا ظهرت عليها بوادر للمرض او لل Cassidy او الضرر بسلامة البضائع الاخرى لو امتنأت على ان يثبت ذلك بموجب محضر وطى ان يخطر اصحاب البضائع لو من يعترضوا اذا امكن ذلك والا باعلان بطلق في المركز الجمركي المختص بذلك قبل البيع.

**المادة 238**

تولى الدائرة ايضا بيع ما يلي:

- أ . البضائع والمواد ووسائل النقل التي اصبحت ملكا لнейابها لها تتجه حكم لو تسوية ملحة او تنازل خططي او بالتصادرة وفقا للمادة (207) من هذا القانون او التي ألت ملكيتها للدائرة لاي سبب قانوني آخر.
- بـ، البضائع التي لم تشتب من المستودعات العامة والخاصة ضمن المهل القانونية والتي تباع وفقا لاحكام المواد (112)، (119) من هذا القانون.
- جـ، البضائع والمواد التي لم يعرف لصحابها ولم يطالب بها احد خلال مهلة الحفظ.

**المادة 239**

لا تحصل الدائرة اي مسؤولية بالاعطال لو الضرر عن البضائع التي تفوق بيعها بموجب احكام المواد (236، 237، 238) من هذا القانون الا اذا ثبت لها ارتكبت خطأ ب فيما في اجزاء عملية البيع.

**المادة 240**

- أ . تطبق احكام البيع المنصوص عليها في المواد (236)، (237)، (238) من هذا القانون على ما يجوز بيعه من البضائع الممنوعة او المحضورة.
- بـ، مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من المادة (248) من هذا القانون تجري حلقات البيع المنصوص عليها في هذا الباب بالمعزز العالني ووفقا للشروط والقواعد التي تحد بقرار من الوزير ينشر في الجريدة الرسمية.
- جـ، تباع للبضائع والمواد ووسائل النقل خالصة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى عدا رسمي الدالة

والبلديات الذين يتحملها المشتري.

### المادة 241

أ ، يوزع حاصل البيع وفقا للترتيب التالي:

1. نفقات عملية البيع.

2. النفقات التي صرفتها الدائرة من أي نوع كانت.

3. الرسوم الجمركية.

4. الرسوم والضرائب الأخرى وفق لسابقتها في تاريخ صدور التصريح الخاص بها.

5. نفقات الحفظ في المخازن الجمركية والمستودعات من فتح وتنظيف ونقل وحتالة وغيرها.

6. رسم التخزين.

7. لجرة النقل (النارلون) عند الاقتضاء.

ب، يودع الرصيد المتبقى من حاصل بيع البضائع للمسموح باستيرادها في يوم البيع بعد اقتطاع المبالغ المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة امانة لدى الدائرة ولاصحاب العلاقة لن يتطلبوا باسترداده خلال ثلاثة متوفت من تاريخ البيع والا أصبح حقا للخزينة.

ج، أما البضائع التي تكون ممنوعة لو غير مسموح باستيرادها فيصبح الرصيد المتبقى من حاصل بيعها حقا للخزينة ولما البضائع الأخرى سواء كانت من الأنواع الممنوعة او المحظورة لو المسموح باستيرادها والتي تباع نتيجة لتسوية صلحية او قرار تعريم او حكم قضائي صدر في جريمة نهريب فيوزع الرصيد المتبقى وفقا لاحكام المادة (242) من هذا القانون.

### المادة 242

تكون مبالغ الغرامات الجمركية وقيمة المواد والبضائع ووسائل النقل المساعدة بعد خصم النفقات والضرائب والرسوم الى خزينة الدولة على ان يقطع منها الثلث تدفع الاكريليات التي يجوز توزيعها وفق نظام يصدر لهذه الغاية على ان يراعى في توزيعها جهود العاملين للمساعدة في تحقيقاتها.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد لقاء عبارة ( تعليمات يصدرها الوزير بناء على تسيير المدير ) والامتناع عنها بعبارة ( نظام يصدر لهذه الغاية ) بموجب القانون المعدل رقم 33 لسنة 2018 .

### المادة 243

في الحالات التي لا تحصل فيها غرامات او تعويضات او عندما تكون هذه الغرامات او التعويضات زهيدة ولا يكون في لستهامة للدائرة ان تكافئ المخبرين والجاجزين فلوزير ان ياذن خلافا لاحكام المادة (242) من هذا القانون بتوزيع

حاصل بيع البضائع المصدرة ووسائل النقل بالطريقة التي يراها بناء على اقتراح المدير بما يتفق والتسوية المعينة في المادة السابقة او بدفع مبلغ من الخزينة يحدده الوزير بموافقة مجلس الوزراء.

#### المادة 244

##### الباب الخامس عشر

###### امتياز دائرة الجمارك

ا. تتعين الدائرة من اجل تحصيل جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى التي تكلف بتحصيلها وكذلك الغرامات والتعويضات والمصاريف والاستردادات بامتياز عام على اموال المكلفين المنقوله وغير المنقوله حتى حالة الاقلام وبالافتراضية على جميع التباعون عدا المتعلقة منها بضمانة المولد ومصاريف القضاء التي يقدمها الآخرون والديون التي لها لامتياز عام على الاموال المنقوله.

ب. على كل مصرف لأى شركة او تركه او وكيل تغليمه لو الاصرار وفق مقتضى الحال او أي شخص مسؤول عن اي تصفية مشابهة او نسوية من اي نوع ان يطبع المدير خطبا بيده [جريدة التصفية او شهير الاقلام او الاعمار او اي اجراءات أخرى حسب مقتضى الحال لبيان للمبالغ المستحقة للدائرة وتبثتها وفي حال التخلف عن ذلك يعتبر كل من أولئك الأشخاص مسؤولا مسؤولية مباشرة وشخصية عن دفع تلك المبالغ وفق أحكام هذا القانون على أن لا يعفي هذا الحكم الورثه من دفع تلك المبالغ من اي اموال منقوله لو غير منقوله آلت إليهم من التركه.

##### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون للمعدل رقم 10 لسنة 2019 .

#### المادة 245

##### الباب السادس عشر

###### النظام

ا . اذا ظهر في اي وقت ان للرسوم والغرامات المفوجبة بموجب هذا القانون على اية بضاعة لم تستوف او انها استوفيت بمنقص وذلك لاي سبب من الاسباب فتحصل الدائرة الرسمية والغرامات او للنقص الحاصل وفق احكام ذاته تحصيل الاموال العامة النافذ خلال ثلاثة سنوات من تاريخ انجاز البيان.

ب. لا تسمع اي مطلبية او دعوى باسترداد رسوم او ضرائب او غرامات مضى على تلايיתה اكثر من ثلاثة سنوات.

ج. ولما ثابتت التقاديم على اختلاف انواعها فتحول حكمها وبصورة تلقائية الى الخزينة اذا لم يتم اصحاب العلاقة بتحليم المستندات وانجاز الشروط المطلوبة التي تمكن من تحديد وضع هذه الثامدينات وذلك خلال المهل المحددة في هذا

القانون.

وفي جميع الاحوال لا يجوز المطالبة بالرخصيد المتبقى صاف تم تحويله الى الرسوم للجركية والرسوم والضرائب الاخرى بعد مضي ثلاث سنوات على تاريخ دفع مبالغ التامين الا اذا كان التأخير ناجما عن الدائرة .  
د. لا تسرى احكام الفترتين السابقتين على التامينات المدلوعة لغابات تقديم الدعوى بمقتضى هذا القانون.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بالغاء عبارة ( الاموال الاميرية ) والاستعاضة عنها بعبارة ( الاموال العامة ) بموجب القانون المعدل رقم 12 لسنة 2017

#### **المادة 246**

للدائرة لخلاف المجلات والابصالات والبيانات والمستندات الاخرى العائدة لاي سنة بعد مضي خمس سنوات على انتهاءها او على الانتهاء منها ولا تكون ملزمة بابرازها بعد اقصاء تلك المدة لاي جهة من الجهات او اعطاء اي نسخ او صور منها.

#### **المادة 247**

- ا. تسقط دعوى الحق العام في الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في هذا القانون بمضي ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الفعل اذا لم تجر ملاحقة بشانه.
- ب. تسقط للغوية المحكوم بها بموجب هذا القانون اذا لم تتجاوز بمضي خمس سنوات في الحكم الوجاهي من تاريخ صدوره وفي الحكم الغيابي من تاريخ تلييخ المحكوم عليه.
- ج. تسرى احكام التقادم وللمهل المنصوص عليها في القانون المدني على حقوق الدائرة المالية.

#### **المادة 248**

##### **باب السابع عشر** **أحكام عامة**

- ا. يحق للوزير ان يمتنى للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة من بعض الاجراءات تسهيلا لاعمالها بما في ذلك قبول قيمة للبضائع التي تستوردها والمربوطة في الفواتير (القوائم) محسانا اليها اجور النقل والتامين واى نفقات اخرى تتضمنها عملية الاستيراد شرطه ان لا يؤدي هذا الامتنان الى المساس بالرسوم والضرائب المترتبة وكذا القوانين المعول بها سواء كان ذلك بالاعفاء او بالتأخير في نسبتها.
- ب. للوزير بحسب من المدير بيع للبضائع التي أصبحت حفلا للخزينة للوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات العامة

التابعة للحكومة بالمبلغ الذي يراه مناسباً أو التنازل عنها لها بدون مقابل بقرار من مجلس الوزراء وبتنصيب منه.

جـ ١. للوزير تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون إلى المدير على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً.

٢. للمدير تفويض أي من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون إلى أي من موظفي الدائرة من ذوي العلاقة والاختصاص على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب القانون المعدل رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٨.

#### **المادة 249**

يستمر للعمل بالتعليمات الصادرة بموجب أحكام هذا القانون إلى حين صدور الأنظمة المنصوص عليها بموجب القانون المعدل.

#### تعديلات المادة :

- اضيفت هذه المادة بالنص الحالي برقم (249) وأعيد ترقيم المواد من (253-249) لتصبح من 254-250 على التوالي بموجب القانون المعدل رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٨

#### **المادة 250**

يسنوفى بدل خدمة عن كل مسلفو ومن كل مرتبة تغادر أي منها المملكة بطريق البر أو البحر ويحدد مقدار هذا البدل وشروط استيفائه والجهة المخولة بقيمه وحالات الاعفاء منه بموجب نظام يصدر لهذه لغابة.

#### تعديلات المادة :

- أعيد ترقيم المواد من (253-249) لتصبح من 254-250 على التوالي بموجب القانون المعدل رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٨ وتم إعالة ترقيمها بعد أن اضيفت هذه المادة بالنص الحالي برقم 249 وأعيد ترقيم المواد (249) و(250) و(251) الواردة فيه لتصبح ( 250 ) و (251) و (252) منه على التوالي بموجب القانون المعدل رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٠

#### **المادة 251**

طبقاً للرغم مما ورد في قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم 6 لسنة 1994 وتعديلاته:

- أ. تسرى أحكام هذا القانون على البضائع الواردة التي ارتكبت بشأنها مخالفة جمركية أو جرم تهريب وما في حكمه المنصوص عليها في هذا القانون ونجم عن أي منها ضياع في الضريبة العامة أو الضريبة الخاصة على المبيعات .
- ب. تتولى الدائرة القيام بجميع الاجراءات المتعلقة باي مخالفة جمركية او جرم تهريب وما في حكمه من حيث اجراءات التسوية الضريبية او الملاحة القضائية او الملاحة الادارية واي صلاحيات واجراءات اخرى منصوص عليها في هذا القانون .

ج. تختص محكمة الجمارك البدائية ومحكمة الجمارك الاستئنافية بالنظر في جميع الدعاوى المقامة وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة بما في ذلك تلك التي تكون الدائرة طرفاً فيها والتي كانت تدخل قبل نفاذ احكام هذا القانون ضمن اختصاص محكمة البداية الضريبية ومحكمة الاستئناف الضريبية.

د. تحال جميع الدعاوى المقامة وفقاً لاحكام الفقرة (أ) من هذه المادة والتي تكون دائرة ضريبة الدخل والمبيعات طرفاً فيها والمنظورة بتاريخ سريان احكام هذا القانون ، ما لم تكن مدة للفحص ، وذلك على النحو التالي :

1. تلك التي لدى محكمة البداية الضريبية الى محكمة الجمارك البدائية لمتابعة السير فيها من النقطة التي وصلت اليها .
2. تلك التي لدى محكمة الاستئناف الضريبية الى محكمة الجمارك الاستئنافية لمتابعة السير فيها من النقطة التي وصلت اليها .

هـ. تسرى لاحكام هذه المادة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون المعدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (29) لسنة 2009 .

#### تعديلات المادة :

- اضيفت هذه المادة بالنص الصالي برقم (250) واعيد ترقيم المولد من 250 - 252 لتصبح من 251 - 253 على التوالي بموجب لقانون المعدل رقم 37 لسنة 2010 .

#### **المادة 252**

أ. لمجلس الوزراء اصدار الاذنمة الازمة لتنفيذ احكام هذا القانون.

بـ. تنشر التعليمات الصادرة بموجب احكام هذا القانون في الجريدة الرسمية.

#### تعديلات المادة :

- اعيد ترقيم المولد من 250 - 252 لتصبح من 251 - 253) على التوالي بموجب لقانون المعدل رقم 37 لسنة 2010 و اعيد ترقيم المواد (249) و(250) و(251) الواردة فيه لتصبح ( 250 ) و ( 251 ) و ( 252 ) منه على التوالي بموجب لقانون المعدل رقم 24 لسنة 2010 .

#### **المادة 253**

- أ . يلغي قانون الجمارك والمكون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ والتعديلات التي ادخلت عليه، على ان تبقى الانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وكذلك الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى قانون للجمارك المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣ سارية المفعول الى ان يتم الغاؤها او تعديلها بموجب احكام هذه القانون خلال مدة اقصاها ستة اشهر .
- ب . تبقى الالزارات الصادرة عن مجلس الوزراء بمقتضى احكام قانون الجمارك والمكون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ ولقانون المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣ سارية المفعول الى ان يتم الغاؤها او تجديدها خلال مدة اقصاها ستة اشهر من تاريخ نفاذ القانون .
- ج . تلغى احكام اي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون.

#### تعديلات المادة :

- هكذا أصبحت هذه المادة بعد اضافة الفقرة (ب ) اليها بالنص الحالي ولغاية ترقيم الفقرة ( ب ) السابقة منها لتصبح فقرة (ج) بموجب القانون المعدل رقم ١٠ لسنة ١٩٩٩ .

#### **المادة 254**

رئيس الوزراء والوزراء مكلفوون بتنفيذ احكام هذا القانون.

**1998 /9 /1**